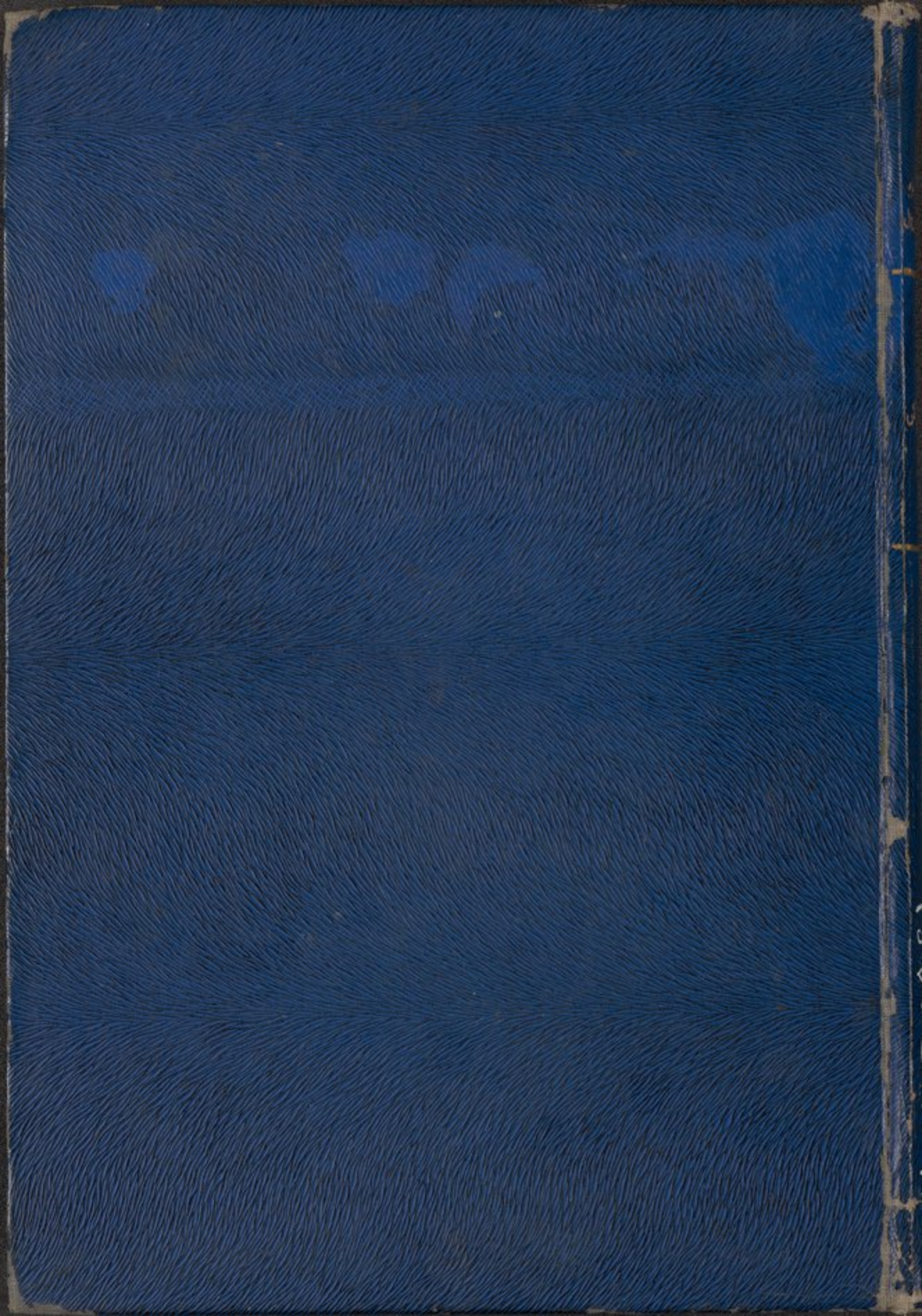




964: H67mA

C.1

حزب الاستقلال (مراكش)

المغرب الأقصى

OCT 24 F416

APR 26 F299

MAY 12

NOV 6 1966

964

H67mA

C.1

MAR 1960

APR 1960

APR 1960

MAY 1959

JUN 1961

JUN 1961

JUN 1961

JUN 1961

JUN 1961

JUN 1961

JUN 1961

JUN 1961

30 Apr 68

9 Sep 63

14 Apr 64

29 Apr 64

16 May 68

29 Mar 68

12 Apr 68

Oct 70

1 - Jan 69

16 May 70

14 May 68

عزب الاستقلال

964
H67mH
C.1

العزب الأقصى

«مراكش»

قبل الحماية
عهد الحماية
إفلاس الحماية



مكتب المستندات والأخبار
(الطبعة العربية)

مكتبة العرب

مديرها: صلاح الدين البستاني

٢٨ ش. كامل صدوق (التجالة) القاهرة

مطبعة دار الطباعة الحديثة ٨ شارع شوايفي باشا بمصر

« تصدير »

في ٣٠ مارس ١٩١٢ ، بعد سلسلة من الدسائس والتدخلات الأجنبية ، فقد المغرب استقلاله ومقامه الذي كان يحتله في صف الدول المتمتعة بسيادتها الكاملة . ومنذ ذلك التاريخ والشعب المغربي المغلوب على أمره ما انفك يكافح للدفاع عن كيانه واسترجاع حريته ، تارة علانية وتارة في طي الحفاء . وقد بقي هذا الكفاح مجهولا في الخارج ، من جراء حالة الحصار الشديد المستمر المضروب على المغرب . وان عشرات الآلاف من المغاربة ، في الجبال والسهول ، استشهدوا في سبيل انتصار المطامح الوطنية .

وهذه الوثائق ترمي الى اعطاء نظرة عامة عن مختلف مراحل النضال القائم الذي لم ينقطع بعد . كما ترمي الى تحليل مختلف مظاهر النظام الاستعماري الناتج عن معاهدة ١٩١٢ ، والى القاء ضوء على الازمة المغربية الفرنسية الراهنة .

محرم ١٣٧١
أكتوبر ١٩٥١



الكتاب الاول

المغرب قبل الحماية

- ١ (تقديم المغرب
- ٢ (ماضى المغرب
- ٣ (مساهمة العبقريّة المغربيّة في الحضارة الانسانيّة
- ٤ (نظرة دبلوماسيّة عن المغرب
- ٥ (نظام المغرب قبل الحماية

تقديم المغرب

يحتل المغرب بأفريقيا الشمالية موقعا لا مثيل له فله واجهتان احدهما على المحيط الاطلسي والاخرى على البحر المتوسط وهكذا يتحكم المغرب في مضيق جبل طارق الذي يعد من أهم طرق العالم • والمغرب أقرب شاطئ افريقي الى أوروبا •

وسيصبح بفضل موقعه الجغرافي والاستراتيجي الممتاز صلة الوصل بين الشرق والغرب وبين أفريقيا وأوروبا وأمريكا كما كان في القرون الوسطى صلة الوصل بين الشرق وأوروبا •

وكان القطر المغربي قبل الحماية يمتد الى ما وراء حدوده الحالية • ولكن فرنسا وأسبانيا اقتطعتا منه نواحي شاسعة كتوات وشنجيط وايفنى وغير ذلك • وكان من نتائج عقد الحماية أيضا تجزئة المغرب الى عدة مناطق :

أولا - منطقة تحت الحماية الفرنسية « عاصمتها الرباط »

ثانيا - منطقة تحت النفوذ الأسباني « عاصمتها تطوان »

ثالثا - منطقة تحت الادارة الدولية « منطقة طنجة »

رابعا - منطقة استولت عليها أسبانيا في أقصى الجنوب « يفنى وما اليها »

وسكان المغرب من الجنس الابيض وبعضهم شقر ذوو عيون زرقاء • وهم وان كانوا من أصل بربري فان امتزاجهم بالعرب عقب الفتح الاسلامي منذ القرن السابع وكذلك طرق معيشتهم المتشابهة ووحدة معتقداتهم كل ذلك لم يعد يسمح اليوم بأن تنسب القبائل المغربية الى عنصر معين •

وقد كتب العالم الجيولوجي الفرنسي دوطي في ذلك ما يلي : « يمكن تقسيم المغرب الى ناظقين بالعربية وناظقين بالبربرية ورحالة ومقيمين وسكان سهول كما يمكن أن تميز من بينهم جماعات متشعبة قليلا أو كثيرا بالحضارة الاسلامية » •

ولكن من العبث تقسيم سكانه الى عرب وبربر اذ لا يستند ذلك على أى

دليل واضح من وجهة النظرية العلمية الحديثة وحتى من الوجهة «الانثرافية» وبعبارة أخرى فإن كلمات بربر وعرب وريفيين وشلوح وأمازيغ إنما هي مجرد ألفاظ يستعملها الأجانب قصدا حسب هذه الناحية أو تلك وذلك للإشارة الى جنس ليس هو في الحقيقة الا جنسا واحدا •

والاسم القومي الوحيد الذي يجب أن يطلق على هذا الجنس هو الجنس المغربي والمنتمون اليه مغاربة •

وكثيرا ما قسم الكتاب الأجانب مغرب ما قبل الحماية الى ما يسمونه ببلاد المخزن وبلاد « السبية » • وبلاد المخزن في نظرهم هو ذلك القسم من المغرب الذي يخضع لحكومة البلاد وادارتها ونفوذها على عكس بلاد « السبية » التي هي في عصيان وعداء يكاد يكون مستمرا مع الحكومة •

وقد أصاب الكاتب المسيو شوفل عند ما لاحظ أنه من الخطأ تصوير المغرب قبل الحماية على هذه الحالة فلم يكن هناك أبدا الا قطر واحد كله مغربي له حدود واضحة منذ القدم وما يسمونه ببلاد السبية لم ينفصل قط عن مملكة السلطان ولم يخرج عن طاعته قانونيا وواقعا وزيادة على ذلك فإن بلاد السبية المزعومة لم تعتبر أبدا بلاد المخزن بلاداً عدوة كما أن بلاد المخزن لم تعامل بلاد السبية كبلاد أجنبية بل كانتا معا جزئين من مملكة واحدة •

ولقد لخص المؤرخ الاجتماعي الكبير ابن خلدون الصفات المميزة للمغاربة فقال عنهم أنهم شعب قوى مهاب باسل كثير العدد كغيره من شعوب العالم الكبرى وأنه لتصدر عنهم أشياء خارقة للعادة مثيرة للاعجاب الى حد يستحيل معه انكار العناية العظمى التي خص الله بها هذه الامة • ومن مميزاتهم أيضا تعلقهم الشديد بالحرية والاستقلال • فهم ينقلبون ما بين عشية أو ضحاها الى جنود يدافعون عن استقلالهم المهدد بقوة لا تقهر • فليس بشعب العبيد هذا الشعب الذي أمكنه طيلة عشرين قرنا أن يبقى هو هو صامدا أمام الفاتحين على اختلاف أنواعهم وأن يجد من بين أفراد رؤساء يسهرون على حريته •

وقد كانت اللغة العربية دائما هي اللغة الرسمية للبلاد منذ الفتح العربي وبجانبها عدة لهجات بربرية ولم تكن هذه اللهجات يوما من الايام لغة مدونة

وكان عدد سكان المغرب خلال عصور التاريخ يتغير بتغير خريطة حدوده السياسية ويمكن أن يقدر اليوم مجموعه باثنى عشر مليوناً تقريباً منها فيما يخص المنطقة الواقعة تحت الحماية الفرنسية (حسب احصاء فاتح مارس ١٩٤٧)

٨٠٨٨٥٥١	من المسلمين
٢٠٣٨٣٩	من اليهود
٣٢٤٩٩٧	من الأجانب الأوروبيين

ويعد المغرب من أكبر البلدان استعداداً للاتّاج فيما يخص الموارد الطبيعية وذلك بفضل لطف مناخه ووفرة مياهه وخصب ترابه وثروته المعدنية وتنوع أشكال نواحيه •

فلا عجب إذن أن تتجه أنظار الشعوب إلى القطر المغربي في مختلف العصور وإن تصفه بجوهرة أفريقيا الشمالية ولذلك صار يطلق عنه في بعض الأحيان اسم كاليفورنيا الأفريقية •

وكانت أراضي الترس المغربي (التربة السوداء) مشهورة بخصوبتها استغلت في كل زمان وكان سكان البلاد قبيل الحماية يحرقون بانتظام ثلاثة أرباع الأراضي الترس •

وكثير من الحبوب كانت تصدر إلى أوروبا • قال ليوطي : « لما ذهبت أول مرة للمغرب سنة ١٩٠٨ تأثرت أشد التأثر من رؤية ممتلكات شاسعة الأطراف محروثة حراثّة جيدة ومحدودة تحديداً واضحاً تحيط ضيقاً حقيقية • وكل هذا كان من عمل الأهالي فأندهشت من ذلك اندهاشاً عميقاً » •

وكان المغرب في العصور القديمة يمد روما بكل ما تحتاجه من الحبوب فكان لها بمثابة مخازن •

وفي القرن السادس عشر كان يشتري رخام إيطاليا الثمين بوزنه من سكر سوس وإلى غاية القرن الثامن عشر كان المغرب يصدر كميات وافرة من السكر الخام إلى مرسيليا وفلاندا ومن الثابت أن القطن في القديم كان يزرع بكثرة في المغرب وكانت الثياب القطنية قبل الحماية تنسج من

خيوط مصنوعة بالبلاد ، وكان صناع الحرير يجدون كذلك بداخل البلاد ما يحتاجونه من حرير .

وفى المغرب غابات شاسعة لا فى الجبال الشاهقة فحسب « كالارز والبلوط والعرعار وغير ذلك » بل حتى فى السهول الموالية للمحيط الاطلسى « كالصنوبر والارجان وغير ذلك » .

وكذلك الماشية ، فهى كثيرة متنوعة والمربوس الذى هو صنف من الغنم مشهور فى أوربا بجودة صوفه والذى كان المغرب يصدره اليها بكثرة بواسطة أسبانيا على عهد الدولة المرينية يرجع الى أصل مغربى واسمه مشتق من اسم تلك الدولة ، وكذلك الجلد المعروف فى أوربا بالماروكان فهو من المنتجات المغربية الخالصة كما يدل عليه اسمه .

وأسماء المغرب كثيرة متنوعة ، ففيها أصناف المحيط الاطلسى والبحر المتوسط وشواطئ موريطانيا والسنغال . وهذا المزيج الغريب من أسماك بحار باردة وبحار حارة يجد فى الشواطئ المغربية العناصر الملائمة لنموه

ويعتبر صيد الحوت اليوم من الثروات الاساسية بمينائى اسفى وأجادير وان الثروة الكامنة فى باطن الارض لا تقل أهمية وتنوعا عن ثروة وجه الارض ففي السهول والجبال عدد كثير من المناجم « كالفوسفات والحديد والرصاص والزرنيخ والبتروى والمنغنيز وغير ذلك » ... وفى القرن العاشر كان الزئبق والرصاص والحديد والذهب تصدر باستمرار من المغرب .

ويؤكد الجغرافى البكرى أنه يوجد بجبل قرب تازا ذهب خالص جيد وذكر ابن الوزان فى القرن السادس عشر أن الناس كانوا يستخرجون مقدارا كبيرا من الحديد بالاطلس وكان يباع فى وجهات مختلفة

وكانت التجارة بالمغرب قبل الحماية مزدهرة جارية مع أوربا وتركيا ومصر والسودان والسنغال وباقى أفريقيا الشمالية وكانت الصادرات باستثناء السجاجيد والبلاغى - الاحذية المغربية - تكون من المحصولات الفلاحية

الحل والجلود المدبوغة والماشية والمزروعات والزيت والمعادن والشمع وغير ذلك .. وكانت ثمان مراسى مفتوحة اذ ذاك للتجارة • وفي أوائل هذا القرن كانت قيمة المبادلات التجارية تقدر بستين مليوناً من الفرنك (وذلك خلال سنة ١٩٠٧) نصفها للواردات ونصفها للصادرات •

ومن الجدير بالذكر في نهاية هذا العرض أن مغرب الامس كانت له صناعة نافقة ويكفى أن نورد في هذا الصدد شهادة للمؤلف الفرنسي بيكس حيث قال في بداية الحماية :

يصعب على الناس في فرنسا أن يتصوروا المغرب كبلاد متمدنة بها مدن عظيمة ذات صناعات مزدهرة ولكن في الحقيقة ان كانت القبائل الجبلية حافظت على حياتها البدوية فان المدن المهمة التي ازدهرت فيها مدنية راقية قد تجمعت فيها حركة صناعية مماثلة لما كان يوجد اذ ذاك بجميع البلاد قبل نمو الصناعة الميكانيكية •

« وكل مدينة من مدن المغرب أحرزت شهرة كبيرة في بعض الصنائع ففاس مشهورة بشبابها الرفيعة ومطروزاتها وصياغتها الرقيقة وأوانيها الخرفية • ومراكش وتطوان مشهورتان بأنواع الجلود والاسلحة والرباط وآسفي مشهورتان بالسجاجيد والاقمشة والاعطية •

وكان بفاس عاصمة المغرب خلال القرون الاخيرة حرف منظمة عد منها ابن الوزان الكثير ، وأشار بالخصوص الى ٥٢٠ داراً للنسيج قائمة على هيئة قصور عظيمة محتوية على عدة طبقات وكان عدد النساكين يبلغ عشرين ألفاً •

وفي فاس كذلك صناعة مزدهرة لدبغ الجلود واخراج مصنوعات مختلفة منها وهي وان لم تكن أهم أسواق الجلد في المغرب فان بها من الدباغين عددا لا يقل عن ثلاثة آلاف •

يضاف الى هذه الصناعات ازدهار الفن المعماري وبالاخص بفاس المشيدة على أبداع شكل حيث القصور الكثيرة المزخرفة أحسن الزخرف فيها عدد

وأفر من البنائين والجباصة « والزلايجية » (صانعي الفسيفسا) والصباغين
يوجد من بينهم ماهرون في تلك الصنائع وفنانون حقيقيون •

وختم الكاتب بيكى هذا الكلام بقوله :

« ينبغي لنا اذن أن ندرك أننا هنا لسنا ببلاد متوحشة يجب أن يحدث
فيها كل شيء بل نحن ببلاد في حالة اجتماعية متأخرة ولا شك عن حالتنا
ولكنها مماثلة لما مرت عليه جميع البلاد الاوربية بل من البلاد الاوربية من
لا تبتعد كثيرا عن حالة المغرب الراهنة •

ماضى المغرب

ان الاسلام قد جعل من هذا المغرب الذى طالما أقضت مضاجعه وطمعت فيه شعوب مختلفة - بلادا كبرى ستصبح ابتداء من القرن التاسع الميلادى مركز امبراطورية شاسعة تمتد من ضفاف نهر الايبر بأسبانيا الى تخوم ليبيا ، وتقوم بدور عظيم فى تاريخ حوض المتوسط الغربى ، والمؤرخ النزيه لا يسعه الا أن يعترف بأن المغرب لم يستطع أن يكون لنفسه تاريخا وطنيا حقا الا بفضل الاسلام وتحت ظله . فالمغرب مدين لدولة الادارسة الذين هم أول أسرة اسلامية تربعت أريكة العرش الغربى ، بأول تنظيم ذاتى عرفته البلاد ، فكان ذلك مبدأ اتصاله الحقيقى بالحضارة العربية ، وما لبث سكان المغرب أن انضوا بكل اخلاص تحت راية العرب دعاء الدين الجديد ، واندمجوا فيهم ليكونوا جميعا منذ المائة الثامنة ميلادية أمة حرة مستقلة حتى عن بقية العالم الاسلامى وهذا الانقلاب قد تم تحت ظل نظام ملكى متصل الحلقات ضمن تخوم محدودة واضحة ، وبفضل جيش تمكن من رفع المغرب الى ذروة عظمته ، وأضفى عليه من الاهمية ما لم يكن له فى سابق عصور تاريخه .

ومما يؤسف له أن هذه الاهمية التى اكتسبها المغرب لم يحفل بها كثيرا معظم من أرخ له من الاوربيين ، وبالاخص منهم الفرنسيين ، الذين نصبوا أنفسهم للاشادة فى حرارة وحماس بالاحتلال الرومانى ، وحفزتهم عواطف عنصرية الى رسم صور قائمة عن حياة المغاربة تحت ظل الاسلام ، وذلك لمحاولة ابراز ما جناه المغرب فى زعمهم من فوائده بعد سيطرة النفوذ الفرنسى عليه . وهكذا فإن ما سطره هؤلاء عن تاريخ المغرب يخلو غالبا من النزاهة التى هى أخص ميزات المؤرخ ، فأغلبهم يجهد نفسه لاظهار مغرب الامس فى صورة بلاد يعيش فيها خليط من القبائل الفوضوية ليس بها انسجام ، دائمة التمرد على السلطة المركزية والتطاحن فيما بينها فريسة للظلم والبؤس والابوثة ، الى حد أن الانسان لا يتمالك عن أن يتساءل كيف أمكن لهذه الجماعات التعيسة أن

تغالب هذه المجاعة وتلك الامراض وبأية معجزة استطاع المغرب الاسلامي أن يحرز انتصارات دبلوماسية وعسكرية رائعة وأن يبسط عمله التمديني خارج الحدود المغربية .

ولسنا نرمي من وراء العرض المجمل الآتي الى ارتكاب نفس الغلط والغلو في الاشادة بالماضي المغربي بحيث نجعل من تاريخه شبه أسطورة بديعة ، فإن المغرب هو ككل من فرنسا وأسبانيا ، وكذلك باقى الامم قد عرف خلال تاريخه فترات اضطراب وأزمات حكومية وانهازمات عسكرية .
فاذا نحن حاولنا استعراض تاريخ الدول التي تعاقبت على هذه البلاد فما ذلك الا قياما منا ضد تلك الفكرة الشائعة التي تزعم أن المغرب عاش دائما « عصورا مظلمة » .

فقبل انبساط الحماية كان المغرب حقا فى اضطراب ، فلم تكن فلاحه البادية بالمثابة التي كان ينبغي أن تكون .
ولكن يجب أن لا ننسى أن ذلك لم يكن سوى نتيجة ان لم نقل سببا للتدخل الأوربي فى هذه البلاد .

فهل يمكن لاحد ياترى أن ينكر ما كان من سطوة للإمبراطوريات التي ازدهرت على التوالى خلال تاريخ المغرب ، فقد اعترف المريشال ليوطى قائلا :

« كلما ازدادت اتصالا بالمغاربة وكلما طال مكثى فى هذه البلاد الا وازددت اقتناعا بعظمة هذه الامة ، فبينما لم نجد فى نواح أخرى من أفريقيا الشمالية سوى مجتمع يكاد يكون فى حكم العدم نتيجة الفوضى وعجز أولى الامر اذا بنا قد وجدنا فى المغرب امبراطورية قائمة الذات ، وحضارة مزدهرة يانعة ، وذلك بفضل استمرار السلطة واستبائها خلال الدول التي تعاقبت على الحكم ، وكذلك بفضل استمرار المؤسسات القومية الجوهرية التي بقيت قائمة رغم الانقلابات » .

فسنعمل اذن فى العرض الآتى على اعادة المياه الى مجاريها ، وانصاف الاحداث الكبرى التي تخللت تاريخ المغرب الى ٣٠ مارس ١٩١٢ وهو اليوم الذى فرضت فيه فرنسا حمايتها على هذه البلاد .

المغرب قبل الاسلام

ان المراكز التي أسسها الفينيقيون والقرطاجيون على سواحل المحيط الاطلسي وحدها منذ نحو ثلاثة آلاف من السنين لم يكن لها - على ما يظهر - تأثير سياسي داخل البلاد ، كما انها لم تترك آثارا بليغة في سكان المغرب على أن السيطرة الفينيقية والقرطاجية قد نتج عنهما الحيلولة دون وقوع أى اتصال بين المغاربة وبين الافريقيين الذين أمكن لحضارتهم أن تغلب العالم ، غير أن المكان الذي يحتله المغرب في الاساطير اليونانية يشهد بما تمتعت به هذه البلاد عند الاغريقين من مكانة سامية ، فقد كان هؤلاء يعتبرونه جنة تستوطنها كائنات تسمو عن سلالة البشر ومن ذلك تصويرهم لجبال الاطلس وهي تحمل على كواهلها أعمدة السماء ، وكذلك ما يتصل من أساطير بحديقة « هسبريد » الغناء ذات تفاح من ذهب وبارض « اتلانطيد » التي خلد افلاطون ذكرها في احدي رسائله .

وما كاد يبدأ تقهقر القرطاجيين حتى توحدت البلاد المغربية واستعاد ملوكها نفوذهم بسرعة ، فاستولى أحدهم على المراكز المنتشرة على الساحل وجعل من طنجة عاصمته .

أما الاستعمار الروماني فانه كان محنة كبرى للبلاد ، غير أن رومة كان يلذ لها - كما يلذ اليوم للمستعمرين - أن تستغنى بمآثرها في هذه البلاد ، زاعمة أنها لم تحتل البلاد عن طمع ، وانما خضوعا منها لمقتضيات عسكرية ، ومع ذلك فان خصب التراب المغربي كان ولا شك الدافع الاساسي لهذا الاحتلال ، وليس من العبث قولهم بأن المغرب كان منجم حبوب رومة .

وبالرغم عما بذلته روما من جهود لم تستطع أن تبسط سيطرتها الا على منطقة طنجة التي لم تكن تتجاوز وادي أبي رقراق ولم تتمكن الجالية الرومانية أن تستقر بعدد كبير من أفرادها الا في سبتة وطنجة والارياض المجاورة لمدينة ويلي . أما في باقي البلاد فان رومة لم تكن لها أية سلطة ولا حتى مجرد نفوذ

على أى منطقة لم تكن خاضعة لولاة رومانيين • كما كان الشأن فى أفريقيا الشمالية ، وانما كان يشرف عليها وكيل أو مندوب عن روما ، فلم تكن القبائل تخضع مباشرة لحكم موظفين رومانيين ، بل كان يحكمها رؤساء يختارهم أعيان البلاد •

غير أن السيطرة الرومانية على شمال المغرب كانت مع ذلك محنة كبرى لاستقلال البلاد ، ذلك الاستقلال الذى يعرف المغاربة كيف يدافعون عنه ، وذلك باظهارهم خلال العصور ما يمتازون به من خصال حربية ، ولكن تلك السيطرة لم تتم الا بسبب خيانة الملك بوخوس الذى سلم الى الرومانيين خصمهم الالد يوغرطا فلم يفلت بوخوس هذا من المصير المحتوم الذى قدر لحونة الوطن حيث دمر بيديه ما كان فيه من استقلال •

واذا كانت روما لم تستطع أن تستمر مدة طويلة فى المغرب فما ذلك الا لسببين :

أولا - أن امبراطورية الرومان كانت تحمل بين جنبها جرائم الانهيار ، فقد أسست هذه الامبراطورية بالقوة ولم يكن يتأتى لها أن تحفظ نفسها الا بالقوة •

ثانيا - ان المغاربة نجحوا فى الاحتفاظ باستقلالهم فى معظم أنحاء البلاد بفضل ما امتازوا به من مرونة ظاهرة تتوارى تحتها روح مقاومة جبارة للاجنبى فاستغلوا استقلالهم الجرىء للقضاء على احتلال الجزء الباقى ، واذا كان مغاربة الشمال قد ظلوا خاضعين للرومان أثناء تلك المدة ، فان هؤلاء لم يستطيعوا ادماجهم ولا حتى كسب حيادهم ، فلم يكن ذلك السلام الظاهرى ليسود الا بالقوة بين الرومانى الذى يفرض سيطرته ويغتصب الاراضى ، وبين المغربى الصامد التى انتزعت منه أراضيه ، ولكن بمجرد ما تضعضت هذه القوة فى منتصف القرن الثالث الميلادى أصبحت ثورات الشعب المغربى موصولة الحلقات بعد أن كانت تشب بين الحين والحين ، ويمكن القول بأن تاريخ أفريقيا الرومانية ليس سوى تاريخ ثورات شعوب عيل صبرها ، وكان المغاربة كلما احتدمت الحرب بين روما وأعدائها ينضمون تارة لفئة ، وتارة لفئة أخرى رغبة فى التمرن

على الكفاح واضعاف السلطة الرومانية ، وقد أسفرت المسيحية عن نتيجة غريبة وهي أنها أعطت لسكان البلاد فرصة للثورة ، فان حركة الحوارج الذين تزعمهم الاسقف « ضونات » قد تمخضت عن مقاومة المغاربة وازدوجت هذه الحركة بحركة اجتماعية قام بها سكان البادية الذين أفقرهم الاحتلال الروماني ، فكان من هذه المقاومة المضاعفة أن خضدت نهائيا شوكة نظام الرومان العسكري •

غير أن هذا الكفاح الشديد المتواصل الذي قام به المغرب لطرد الرومان قد أنهك قواه الامر الذي ساعد الوندال على النزول بترابه دون أن يصطدموا بمقاومة ، وبما أن الوندال من السلالة الآرية فقد أحسن استقبالهم الاهالي من الحوارج أتباع « ضونات » الذين اعتبروهم بمثابة محررين ، ولكن من حسن الحظ أنهم لم يملأوا المغرب الا مرا لطيفا فعاد أصحاب البلاد بعدهم الى مسك زمامها فانهارت تحت الانقاض سيطرة روما على أفريقيا وانبثق المغرب من جديد منذ القرن الرابع الميلادي فاستعاد حياته الخاصة ، أي استقلاله الوطني الكامل •

ومن ذلك يتجلى أن تاريخ الشعب المغربي في العصور القديمة جدير بالاهتمام ، فقد هزمت جيوشه قرطاجة ورومة ، وهاتان الدولتان القويتان الغنيتان لا تحتلان سوى حيز وجيز في التاريخ المغربي لانه لم يتح لهما قط احتلال قلب البلاد ، وبينما اندرست هاتان الدولتان من المغرب دون أن تتركا أي أثر فان العرب استطاعوا على عكس ذلك أن يتبوأوا مكانة تعظم مع الايام •

الفتح الاسلامى

ان فتح العرب للمغرب قد حقق فى النهاية ما لم يستطع القيام به خلال قرون طويلة الفينيقيون ولا القرطاجنيون ولا حتى الرومانيون لان العرب تمكنوا من ادخال المغاربة بسرعة فى حظيرة الاسلام وادماجهم تدريجيا الى حد امتزاج السلالتين ، والى حد أنه أصبح من المتعذر تحقيق أصل القبائل فى كثير من النواحي .

فحوالى سنة ٦٨٢ أى بعد مرور نصف قرن على وفاة الرسول عليه السلام توغل عقبة بن نافع ، مؤسس مدينة القيروان بالجيوش الاسلامية داخل التراب المغربى وقضى على ما بقى من آثار دولة بيزانس التى استقرت للمرة الثانية فى المغرب ، كما قضى على كسيلة والكاهنة اللذين انبريا للمقاومة العظيمة . ولكن نجاح الفتح العربى لم يتم الا فى أوائل القرن الثامن الميلادى ، بفضل حملة موسى بن نصير الذى يعتبر الفاتح العربى الحقيقى للمغرب .

وفى عام ٧٠٩ كان المغرب قد ألحق سياسيا بامبراطورية الخلفاء الشرقية . وبعد ذلك بأقل من سنتين ، اجتاز جيش هائل تحت قيادة بربرى مسلم ، هو طارق بن زياد ، المضيق ونزل أسفل الجبل الذى لا يزال يحمل اسمه ، وهو جبل طارق ، وقد كان البرابرة يؤلفون معظم الجيوش التى حاربت فى أسبانيا ، ووصلت الى جنوب فرنسا عام ٧٣٢ .

وهكذا ساهم المغرب فى المعارك أطوال مدة فتح أسبانيا ، أكثر من أى قطر اسلامى آخر .

وينبغى أن نفرق بين القبائل العربية الوافرة العدد التى اكتسحت أفريقيا الشمالية خلال القرن الحادى عشر المسيحى ، وبين الفتح العربى الذى تم بعد فى القرن السابع . ولم يكن سوى كتائب من الفرسان اخترقت امبلاد ، وخلفت وراءها أفرادا من العرب المسلمين لم يلبثوا أن اكتسبوا نفوذا عظيما بالرغم عن قلة عددهم .

ولا يمكننا أن نجد سر هذه السرعة المدهشة التى تم بها الفتح واعتناق المغاربة للاسلام الا فى مزايا الدين الجديد رمز الوحدة والتحرير ، فبقدر ما كان عمل

رومة بالمغرب انانيا واهيا ، حيث لم تكن تهتم الا باستغلال خيرات البلاد بقدر ما كان الاسلام - كما يقول تيربى : « يتلاءم تلاؤما دقيقا مع مطامح شعب يهيم بالحرية قبل كل شيء ، وذلك نظرا لما يتسم به هذا الدين من تسامح فى روحه وبساطة فى معتقده وصرامة فى مبادئه ، وديموقراطية فى روحه ، بل يمكن القول بأن هناك تجانسا بين النفسية البربرية وجوهر الاسلام بلغ من العمق مبلغا وجد العرب بفضلله فى المسلمين الافارقة حماة لهذا الدين لا تلين لهم قناة، ويجب أن نضيف لهذه العوامل المختلفة أن سلطة الخلفاء الذين كانوا يشرفون على المغرب من بعيد لم تكن لتضايق المغاربة على ما يظهر ، فان الخلفاء لم يكونوا يطالبون بغير اعتناق الاسلام بحيث يصبح المغاربة بعد ذلك مساوين للعرب فى جميع الميادين ، وفى هذا تفسير لذلك الانقلاب العجيب الذى جعل مصير المغرب يرتبط بمصير الاسلام ارتباطا لا يقبل الانفصام ، فغدا المغرب والاسلام خلال التاريخ أخوين فى السراء والضراء ، وان رسوخ قدم الاسلام فى المغرب لم يصحبه أى اضطهاد لاقليات بقيت تدين بالمسيحية واليهودية بكامل الحرية .

وهكذا فان المغرب بعد أن دخل فى حضينة الاسلام تعاقبت عليه دول اسلامية عظمت .

دولة الادارسة

بدأ صرح الامبراطورية العربية يتقوض باستيلاء العباسيين على الخلافة فى القرن الثامن الميخى ، ففى أسبانيا انفصل المسلمون عن سلطة خليفة بغداد ، والتفوا حول الخليفة الاموى فى قرطبة ، وفى المغرب ازدوجت هذه الحركة الاستقلالية بحركة الحوارج الآتية من الشرق . غير أن هذه الحركات حوربت بصرامة رغم تمكنها من تأسيس دولة سجلماسة وراء جبال الاطلس ، فلم تلبث دولة الادارسة أن رفعت لواء السنة ، وأعادت للبلاد وحدتها .

نزل المولى ادريس الذى نجا من اضطهاد الخليفة العباسى فى طنجة عام ٧٨٨ واستقر قرب اطلال مدينة ولى الرومانية ، وما لبث أن فتح لانصاره ميادين

جديدة للغزو وراء نهر أبي رقراق في نواح لم تستطع قط التوغل فيها جيوش الرومان ، وكان بها قبائل مسيحية ويهودية ووثنية هزمها بسهولة فدخلت في حظيرة الاسلام .

فقلق الخليفة هارون الرشيد وغار من هذا الانتصار الذي أحرزه المولى ادريس فدرس له من يقتله عام ٧٩٣ وخلفه نجله المولى ادريس الثاني الذي ولد له من بربرية فأصبح أميرا غير منازع على المغرب أجمع وناحية تلمسان وكان أول ما اهتم به وهو في شبابه تأسيس عاصمة لمملكته ، وهكذا أسست عام ٨٠٨ مدينة فاس التي استمدت لباب حضارتها من قرطبة والقيروان ، وهما محط رحال المدينة الاسلامية في المغرب ، وقد ورد من هذين العاصمتين مهاجرون للاستيطان بالمدينة المغربية الجديدة وعند ما بنى جامع القرين أصبحت مدينة فاس أم القرى يؤمها العلماء والادباء فيستقبلون فيها بكل حفاوة ، وظلت هذه الجامعة التي هي أقدم جامعة في العالم خلال القرون التالية مركزا من أهم المراكز الدينية والفكرية في العالم الاسلامي ، لهذا فان الادارسة هم أول من أدخل الحضارة الاسلامية الى المغرب وبتأسيسهم مدينة فاس كانت لهم المكانة السامية في جميع عصور تاريخ المغرب ، فمن فاس أشع على البلاد نور الفكر الاسلامي واللغة العربية .

وقد احتفظ الاولون من خلفاء المولى ادريس الثاني للمغرب بعظمته الى منتصف القرن الحادي عشر ، ثم انهارت قواهم فيما شب بعد من حروب داخلية .

المرابطون (١٠٥٣ - ١١٤٧)

وبينما كان المغرب يقاسى خلال القرن الحادي عشر أزمة ما لبث أن استعصى أمرها بغزوات العرب الهلاليين وهم قبائل رحل انحدروا من بلاد الصعيد المصرية ، انبثقت دولة جديدة بسطت نفوذها وثقافتها نحو الشرق واستأنفت سياسة الفتح الاسلامي للبلاد الاسبانية .

وقد انبثقت هذه الدولة من وسط قبيلة قوية من قبائل الصحراء وكان مذهبها الديني يركز على نوع من سلفية صارمة والقضاء على كل ما من شأنه أن يؤدي الى حياة الميع والمجون ومن هذه القبيلة برز يوسف بن تاشفين

العبرى الذى كون من رجال الصحراء والسهول والجبال قوة مؤتلفة منتظمة
 وفى عام ١٠٦٢ أسس يوسف بن تاشفين مدينة مراکش وجعل منها قاعدة
 عسكرية ومن هذه العاصمة صار يوجه حملاته التى بلغت عاصمة الجزائر
 ولكن ممالك الطوائف بالاندلس استغاثت به بعد استيلاء الفونسو السادس
 ملك قشتالة على مدينة طليطلة ، فلم يسع ابن تاشفين الا العودة الى المغرب من
 حيث عبر الى الاندلس على رأس جنوده وأحرز النصر الباهر فى واقعة
 الزلاقة الشهيرة عام ١٠٨٦ ، ولكن بعد ما شعر بضعف أمراء الاندلس
 وانقسامهم وعجزهم من أجل ذلك عن مقاومة الاسبان بجذوى ألحق أماراتهم
 بمملكته ثم دخل الى فاس فجعل منها عاصمة ملكه وغير معالمها وشيد فيها
 عدة بنايات وقد وصل المغرب فى عهده الى حضارة سامية وتمتع برفاهية
 وازدهار عظيمين ، وفى عام ١١٠٦ مات يوسف وقد أنهكه الهرم بعد أن كاد
 ينيف على المائة فخلف مملكة تمتد من السنغال الى نهر الايبر ومن المحيط
 الاطلسي الى الجزائر .

وقد تأثر ولده على الذى خلفه على أريكة العرش بالحضارة المغربية
 الاسبانية ، واحتفى به كما احتفى بأمراء الاندلس الذين ورث امارتهم كتاب
 وشعراء واشتغل له أرباب الصنائع والفنون فأسس فى فاس ومراكش وتلمسان
 عمارات تعد من بدائع الفن الاسلامي وحوالى عام ١١١٩ بلغت دولة المرابطين
 ذروتها حيث انبسط نفوذ أمراء فاس على جزر البليار بعد أن اعترف
 بسيادتهم على أسبانيا والمغرب .

غير أن دولة المرابطين لم تعمر طويلا لان مذهب الدولة الدينى الذى نشره
 مؤسسة وحماه لم يتلاءم مع ظروف الحياة الجديدة .

الموحدون

وعلى عكس المرابطين الرحل الواردين من الصحراء فان الموحدين كانوا
 قبائل قارة انحدرت من الاطلس ومؤسس الحركة الموحدية هو المصلح الدينى
 المهدي بن تومرت .

وكان من علماء الكلام ثورى النزعة مغربى الاصل ولكنه تعلم فى الشرق

فعندما زار قرطبة التي كانت اذ ذاك معدن العلوم استقر في أوائل القرن الثاني عشر في شتى المراكز الثقافية بالشرق حيث تشبع بالروح الصوفية وعاد بعد ذلك الى المغرب حيث انصرف لتلقين نظرية تركز على التوحيد والزهد وطهارة الاخلاق وما لبثت القبائل التي أنضمت الى هذه الحركة ان كونت قادة جيش أصبح دعامة الدولة الجديدة .

وعندما مات ابن تومرت عام ١١٣٠ خلفه تلميذه عبد المؤمن الذي يمكن اعتباره من أبرز شخصيات المغرب لجمعه بين الشجاعة والذكاء والعزم والرصانة العقلية ففي بضع سنوات أصبح عبد المؤمن أمير المملكة جمعاء بدون منازع وانتظم جيشه فشرع في فتح اسبانيا قبل أن يتم استيلاؤه على كافة أنحاء المغرب ثم ملك قرطبة وغرناطة وأخضع بعد ذلك المغرب الاوسط واستولى على أفريقية (تونس) وبرقة وطررد النورمانديين من البلاد (عام ١١٥٩) .

ولهذا الامير مآثر جليلة فقد كان نظاميا عادلا بسط في مجموع أنحاء المملكة أمنا ترعرعت في ظله الحضارة المغربية مطبوعة بميسم جديد من القوة وقد وضع نظاما جاثيا وأمر بتكسير أفريقيا الشمالية الى قراسخ وأميال فشبه عن حق بأعظم ملوك التاريخ .

وللمرة الاولى أصبح المغرب كله يؤلف دولة واحدة من الاندلس الى برقة وكان المغرب محور هذا المجموع ومركزه الجغرافي يتكون من القبائل المغربية قادته وحماته .

وقد بلغت دولة الموحدين ذروة مجدها في عهد المنصور (حفيد عبد المؤمن) الشهير بانتصاره الباهر على الاسبان في غزوة الاراك (عام ١١٩٥ م) وباستتباب الامن والنظام اللذين أقرهما الموحدون اتسمت الحضارة الاندلسية بمظهر ناصع فشجعت الورش البحرية والفلاحة وازدهرت المصانع فكان لهذا النشاط أثره في المغرب حيث اشتهرت سبتة بصناعة الورق وأصبحت معامل فاس تنتج كذلك كميات وفيرة من الورق ولم يكن المنصور قائدا عسكريا فحسب بل كان معماريا عظيما يشيد الصروح والقصور ولا تزال مآثره الرائعة كالرباط والقصر ومنارة أشيلة وكتيبة مراكش ومبذنة

حسان شاهدة بسعة وعظمة الاعمال الحضارية التى تصورتها وأبدعتها
عبقريّة هذا الرجل •

ففى عهده صار الاسطول الموحدى من أهم أساطيل العصر بل أصبح
قابضا على زمام مجموع حوض المتوسط ولم يسبق للمغرب إخلال التاريخ أن
كان له فى أقطار البحر المتوسط مثل هذا الاشعاع ومثل تلك القوة حيث
أمسى جميع أمراء الشرق يخطبون وده ويسعون فى محالفته •

وقد عرفت البلاد كلها فى عهد الموحدين حياة ملؤها الرفاهية والازدهار
اذ كان جميع أمراء الموحدين معماريين قد رقت أذواقهم ونمت فيهم حاسة
الجمال وأحسن مثال لذلك تأسيسهم لمدينة الرباط فالمغاربة كما لاحظ مؤرخون
أجانب قادرون لا على تأسيس المدن فحسب بل حتى على إنجاز ما تحتاجه
هذه المدن من اشغال عمومية كبرى •

ولم تكن أفريقيا الشمالية تتعامل فى عهد الموحدين مع اسبانيا وحدها بل
كانت تونس وبجاية وقسنطينة ووهران وتلمسان وسبتة تتبادل بضائعها
مع بيزا وجنوة والبندقية ومرسيليا وفى عهد الموحدين كذلك كان المسلمون
أول من نظم أساليبهم التجارية حسب مقتضيات التبادل بين الدول وقد حسنوا
هذه الأساليب فاستمد منها المسيحيون استمدادا واسعا النطاق •

وقد زادت الثقافة الاندلسية المغربية أيضا فى سمعة الموحدين بكافة أنحاء
العالم الاسلامى وازدان البلاط الموحدى بابن طفيل وابن رشد اللذين كانا
أعظم فلاسفة العرب فى القرن الثانى عشر الميلادى وقد كان لهما أثر بليغ فى
فلسفة القرون الوسطى ما لبث أن طبع المسيحية نفسها •

وأخيرا ينبغى أن نلاحظ أن سمعة نطاق هذه الامبراطورية الموحدية
الشاسعة كان أهم أسباب ضعفها فقد بدأت المقاطعات النائية تتحلل من نفوذ
أمراء هلمت معنويتهم حياة البذخ والمرح وكان عليهم أن يفسحوا المجال
لدولة جديدة •

المرينيون

يرجع أصل المرينيين الى المغرب الشرقى وقد امتدت دولتهم من القرن

الثالث عشر الى القرن السادس عشر ولم تهدف هذه الدولة كسابقتها الى اصلاح ديني أو تقويم خلقي وقد شمل حكم المرينيين علاوة على المغرب ناحية تلمسان وامتد نفوذهم الى أفريقية (تونس) واجتازوا هم أيضا الى عدوة الاندلس فأحرزوا النصر على الاسبان في غزوة شهيرة (١٢٧٥ م) دمروا فيها الاسطول المسيحي .

ويتلخص من كل ما خلفه لنا المؤرخون وبالاخص ابن الوزان أن المغرب عاش في رفاهية كبرى طوال قرنين اثنين تحت ظل بني مرين فقد كانت المدارس والقرى عديدة غنية سواء في السهول المحاذية للمحيط الاطلسي أم في ناحية فاس أم في هضاب الاطلس ونجوده وكانت أقصى أنحاء الجبل تنعم بتمام الطمأنينة والوداعة وفي العهد المريني أصبحت فاس مدينة كبرى تتجاوز عظمتها بكثير ما يتخيله الاجانب عن ماضي المغرب وكانت ناحية الشاوية بالخصوص زهرة جميع النواحي الاخرى لانها كانت تحتوى وحدها على أربعين مدينة وثلثمائة قصر يسكنه أهل القبائل المختلفة .

والمغرب مدين لهذه الدولة بتأسيس فاس الجديد وتطوان وبناء مدارس ومعاهد وابداع مآثر الفن المغربي التي تنافس أجمل آثار الاندلس من حيث الروعة والانسجام .

وقد انهارت قوات المرينيين مع الاسف في حروبهم المتواصلة مع أمراء تلمسان وتونس وبذلك استطاع الاسبان أن يكسحوا الاندلس باحتلال غرناطة عام ١٤٩٢ وهي آخر مملكة اسلامية في أسبانيا استطاعت أن تحتفظ بوجودها خلال ما يقرب من قرنين واحتل البرتغاليون والاسبان كذلك عدة مراكز من الساحل المغربي .

وهناك من ينتقد على الدول الثلاث السالفة توسعها خارج حدودها الجغرافية وسلوكها بذلك سياسة المغامرات والطموح للعظمة الامر الذي استنفد موارد وطنية هائلة دون أن تعود من ذلك على البلاد أية فائدة مهمة ويلوح أن هذا الحكم قاس جدا لان الوقائع التاريخية تشهد بأن المغرب كان من شأنه أن يفقد حياته لو وقف موقف المتفرج من زحف جيوش الرمانديين في الشرق والملوك

الكاثوليك في الشمال وهي تشهد أيضا بأن أسبانيا كانت تذكيتها مطامح أخرى حيث انها قامت عندما ضعف المغرب بعد ذلك بحملة على الساحل الافريقي أسفرت عن أسوأ المصاعب للحكومة المغربية •
ومهما يكن فإن ما قامت به هذه الدول من جهود لبسط الامن والحضارة في كل من اسبانيا وأفريقيا الشمالية لا يزال للمغرب مفخرة خالدة •

السعديون

وابتداء من القرن السادس عشر اضطرت الحوادث الخارجية المغرب الى الانطواء داخل حدوده وقد حارب المغاربة هذه المرة فوق ترابهم لان عوامل جديدة أجبرتهم على هذا الانطواء •

وهذه العوامل هي :

- ١ - وصية ايزابيلا الكاثوليكية ملكة قشتالة التي عبرت عن فكرة الانتقام وأمرت بغزو أفريقيا ومحاربة الخارجين عن ملة المسيح •
- ٢ - المعاهدة الاسبانية البرتغالية المبرمة عام ١٤٩٤ تحت رعاية البابا والتي حددت الخط الفاصل بين الغزوات التي تقوم بها كل من البلدين في المستقبل وخولت للبرتغاليين معظم السواحل المغربية •
- ٣ - غزو الاتراك للمقاطعات التونسية والجزائرية •

والحق ان هذا الانطواء لا يرجع الى بغض الاجانب كما يدعيه بعض الكتاب الاجانب لان الميزة التي طبعت الدول التي تعاقبت على المغرب الى هذا العهد هي التسامح أزاء المسيحيين فالبرغم عن النجاح الحارق الذي أحرزه الاسلام في المغرب ظل أولئك الذين احتفظوا بديانتهم المسيحية في مأمن من كل اضطهاد أو مطاردة وفي القرن الثالث عشر أسست أسقفية بفاس ثم نقلت الى مراكش وكان المسيحيون متوافرين اذ ذاك بالمغرب حيث أن المرابطين والموحدين أدخلوا في جيوشهم كثيرا من الجنود المسيحيين الذين كانوا يؤدون طقوسهم بكل حرية مرفوقين بقساوستهم وكانوا يعيشون جميعا في أمن وأمان وكان سلاطين المغرب يتبادلون مع الاقطار الاوربية مكاتيب حول الكنيسة بالبلاد واستمرت العلائق الطيبة مع المسيحيين في العهد المريني ولم

يتفاقم الخلاف بين المسلمين والمسيحيين الا بعد شوب الحروب الاسبانية •

أما القرصنة فمن المفيد أن نشير الى أنها لم تكن قاصرة على المغاربة وان المسيحيين هم الذين أعطوا المثل الاول في ذلك فان القراصنة المسيحيين الذين كانوا بسردينيا وكورسيكا وصقلية ومالطة لم ينقطعوا عن مطاردة السفن المغربية والافريقية عموما والاغارة على الساحل ويروى المؤرخون الاوربيون أنفسهم أن الامم المسيحية كانت تحاول بالساحل المغربى أن تقوم باغارات يصعب تبريرها •

أما العلائق التجارية مع الدول المسيحية وكان الطابع الذى ما فتىء يسود هذه العلائق هو الوداد وكانت بيزا ومرسيليا وجمهورية جنوة ومقاطعة بروفانس تعقد مع المغرب صفقات كما كانت لميورقة وبرشلونة وليفورن علائق تجارية مع المغرب ولكن هذا العصر الزاهر انتهى بغزو البرتغاليين والاسبان لسواحل المغرب فى القرن السادس عشر على الخصوص ذلك أن البرتغال التى كانت تسعى فى توسيع نطاق تجارتها البحرية قد أقامت فى طريق الهند سلسلة من المراكز واحتلت عدة موانئ مغربية وأسست كلا من الجديدة وأجادير ولم يكن البرتغاليون يختلفون عن سلفهم الرومان حيث كان همهم الوحيد هو استغلال البلاد فقد استخلصوا من المغرب موارد هائلة ولم يتحرجوا عن نهب المقاطعات ولم يتردد ملك البرتغال الذى حمل منذ سنة ١٤٧٥ لقب (فادى الاسرى) فى اختطاف المغاربة وبيعهم بنفسه كعبيد فى أشبونة •

وقد قام الاسبان من جهتهم فى الساحل المغربى بحرب صليبية فاستولوا على مراكز وانبعاث الاسلام هو الذى أنقذ المغرب من هذا الغزو المزدوج اذ بينما تجلى هذا الانبعاث فى باقى أفريقيا الشمالية فى انبساط سيطرة الاتراك اذا به ينتهى فى المغرب على العكس من ذلك بظهور دولة السعديين فقد تغلغل ما نادوا به من حرارة دينية فى طبقات الامة وامتزج بوطنية غريزية ولم يتردد السلطان السعدى محمد الشيخ فى قبول تحالف مع اسبانيا وقد تمكن المغرب بفضل حياد اسبانيا واستئناف علائقه الطيبة مع انجلترا من اشهار الحرب على البرتغال وبذلك تم النصر للمغرب فى معركة وادى المخازن قرب القصر (عام ١٥٧٨) حيث قضى القضاء المبرم على الجيش البرتغالى وحيث صرع

الدون سبستيان ملك البرتغال وقد أبرزت هذه المعركة الكبرى افلاس الحملات الصليبية التي كانت البرتغال تقوم بها ضد المغرب وقد فقدت تلك

البلاد استقلالها خلال أزيد من نصف قرن وألحقت بأسبانيا •

وهكذا استطاع المغرب أن يستعيد سمعته ويعزز استقلاله ووحدته فهبت البلاطات الاوربية التي أثمر فيها ذلك الانتصار تأثيرا بليغا لتعقد روابط وعلاقات مع البلاط المغربي وتحظى بمحالفته فمن ذلك ان انجلترا عرضت عليه حلفا ضد الاسبان بل اقترحت عليه غزو الهند الاسبانية مع الاشتراك في تحمل مصاريف الغزو •

وخطبت اسبانيا من جهتها محالفة المغرب ضد الطامحين في عرش البرتغال بل وأعادت الى المغرب مدينة أصيلا في مقابل تخلي سلطان المغرب عن مساعدة هؤلاء الطامعين في الملك •

وقصد تلافى الخطر التركي توجهت سفارة مغربية الى الاستانة ونجحت في اقرار علائق حسن الجوار • وبفضل استقرار هذا السلام تمكن المنصور السعدي من فتح السودان ثم نشر في المغرب بنود الازدهار وأقام في مدينة مراكش قصر البديع الجامع بين السعة والروعة وقد جلب السلطان المرمر من ايطاليا وأدى ثمنه وزنا يوزن بسكر سوس وقد اشتهر المنصور كذلك بجيشه العتيد الذي نظمته على غرار الجيش التركي •

وقد أعجب الامراء المسيحيين بهذا العاهل العظيم ، وبدأوا يعتبرون الايالة الشريفة كدولة يجب أن يحسب لها حسابها ، ويرسلون سفنهم لمراسيها ، كما يبعثون بسفرائهم لمراكش ويحاولون الحصول على قروض من هذا الملك الثرى الذى كان يلقب بالذهبي ، وفي عهد المنصور هذا عاش المغرب فى طمأنينة ورفاهية ومجد •

أما فى تاريخ الفن الاسلامي فان عصر السعديين يعتبر عصر نهضة حقبة ، وانبعاث الزخرفية المعمارية •

العلويون

وفى القرنين السابع والثامن عشر عاش المغرب فترة هادئة نسبيا لان الدول

الأوربية كانت قد انصرفت اذ ذاك فى مجموعها الى الحروب التى شبت فى أوربا بسبب الحملة الاصلاحية الدينية وكذلك حروب الثورة وقد ساعدت هذه الحالة على اقرار وحدة البلاد السياسية من جديد على يد الملوك العلويين الذين ما زالوا يتربعون أريكة العرش المغربى الى اليوم والسلطان المولى اسماعيل هو الذى وطد دعائم هذه الدولة ، فقد كان الى جانب نشاطه العمرانى تقيا متبصرا ، وكانت تذكىه عزيمة لا تفل ، وشجاعة كبرى ، ومناعة جسمانية احتفظ بها خلال عهده الطويل حيث استمر جالسا على العرش أزيد من خمس وخمسين عاما •

وعند ما تولى المولى اسماعيل الملك كانت بعض الموانئ المغربية فى قبضة الاوربيين قائل لمواجهة هذه الحالة قوة عسكرية مهمة تتركب من العبيد الذين يؤدون الخدمة العسكرية على الدوام ، والاستمرار فى مقابل أراض ومنافع خولها الامير اياهم ، وقد بنى ستة وسبعين معقلا شجتها بالحمايات ، وذلك فى جميع النقط الاستراتيجية فى مملكته للاشراف على الطرق والمرات كما يجب ، وقد نهج المولى اسماعيل سياسة وطنية بفضل هذا الجهاز العسكرى ، وحارب بكل قوة الاجانب المحتلين للسواحل ، وانتزع طنجة من يد الانجليز ، كما جرد الاسبان من غالب ما كانوا يمتلكونه •

وفى أوائل القرن السابع عشر بلغ المولى اسماعيل ذروة القوة والمجد ، وقد أسس مدينة مكناس بأبوابها الاثرية وقصورها الخمسين وجعل منها عاصمة مملكته •

كان ملكا عظيما وكان يأبى الا أن يعامل بما هو جدير بهذه العظمة ، وقد كتب الى ملك فرنسا لويس الرابع عشر ، الذى كانت معاملته اياه خالية من أبسط أساليب الرعاية واللياقة ، ليطلب منه أن يوجه اليه «سفراء وسراة من طبقة أعلى من طبقة التجار العاديين » وقد أوفد هو الى لويس الرابع عشر سفيرا فى شخص أحد كبار سراة المغرب ، ويقال ان هذا السفير خطب لسيده أميرة كوتى وقد علق كاتب فرنسى على هذه الخطبة بقوله : « لقد تسدر الناس كثيرا فى فرنسا بهذه الخطبة ، ولكن ربما كانوا مخطئين ، فقد كان الفرنسيون يجهلون اذ ذاك كل شئ عن الحضارة العربية ، وكانوا يتصورون البلاط المغربى بدون شك على غير ما كان عليه ، ومع ذلك فليس من المحقق أن المقاطعات الفرنسية كانت

كلها في ذلك العهد أكثر حضارة ومدنية من مملكة المولى اسماعيل •
وبفضل القوة التي نفخها المولى اسماعيل في كيان المغرب أمكن لهذه البلاد أن
تظهر بمظهر الدولة فيما بعد بالرغم من الظروف العصيبة التي اجتازتها ، وقد
كان أحد خلفه وهو سيدى محمد الثالث ، قائدا ذا عزيمة ، ودبلوماسيا رقيقا ،
واداريا ماهرا ، وامتاز بسهره على نشر الثقافة والعلوم ، وبما بذله من جهود
لادخال الاصلاحات الى مملكته ، وقد جدد تسليح البلاد ، وأقام المعازل ، وأعاد
الامن الى نصابه ، وارتبط بعلاقات تجارية مع جميع دول أوروبا ، وأسس مدينة
الصويرة ، وكون من أجل تعميرها حركة بحرية بجعل هذه المدينة ميناء حرا ،
وهذا العاهل هو أول من اقترح على دول أوروبا إلغاء الاسترقاق ، وفي عهده
أمضيت مع فرنسا عام ١٧٦٧ أول معاهدة حول الحماية والمحاكم القنصلية •

وقبل وفاته طرد البرتغاليين نهائيا من مدينة الجديدة وخلف وراءه المغرب
آمنا وديعا •

فتاريخ المغرب منذ وفاة هذا الملك وخلال القرن التاسع عشر عبارة عن عراق
عنيف في الميدان الدبلوماسي للمحافظة على استقلال المغرب ووحدة ترابه •
وبقدر ما كانت المطامع الاوربية تزداد الحاحا كانت المقاومة المغربية تشدد كما
سيبين ذلك في الملحة الدبلوماسية •

مساهمة العبقريّة المغربيّة

في الحضارة الانسانيّة

ان الحضارة المغربيّة حضارة اسلاميّة ذات طابع شرقي واضح • وقد كان تأثير الشرق العربي على المغرب من العمق بحيث أن العرب والبربر منذ القدم ، كانوا معا - على حد تعبير سيديو - تذكّهم عواطف واحدة ومبادئ واحدة ، وهيام مشترك بالحرية والمجد • وقد ساعدت روح الكرم ، ووحدة طرق المعيشة ، على التقريب بين العنصرين اللذين لا يشكلان من الناحية الاتنوغرافية والتاريخية سوى عنصر واحد ، في رأي أغلبية المؤرخين من العرب • واذا كان المغرب قد نبذ الحضارة الرومانية ، كما يقول ألفريد بيل ، فذلك لانعدام هذا المبدأ الاساسي اللازم لكل التحام • ولذلك قال مسيو بيلير « عند ما حمل عقبة الاسلام الى المغرب لأول مرة سنة ٦٨٠ رأى المغاربة فيه خلاصا لهم ، وسارعوا الى اعتناقه » •

فأخذ المغرب ، منذ ذلك الوقت ، يتطور في دائرة النفوذ الشرقي ، ولبث ، طيلة ثلاثة عشر قرنا ، يربط مصيره بمصير الشرق العربي • وقد عرفت الدولة المغربيّة ، أثناء هذه المدة كلها ، ما سماه اندريه جوليان بـ « الاستمرار » • ولا حاجة مطلقا الى القول هنا بأن هذا الاستمرار يشكل في نفسه معجزة في عالم تسيطر عليه روح القرون الوسطى المعاندة • فقد احتل الاتراك والترمانيون والاسبان تونس والجزائر ، على حدود المغرب نفسها ، بينما بقي المغرب محتفظا بسيادته الكاملة زهاء الف سنة •

ومن جهة أخرى فان المغرب قام بدور مهم في تعمير أسبانيا بمجرد ما فتحها العرب • ولذا فان تاريخ العلائق المغربيّة الاسبانية يبدأ منذ فجر الاسلام اذ امتزج العنصران وتمخضا عن مدينة كونت بطابعها الخاص فصلا من ألمع فصول التاريخ الفكري في القرون الوسطى • صحيح أن المغرب ، كجميع البلاد ، عرف فترات اضطراب في تاريخه ،

ومر بأزمات حادة فى بعض الاحيان ، ولكنه مع ذلك قد استطاع أن يحافظ على استقلاله ، ويرفع من قيمته الدولية ، واستطاع كذلك أن يساهم مساهمة واسعة ناجعة فى ازدهار الحضارة الانسانية .

ويشهد مستوى المعيشة المغربية ، من خلال التاريخ ، على أن الدولة المغربية كانت على الدوام تهتم بالحضارة والعمران فتظهر أعمالها فى شكل مؤسسات اجتماعية واقتصادية وثقافية مختلفة . بل كانت الطبقة المتوسطة من المغاربة تنعم بشئ من اليسر ، يفسر لنا الازدياد المستمر فى عدد السكان ، وهو أمر طالما أنكره البعض ، ولكن مؤرخين أوروبيين كبارا يؤكدونه . ومن هؤلاء دوفتتان ماكسنايخ الذى نقل رسالة تتحدث عن مملكتى فاس ومراكش ، وفيهما من المدن الجميلة مائتان وخمسون مدينة ، فى كل واحدة منها على الاقل نحو ٣٠ ألفا من السكان . وقد كانت فاس وحدها تحتوى على مليون وستمائة الف نسمة .

وهذه الارقام التى قد تظهر مبالغا فيها، قد أكدها نسيبيا تقرير الرحالة الانجليزى ، الذى نقله دو كاستر ، والذى يقدر سكان فاس بنحو مليون نسمة قبل ذلك بثلاثمائة سنة .

أما دوسانت أولون ، سفير ملك فرنسا الى المغرب ، فقد قدر ، فى مذكراته ، سكان مدينة مكناس التى يصفها بأنها مدينة صغيرة ، بما يربو على الستين ألف نسمة . وقدر الاستاذ ماسينيون سكان البوادي المغربية ، نقلا عن الوزان الفاسي ، بنحو السبعة ملايين . كما ذكر مؤرخ جزائرى ، عاش فى القرن الماضى بأن مجموع سكان المغرب يقدر باثنى عشر مليونا .

ولكن يبدو أن سكان المغرب قد قل عددهم نسيبيا على أثر الطاعون الذى انتشر فى البلاد سنة ١٦٧٩ ، والذى اجتاح أوربا وفرنسا بالخصوص ، وذلك رغما من العناية الطبية والاجتماعية التى أغدقها عملاء المولى اسماعيل على الشعب المنكوب ، فقد كانت الممارسات منبهة فى الجهات المختلفة .

أما عن مستوى المعيشة فقد كانت الرفاهية الاقتصادية كبيرة لدرجة أن مواد الاستهلاك الاساسية لم تكن لها أية قيمة . ولم تكن مفروضة على الناس أتاوة عدا الزكاة . وقد كان ملوك المرينيين يزودون سكان البادية المغربية بما يحتاجون اليه للقيام بأشغالهم الفلاحية . وفى عهد المولى اسماعيل ، عم الامن

جميع البلاد ، وكان المسافر يذهب من وجدة الى حدود الصحراء بدون احتياج الى حراسة ، ذلك لان نظاما بديعا يقوم على تبادل المعونة بين النواحي ، كان يمنع المجرمين أن ينفلتوا من قبضة العدالة •

ويبدو أن اليسر كان عاما لدرجة أن المغاربة ، تحت تأثير عاطفة انسانية مجردة ، قد ابتكروا فكرة اشادة مؤسسات حبسية - أوقاف - لمعالجة الحيوانات المصابة ، واطعام الطيور في السنوات العجاف •

وتفوق المؤسسات الاجتماعية الشعبية كل عد ، كما تشهد بذلك وثائق ادارة الاوقاف • وقد نظمت الطبقة البورجوازية في فاس مصارف تعاونية للقروض بدون مقابل ، فساعدت بذلك على النمو الاقتصادي والاجتماعي في البلاد • أما فيما يرجع الى الناحية الاقتصادية ، فقد كانت بعض الصنائع مزدهرة ، وكانت فاس وحدها ، على عهد الموحدين ، تعد أكثر من اثني عشر مصهرة للحديد والنحاس ، وأحد عشر معملا لصنع الزجاج ، ومائة وثلاثين فرنا للجير ، ومعامل عديدة لصنع الصابون ، وعددا كبيرا من معاصر الزيت ومن المطاحن ، وما يربو عن أربعمائة معمل للورق • وكانت صناعة الورق قد استوردتها المغرب من الشرق ، ثم انتقلت منه الى أسبانيا في أواسط القرن الثاني عشر الميلادي • ومع ذلك فإن التقدم الصناعي كان لا شيء بالنسبة الى التقدم الفلاحي • لان النظام الفلاحي هو الذي كان يطبع دائما الاقتصاد المغربي بطابعه العميق • وكان معظم سكان البلاد دائما يتكون من عنصر الفلاحين •

وقد كان المغرب يجد دائما الكفاية في انتاجه ، بل كان يصدر الفائض من هذا الانتاج الى الخارج • فكانت مصدراته تتكون من محصوله الفلاحي كالتمر والحنا ، ومن المعادن المختلفة كملح البارود والنحاس • • الخ • وفي القرن الثالث عشر ، كانت الفلاندر ، وجمهورية البندقية وبيز ، تستصدر السكر الخام من المغرب • وكانت صناعته قد ازدهرت ازدهارا كبيرا على عهد السعديين •

أما الملح فكانت مدينتا الرباط وسلا تنتجان منه وحدهما ما يكفي - حسب تقدير انجليزي ذكره دو كاستر - لسد حاجيات انجلترا كلها • وتدل الاحصائيات التي ذكرها بعض السياح الاجانب القلائل الذين زاروا

المغرب منذ أكثر من قرن ، على أن عدد الماشية بالمغرب يرتفع الى ثمانية وأربعين مليون رأس من الغنم ، ومن البقر ما بين ٥ و ٦ ملايين ، ومن الجمال نحو خمسمائة ألف . ومن الافراس أربعمائة ألف . ومن الحمير والبغال نحو المليونين .

أما ما يرجع الى التبادل التجارى مع الخارج ، منذ العصر الموحدى ، فان المسلمين الذين هم أول من نظموا - كما قال أندريه جوليان - أساليب التجارة ، ولاعوا بينها وبين مقتضيات التبادل الدولى ، قد علا كعبهم فى ذلك ، واقتبس منهم المسيحيون .

وفى الناحية الصناعية والمعمارية ، كانت الآلات جارية الاستعمال فى المغرب . وبذلك أمكن للموحدين أن ينو القناطر ، ويصنعوا منبرا فى مراكش يتحرك من تلقاء نفسه بصفة آلية وبمجرد الضغط على زر مركب فيه . وهناك آلات عجبية أخرى كانت تستعمل فى رفع المياه ، وفى نقل مواد البناء الضخمة ، كما كان ذلك عند بناء منار الكتبية ومئذنة حسان .

وفى بداية حكم الموحدين أخرجت الورش البحرية المغربية أربعمائة سفينة حربية . وكان أسطول الخليفة الموحدى - كما قال أندري جوليان فى كتابه (تاريخ أفريقيا الشمالية) ص ٤١٢ - أول أسطول فى البحر المتوسط . وأضاف جوليان قائلا « لذلك طلب منه صلاح الدين فى سنة ١١٩٠ أن يمد اليه يد المساعدة لايقاف زحف الملوك المسيحيين على الشام » .

وقد كانت قوة الامبراطورية الموحدية ، وسعة ثروتها ، وسطوة جيشها وأسطولها - كما يقول جوليان - مصدر سمعة هائلة لها .

وجاء المرينيون بعد الموحدين فرفعوا قوة المغرب البحرية الى أوجها . اذ انتجت الورش المغربية تحت حكم السلطان أبى الحسن المرينى ستمائة سفينة حربية ، مما جعل السلطان أبا الحسن - كما يقول جوليان - أقوى سلطان على الاطلاق فى القرن الرابع عشر .

وفى ميدان الصحة العامة ، فتح الموحدون مستشفيات فى جميع أطراف امبراطوريتهم الشاسعة . وأشهر هذه المستشفيات مستشفى مراكش الذى وصفه

المؤرخ المغربي عبد الواحد المراكشي وصفا يشهد بالدرجة الشامخة التي بلغتها الحضارة المغربية في القرن الثاني عشر .

وفي الميدان الثقافي ، كانت فاس ، برهة طويلة من الزمن ، منبعاً يشع نوره على العالم الغربي . وقد جعلت منها جامعتها الشهيرة عاصمة ثقافية يحج إليها الطلاب ، لا من شمال أفريقيا ومصر فحسب ، بل ومن أطراف أوروبا . ولا نذكر هنا إلا البابا سيلفيستر الذي درس في القرويين الأرقام العربية ، ثم أدخلها للمرة الأولى إلى أوروبا . وإن قبول طالب مسيحي في جامعة إسلامية ليعطينا فكرة عن روح التسامح التي كانت تذكي قلوب المغاربة ، وقد أصبحت اللغة العربية على ضفاف البحر الأبيض المتوسط - وقد كان بحيرة لاتينية من قبل - هي اللغة التجارية والعلمية . بل هناك رهبان كاثوليكيون ، في الأندلس المغربية ، هجروا اللاتينية ، وهي اللغة الدينية عند المسيحيين الغربيين ، وأخذوا يكتبون بالعربية .

وكان عدد من الأطباء العرب واليهود يقطنون في ساليرنو بإيطاليا وفي مونبوليه بفرنسا . وقد نزحوا إليهما من أسبانيا المغربية ، وأسسوا في كليتهما مدارس طبية لعبت دوراً كبيراً فيما بعد في تاريخ الحضارة ، عند انتقال المركز الحيوي للثقافة من الشرق إلى الغرب .

أما عن الفن - فقد ذكر اندريه جوليان - أن نظرية الموسيقى ، والمراتب ، والألحان قد أتت من الشرق حيث تكونت ، إلى أسبانيا حيث بقيت خالصة لم يساورها تغيير . . بينما الهندسة المعمارية المغربية تؤلف - كما قال جسيل - طرفة بديعة من الاتقان والأنسجام . فالآثار الفنية ، من المنار المكتبي بمراكش إلى الحيرالدا بأشبيلية ، تحمل طابع الجلال واللطافة . وإن الذوق الفني ليظهر في كل مكان في الحياة المغربية حتى في الحداثق الغناء ذات الأطراف المزدهرة بالألوان الفاتنة التي جعلت رحالة هولندياً - كما قال دو كاستر - يلاحظ أن حداثق مدينة مراكش أجمل حداثق القارة الأفريقية على الإطلاق ، وقد تأثر الشرق نفسه بالفن المغربي فأحدث محمد بن عبد الكريم ، وهو من مدينة فاس ثورة حقيقية في فن الهندسة المعمارية ، عند ذهابه لمصر في القرن الثاني عشر الهجري . وما تزال طرائفه الفنية في متحف القاهرة إلى اليوم .

وتنافس مدن المغرب ، أبهة ولطفاً ، مع عواصم الشرق الكبرى . ولم يكن

الناس عابثين عند ما قارنوا الرباط بالاسكندرية ، وفاسا بدمشق ، ومراكش ببغداد ..

والحق أن تأثير الحضارة المغربية قد تجاوز بلاد أفريقيا الشمالية الى بلاد البحر المتوسط وشبه الجزيرة الايبيرية .

وقد دامت سلطة ملوك المغرب ، على كامل الغرب الاسلامي ، طيلة ثلاثة قرون ، وأول ملوك الموحدين الذي طرد النرماندين من الشاطئ الافريقي ، كانت سياسته تدل على بعد نظره في الفنون الاستراتيجية ، عند ما شعر بأهمية جبل طارق ، وجعل منه قبل الانجليز ستة قرون ، قاعدة عسكرية متقدمة للدفاع عن الاندلس وحوض البحر المتوسط .

ومن جهة أخرى ، فالحضارة الاندلسية نفسها - كما قال أندريه جوليان - اصططبت بصبغة مغربية ، ازدادت لمعانا وقوة عند ما ذهب الموحدون لمساعدة السلطة القائمة في الاندلس . فقد وضعوا حدا للفوضى المالية التي كان ينشرها ملوك الطوائف هناك ، ودفعوا بالفلاحة في طريق الازدهار .. الخ .

وكم من شخصيات مغربية ما تزال مشهورة في الميدانين العلمي والادبي ، ولن نذكر من هذه الشخصيات هنا الا الشريف الادريسي الذي هو من مدينة سبتة ، والذي كان يشتغل في بلاط روجيه الثاني ملك صقلية (١١٥٤) . ويعتبر - كما قال غوتيه - أستاذ أوروبا في الجغرافية مدة ثلاثة قرون لم تكن أوروبا خلالها تملك خريطة أخرى غير خريطة الادريسي . وابن خلدون واضع علم الاجتماع ، وقواعد نقد التاريخ ، والسابق الاول للفلسفة المادية التاريخية على حد تعبير بوتول . وابن رشد الذي حلل وفسر في كلياته آلية الدورة الدموية عند الانسان ، وذلك قبل وليم هارفي بكثير ، وابن زهر ، طبيب البلاط الموحدى الذي اكتشف الجراثيم الطفيلية ، قبل باستور بثمانية قرون ، وبالاخص جراثيم الجرب . وابن البنا الرياضى الشهير الذى كان يدرس فى القرن الثالث عشر ، وقد ألف رسالة منهاجية فى الجبر ، وسماها (التلخيص) قال فيها : ان الغرض منها هو العثور على كمية مجهولة مطلوبة باستعمال كميات معروفة اذا ماثبت بين الكميات نسبة معينة .

وللمغرب رجالون ذوو شهرة عالمية كابن بطوطة من طنجة ، وابن الوزان من فاس ، ويعرف بليون الافريقى .

أما في الأدب ، فالقرآن كان يعتبر في الاندلس أفقه علماء اللغة ، وكان له التبريز في ذلك على جميع زملائه في الشرق مثل (صاعد) البغدادي . وقد اقتبس الشاعر الإيطالي دانتى مهزله الإلهية ، في نظر أسنن بالاسيوس من ابن العربي الصوفي . وكذلك اليهودي الهولندي سينوزا كان متأثرا به في فلسفته الصوفية التي لها شبه بالفلسفة العربية .

وفي هذا العهد الذي كانت فيه أوروبا لم تخرج بعد من مرحلة الطلاسم في ميدان الطب ، كانت الاندلس ، تحت مؤثرات مغربية ، تعد في مدينة طليطلة وحدها أربعمائة مستشفى ومستوصف ، كما قال الأمريكي روبنسن . وكانت تمارس الأساليب التجريبية التي لم تعرفها أوروبا إلا بعد ذلك بقرون على يد الانجليزى باكون

وبالجملة ، ففي كل مكان في العالم الإسلامي نجد الأدباء والفقهاء المغاربة قد تركوا آثارا لهم . فمحمد الروداني ، من مدينة مراکش شاهد تأليفه في الرياضة والفقه تبلغ إلى الهند ، بعد أن أدهشت العلماء بما تحتوي عليه من سعة اطلاع . والحرالي أدهش أدباء تونس بمشاركته وبحره في العلوم . والمقرى سجل نجاحا باهرا في مسجد بنى أمية بدمشق . وابن خلدون عين قاضيا في القاهرة . والصوفي الأكبر الشاذلي أصبح رئيسا روحيا لأغلب الزوايا في العالم .

وقد أكد المؤرخ الانجليزى لين بول أن المدينة المغربية العربية بعثت إشعاعا ثقافيا وازدهارا اقتصاديا وإنسانية وبطولة في أسبانيا تحت الحكم الإسلامي . فلما رجعت إلى المسيحية انتشرت فيها الفاقة والوصوصة . ولقد تدهور عدد سكان أسبانيا بعد عهد الازدهار الإسلامي حتى غدوا لا يتجاوزون ٦ ملايين بعد مرور مائة سنة فحسب على انهيار آخر مملكة إسلامية بالاندلس ، بينما كان عدد سكان قشتالة وحدها ، في زمن بنى عباد ، يتجاوز سبعة ملايين نسمة .

أما التأثير المغربي على البرتغال فقد وصل إلى درجة أن اللغة التي كان يكتب بها البرتغاليون - كما ذكر ذلك كواسلك - كانت ممتلئة بالكلمات الإلهية ومحركة بالخط العربي .

ويبدو هذا التأثير أيضا فيما وراء جبال البرانس إلى مقاطعة البروفانس حيث ماتزال هناك ذكريات قائمة الذات . وكذلك الشأن في جنوب إيطاليا ،

وفى صقلية ، حيث أشاد الصناع المغاربة خزانات مائية عظمى كما ذكر ذلك
الادريسي •

أما أهمية العلاقات التى كانت قائمة بين المغرب وبقية الاقطار الاوربية
الآخرى كهولندا ، وانجلترا ، والدانمارك ، والسويد ، فتبدو واضحة من
خلال المستندات والوثائق التى جمعها الكونت دو كاستر من وزارات خارجية
البلاد الاجنبية ، وجعلها فى ٢٠ مجلدا تحت عنوان (المصادر المخطوطة
للتاريخ المغربى) •

ومن هذه العلاقات أن هولندا - وكانت اذ ذاك تعرف بالمقاطعات المتحدة -
كانت طلبت قرضا من الخزينة المغربية ، على عهد السعديين ، يقدر بمليون ونصف
مليون دينار (٣٢٥٠٠٠٠٠ فرنك ذهبى) • كما طلب نابليون بونابرت ، الذى
كان يقدر قيمة المغرب الاستراتيجية وبأس ملكه ، من المولى سليمان أن ينضم
الى الكتلة الاوربية ضد انجلترا • وقد أصبح المغرب عاملا مهما فى التوازن بين
القوات الغربية ، فكان البلاط السعدى شديد الاهتمام بالتيارات السياسية
المختلفة فى بلاد أوروبا ، الى درجة أنه حاول أن يعزز مطامع أنطونيو فى عرش
البرتغال ، فزوده بقرض قدره ٤٠٠ ألف ريال •

ان المكان الاول الذى كان يتبوؤه المغرب فى العالم الاسلامى كله ، ليظهر من
خلال الدور الذى قام به فى مختلف مراحل التاريخ • وان النداء الذى أرسله
صلاح الدين الى الخليفة الموحدى « المنصور » ليدل على الاقل - كما قال أندريه
جوليان - على أنه كان يعتبر الملك المغربى أقدر واحد على الدفاع على الاسلام
المهدد • وقد رأينا أبا عنان المرينى بعد ذلك يساهم فى تحرير طرابلس بتقديم
هدية مالية قيمتها ٥٠ ألف دينار • كما رأينا السلطان العلوى سيدى محمد بن
عبد الله يفدى ٤٨ ألف أسير من المسلمين كان معظمهم من الانراك • كما أن
مولاي سليمان أرسل الى ملك آل عثمان ، استجابة لنداء استغاثة أرسله الملك
العثمانى اليه ، أربع صنادق ضخام من سبائك الذهب يحملها وفد خاص اليه •
كما حاول فى الوقت نفسه أن يغيث تونس التى كانت تتحكم فيها مسغبة من
أثر الجفاف •

وقد بلغ التضامن بين ملوك المغرب وملوك الشرق الى درجة أن المولى اسماعيل

حاصر جبل طارق لمنع أعداء تركيا من المرور لاسطامبول • ثم بعد ذلك رفض السلطان سيدى محمد بن عبد الله أن يقابل سفير روسيا فى طنجة ، لان روسيا كانت فى حرب مع الاتراك •

وقد كانت علاقات المغرب بتركيا علاقات مشبعة بروح الود الخالص ، ولا سيما فى عصر السعديين • وقد أمضى المنصور الذهبى ، فاتح السودان الشهير ، وقاهر البرتغاليين فى معركة المخازن ، زهرة شبابه فى مدينة اسطامبول • كما عاش أخوه الاكبر عبد الملك ، فى تركيا ، حقبة من الزمن ، ومات فى معركة المخازن • وكان يتكلم بالاسبانية ويكتب بها - كما قال كواساك - ويكتب أيضا بالاطالية والتركية • • أليس فى هذا تكذيب قاطع لاولئك الذين يزعمون أن المغرب منغل بطبعه ، غير قابل للتأثر بالمدينة الغربية لضيق عطنه •

وهذا الملك المستنير يعطينا كذلك برهانا على تسامحه الواسع ، ومثاليته الانسانية السامية ، عند ما أمر ببناء مستشفى قرب أحد المساجد بمراكش لمعالجة الاسرى المسيحيين ، كما ذكر ذلك الانجليزى ادمون هوجار •

وبعد هذه المدة رأينا مولاي اسماعيل يهتم شديد الاهتمام بالتطورات السياسية فى أوروبا ، الى درجة أنه وظف مستشارا خاصا له فى هذا الموضوع ، هو الامير مولاي العربى ، الذى سبق له أن عاش مدة طويلة فى أوروبا • كما رأينا سفير فرنسا يندهش لصراحة المولى اسماعيل ومعرفته الدقيقة بانتصارات لويس الرابع عشر وانهزاماته فى الحروب الاوربية •

أما السلطان مولاي الحسن فقد كان شديد الاهتمام بتطور بلاده على نسق أوروبا • فأرسل بعثات من الشباب المغربى ليتعلموا فى مختلف جامعات أوروبا ، وليتكونوا تكوينا فنيا عصريا • بينما المولى عبد العزيز لم يتأخر من جهته عن جلب الفنين الاوربيين لتنظيم الجيش المغربى ومصالح المسالية •

وفى سنة ١٩٠٨ ، فقط ، أمر المولى عبد الحفيظ - وكان له ولع شديد بالحياة النيابية فى أوروبا وتركيا - النخبة المغربية بتحضير دستور ديمقراطى للبلاد ، وقد نشرت هذا الدستور جريدة عربية كانت تصدر فى طنجة اذ ذاك • غير أن الدساتير الاوربية التى أدت فى الاخير الى فرض الحماية على المغرب ، لم تكن لتسمح بموالاتة المساعى لتطوير البلاد فى جو ملائم •

قال ليلى نقلا عن جوستاف لوبون : « لو لم يكن العرب فى التاريخ لتأخرت نهضة الآداب بأوربا عدة قرون » •

وقد كان معظم هؤلاء العرب الذين يعينهم بقوله مغاربة أثروا بواسطة الاندلس على المدنية الغربية •

وهكذا فان المدنية المغربية قد ساهمت بالنصيب الاوفر فى تلك الحركة الفكرية الرائعة التى حررت الانسانية من الخرافات • ولئن تضافرت الجهود لفتح الطريق الحق للتقدم البشرى فى فجر العصر الحاضر ، فان الفضل فى تلك الجهود يرجع معظمه الى الحضارة الاسلامية فى المغرب •



نظرة دبلوماسية عن المغرب

أهم ما عنت به الدبلوماسية المغربية دائما منذ تأسست هذه المملكة هو حفظ استقلال المغرب والارتباط بعلائق طيبة مع الدول المجاورة • وهذا ما يفسر لنا نزعة المغرب القارة الى الاحتفاظ بحريته ازاء امبراطورية الشرق الاسلامية • ولم يظهر المغرب على المسرح الدولي الا ابتداء من منتصف القرن الحادى عشر الميلادى بعد ما توطدت حدوده الجغرافية الطبيعية • وفى المدة المتراوحة بين القرن الحادى عشر والقرن الثالث عشر بلغ المغرب على عهد المرابطين والموحدين أوج عظمته ومجده ، فصارت حدوده تمتد الى تخوم ليبيا وتخضع له الجزيرة الايبيرية المسلمة (أى كل من أسبانيا والبرتغال) غير أن المغرب اضطر الى التراجع نحو حدوده فى نهاية القرن الخامس عشر عند ما أصبح مهددا شمالا بالغزو الاسباني (كان سقوط غرناطة فى عام ١٤٩٢) وشرقا بالغارة التركية •

وطوال القرن السادس عشر عملت الدبلوماسية المغربية على ايقاف الحملة التركية وتفريق كتلة الملوك المسيحيين ، وبفضل انتصار الدولة السعدية الباهر فى معركة وادى المخازن على الجيش البرتغالى عام ١٥٧٨ تمكن المغرب من توطيد السلام لا فى حدوده فحسب ، بل كذلك من التوسع فى الجنوب توسعا انتهى به الى احتلال السودان بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٥٩١ •

المملكة المغربية فى القرنين السابع والثامن عشر

عاش المغرب خلال القرنين السابع والثامن عشر فى هدوء نسبي لان الامم الاوربية كانت منغمرة فى حروب الاصلاح الدينى والثورة بأوروبا •

وفى عهد المولى اسماعيل جرت مذاكرات بين البلاط المغربى ولويس الرابع عشر ملك فرنسا من أجل ابرام حلف بين البلدين • غير أن الاتفاق لم يحصل سواء على يد السفارة الفرنسية التى استقبلت عام ١٦٨٩ فى القصر السلطانى بمكناس أم على يد السفارة المغربية التى كان يرأسها ابن عائشة والتى توجهت

عام ١٦٩٨ الى قصر فرساي وكان سبب الاخفاق يرجع الى أن مولاي اسماعيل كان يرغب في عقد تحالف عسكري ضد أسبانيا المستقرة اذ ذاك في سببته ، بينما كان لويس الرابع عشر يرغب في مساعدة التجارة الفرنسية من وراء هذا الحلف ممتنعا عن القيام ببذل أية مساعدة للمغرب ضد أمة كاثوليكية .

وأهم المعاهدات الدبلوماسية التي أبرمت طيلة هذه المدة مع الدول الاجنبية لا تخرج عن كونها اما معاهدات صداقة وتجارة ، واما اتفاقيات لتسوية المشاكل الناجمة :

١ - عن القرصنة الدولية التي كانت تعمل في المحيط الاطلسي وغربي البحر الابيض المتوسط .

٢ - وعن مسألة التمثيل الدبلوماسي واستقرار الرعايا الاجانب بالمغرب .

٣ - وعن افتكاك الاسرى .

غير أن هناك معاهدين أبرمتا مع أسبانيا بتاريخ ٣٠ مايو ١٧٨٠ وفتح مارس ١٧٩٩ تستحقان الذكر بصورة خاصة ، ففي المعاهدة الاولى تواعدت المملكة المغربية والمملكة الاسبانية بتبادل الاعانة والمساندة ضد أعداء كل واحد منهما ، وفي المعاهدة الثانية وعدت كل واحدة الاخرى بملازمة الحياد التام فيما اذا قامت حرب بين أحد الطرفين ودولة ثالثة .

ونذكر هنا على سبيل الافادة أهم المعاهدات المبرمة مع الدول الاجنبية في القرنين السابع والثامن عشر فقد أبرم المغرب مع انجلترا معاهدين : الاولى سنة ١٦٣٠ والثانية سنة ١٧٦٠

ومع الدنمارك معاهدة ١٧٥٧

ومع أسبانيا معاهدات ١٧٦٧ و ١٧٨٠ و ١٧٩٩

ومع الولايات المتحدة الامريكية معاهدة ١٧٨٧ .

ومع فرنسا معاهدات ١٦٣١ و ١٦٨٢ و ١٧٦٧

ومع هولندا معاهدات ١٦١٠ و ١٦٥١ و ١٦٨٣

ومع ايطاليا معاهدي ١٧٦٢ و ١٧٦٥

ومع البرتغال معاهدي ١٧٧٢ و ١٧٩٩

ومع السويد معاهدة ١٧٦٣ .

ويجب الاعتراف بأن الدبلوماسية المغربية قد برهنت في مفاوضاتها مع أوروبا عن روح جامعة بين حب السلام والتسامح الى أقصى حد فزيادة على ما حصلت عليه دول أوروبا لرعاياها في المغرب من فوائد في الميدانين التجاري والديني ، حصلت لهم كذلك على امتيازات دبلوماسية بمدة اقامتهم بالمغرب رغم كون القانون الدولي العام لا يخول هذا النوع من الامتيازات الا للموظفين بالسفارات وحدهم .

وقد أمكن للمغرب بعد ذلك أن يدرك ما ارتكبه من أخطاء في دبلوماسيته ، وكان عليه فيما بعد أن يؤدي غالبا ثمن حسن نيته ونزعة الحرية لانه لم يحاول أن يفهم عقلية أنداده من الدول ، ولانه أهمل على الخصوص المشل القائل : « اعطه بقدر ما يعطيك » ، ذلك المثل الذي كان رجال الدول الاوربية يجعلون منه قاعدة لسلوكهم .

المغرب في القرن التاسع عشر

تعرضت وحدة التراب المغربي في القرن التاسع عشر لمحنة قاسية ، ذلك أن مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥ واكس لاشييل سنة ١٨١٨ الذين تقرر فيهما اعادة تنظيم أوروبا وجلاء جيوش الاحتلال من فرنسا ، ثم أقول نجم الدولة العثمانية كل ذلك تمخض عنه انطلاق القوات الاوربية من عقالها ، والزج بها في مغامرات استعمارية فوقعت اذ ذاك مسابقة حقيقية بين تلك القوات نحو بقية الاقطار ، ولما تم توزيع أفريقيا الوسطى كلها أصبحت أفريقيا الشمالية بدورها معرضة الى الخطر .

وكان أعظم خطر على المغرب هو احتلال فرنسا للجزائر عام ١٨٣٠ ، فان المغرب اضطر لأجل ايقاف مطامع الاعداء الى محاربة فرنسا (١٨٤٤-١٨٤٥) ، وأسبانيا ١٨٦٠ على التوالي واذا لم تكن هزائم المغرب قد أسفرت عن عواقب وخيمة فان بعض ذلك يرجع الى تدخل إنجلترا الدبلوماسي .

وقد نسيت معظم الامم الكاثوليكية ، ولا سيما منها أمم جنوب أوروبا التي كانت لا تزال تحت تأثير الروح الصليبية الانتقامية - الاستعدادات الطيبة التي سبق أن أبدتها نحوها ملوك المغرب في القرون الماضية ، فلم تكن هذه الدول تحترم

مقتضيات معاهداتها مع المغرب الا ما دام المغرب قويا ، لذلك رأيناها تغتتم فرصة هذه الانهزامات لتتكل وتحاول التدخل فى شئون المغرب الداخلية مستندة فى ذلك الى ما خولها المغرب عن طيب خاطر من امتيازات دينية ودبلوماسية ، فكانت تلك الدول تستغل أدنى حادث لتقوم جميعها على وجه التقريب باحتجاج تصحبه أحيانا تهديدات بالتدخل العسكرى •

ويجب أن نعترف بأن المغرب استفاد من مساندة انجلترا له طيلة ثلاثة أرباع هذا القرن الى حدود ١٩٠٤ فقد وقفت انجلترا لغاية هذا التاريخ موقف المنافع عن كيان المغرب ووحدته الترابية ذلك أن انجلترا كانت دولة بحرية قابضة منذ ١٧٠٤ على زمام مضيق جبل طارق ، فلم تكن لتسمح بوقوع أى تغيير عميق فى توازن القوات القائمة ، لذلك كان نشاطها يهدف الى ابقاء ما كان على ماكان فى غرب البحر الابيض المتوسط ، ولا سيما بالشاطئ المغربى •

على أن الحكومة المغربية لم تبق مكتوفة الايدى ففى عهد المولى محمد بن عبد الرحمن تحررت الدبلوماسية المغربية تحررا تاما فأصبحت طنجة عاصمة المغرب الدبلوماسية ، واستدعى الدبلوماسيون الاجانب الى الاقامة بهذه المدينة ، فأصبحوا يتصلون منذ ذلك بالحكومة المركزية عن طريق ممثلها بهذه المدينة ووزير خارجية السلطان بفاس ، وبذلك وقع حسم دسائس بعض القناصل داخل البلاد ، واتمهى أيضا عهد الاتفاقات الثنائية •

فقد فضلت الحكومة المغربية أن تسوى بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٨٦٥ مع الهيئة الدبلوماسية التى تسهر من طنجة على مصالح الاوربيين بالمغرب قضية احداث منار فى المكان المعروف برأس سبرطل •

عقد مدريد

كما سوت الحكومة المغربية مع الدول التى يهملها الامر مباشرة فى مؤتمر انعقد بمدريد عام ١٨٨٠ مشاكل الحماية الدبلوماسية التى كان أمرها قد استفحل اذ ذاك وكذلك المشاكل المتعلقة بحق ملكية الاجانب وتجنس الرعايا المغاربة بجنسية أجنبية وقد تقرر منذ ذلك العهد عدم تخويل أية حماية للرعايا المغاربة بصورة غير قانونية ولا رسمية ، وبذلك أصبح عدد المحميين لا يتجاوز الاثنى

عشر عن كل دولة (المستخدمون التجاريون أو المحميون الاستثنائيون نظرا لما أدوه من خدمات) لان هذه الحماية كان يترتب عنها بالاخص سحب الرعايا المغاربة من الخضوع لمحاكمهم الطبيعية واخضاعهم لمحاكم قنصلية • الامر الذى يمس بالسيادة المغربية ، ويمكن القول بأن امضاء اتفاقية مدريد بتاريخ ثالث يوليو من طرف ممثلى ثلاث عشرة دولة - منها المغرب - كان ظفرا عظيما لدبلوماسية جلالة السلطان مولاى الحسن فقد حاولت فرنسا عبثا الحيلولة دون انعقاد المؤتمر لانها شعرت بأن من شأنه أن يززع مركزها ويعارض مطامحها فى المغرب ، تلك المطامح التوسعية التى كانت تزداد ظهورا يوما فيوما ، والتى كان بيسمارك الالماني يشجعها قصد تحويل نظر الفرنسيين عن هزيمتهم الاخيرة عام ١٨٧٠ وعن فقدهم مقاطعتى الالزاس واللورين •

وبالجملة فان اتفاقية مدريد باعترافها « بمقام ممتاز » لكل واحدة من الدول الموقعة عليها قد أحبطت كل تدخل أجنبي فى المغرب ، وحفظت للبلاد استقلالها ووحدتها الى أوائل القرن العشرين •

نعم ، لقد خسرت فرنسا بذلك معركة المغرب الدبلوماسية ، غير أنها ربحت معركة تونس عام ١٨٨١ على أثر انعقاد مؤتمر برلين بتاريخ ١٨٧٨ لبحث المسألة الشرقية ، أى مسألة تقسيم الامبراطورية العثمانية •

المغرب فى بداية القرن العشرين (١٩٠٠ - ١٩١٢)

وفى القرن العشرين تغلب نظام القوة ، واشتد تنافس الدول الاستعمارية فى شأن المغرب ، فبلغ من الحدة ما لم يبلغه من قبل •

فان فرنسا التى كانت قد قبضت على زمام المقاطعتين التركيتين السابقتين ، تونس والجزائر قد صرفت جهودا للمغرب حيث صارت تثير للحكومة المغربية مصاعب خطيرة ، فكان دفع بوحمارة الى الثورة فى المغرب الشرقى عام ١٩٠٣ أحسن مثال لذلك ، فهذه الثورة وليدة الدسائس التى قامت بها «نورتى أفريقيا» وهى جمعية كان على رأسها م ايتين وزير داخلية فرنسا اذ ذاك وكان من أعضائها م ماسنى وم شنيدر وغيرهم •

ومن جهة أخرى شرعت الحكومة المغربية حوالى ١٩٠١ فى نهج سياسة

اصلاحات مالية وادارية وعسكرية فليجأت من أجل ذلك الى معونة الاختصاصيين الا جانب ، ولكن فرنسا عملت على احباط هذه الاصلاحات التي أرادت هي أن تحتفظ بتوجيهها والاشراف عليها •

وقد كتب اذ ذاك سفير فرنسا بفاس الى حكومته قائلا : « ان أحسن سياسة هي احتلال وجدة واعلان فرنسا شروط انسحابها عنها سلفا ، وزيادة على ذلك فاني متيقن أن مساعي لدى دول أوروبا ستكون نافعة في اعلان كلمة فرنسا ، وتقوية نفوذها على المخزن » •

وهكذا فان الدبلوماسية الفرنسية ستحاول تسوية قضية المغرب خارج المغرب فتقوم بالمساعي والمساومات التي ستؤدي الى امضاء اتفاقات سرية مع الدول التي تضايقها في المغرب •

الاتفاق الفرنسي الايطالي فاتح يونيو سنة ١٩٠٢

حصلت ايطاليا بموجبه في مقابل تنازلها لفرنسا عن المغرب على حرية العمل في طرابلس الغرب •

الاتفاق الفرنسي الانجليزى ٨ ابريل سنة ١٩٠٤

كانت تسوية قضية مصر ميدانا لوقوع هذا الاتفاق بين الدولتين ، فقد التزمت فرنسا فيه بعدم عرقلة عمل الانجليز في مصر ، واعترفت انجلترا في مقابل ذلك بأن لفرنسا أن تسهر على سلامة المغرب ، وأن تعدد بكامل مساعدتها فيما يحتاجه من اصلاحات ادارية واقتصادية وعسكرية ومالية ، وذلك نظرا لكون فرنسا دولة مجاورة للمغرب - الفصل ٢ - وينص الفصل المذكور كذلك على « تصريح حكومة الجمهورية الفرنسية بأنها لا تنوى تغيير وضعية المغرب السياسية » •
وينص الفصل السابع على ما يلي :

« قصد ضمانه حرية المرور بمضيق جبل طارق تتفق الحكومتان على عدم السماح باقامة تحصينات ومعازل استراتيجية كيفما كانت في الساحل المغربي الواقع بين سيلية والهضاب المشرفة على الضفة اليمنى فقط لنهر سو » •

ويعتبر الفصل الثامن ما لاسبانيا من مصالح تستمدّها من وضعها الجغرافي وممتلكاتها على الشاطئ المغربي للبحر الابيض المتوسط .

الاتفاقية الفرنسية الاسبانية ٣ أكتوبر سنة ١٩٠٤

صادقت أسبانيا في هذه الاتفاقية على الاتفاق الفرنسي الانجليزي في الثامن من أبريل ، وحصلت في المغرب على منطقة نفوذ لها ، وينص الفصل الثالث من هذه الاتفاقية على أنه : « اذا ما تعذر الابقاء على وضع المغرب السياسي أو وجود الحكومة المغربية ، واذا ما استحال حفظ هذا الوضع بسبب ضعف هذه الحكومة أو عجزها المستمر عن ضمانه الامن والنظام ، أو لاي سبب من الاسباب ، تقع ملاحظته من جانب الطرفين ، فان أسبانيا يكون في وسعها أن تقوم بعملها بحرية في الناحية المحددة في الفصل السابق ، والتي تصبح من الآن منطقة نفوذ لها » .

وكانت مدينة طنجة موضوع الفصل التاسع الذي نص على أنها ستحتفظ بصيغتها الخاصة الناجمة عن وجود هيئة دبلوماسية فيها وعن مؤسسات بلدية وصحية .

ولكن رد فعل الدبلوماسية المغربية ضد هذه الاتفاقات ما فتى أن أصبح شيئاً محسوساً .

فان جلالة السلطان مولاي عبد العزيز أجاب المبعوث الفرنسي الذي جاء اليه ليقنعه بضرورة تحقيق التعاون الفرنسي المغربي ، وليحاول الحصول منه على الاتفاقية الافرنسية الانجليزية بقوله :

« غريب هذا التعاون الذي تقترحه على فرنسا ، وهو أن أوزع مملكتي على الاجانب » .

وقد اتجهت الحكومة المغربية نحو المانيا التي وجدت فيها كفة التوازن المرغوب فيه ، فهذه الدولة لم تكن فحسب متورة بسبب اقصائها عن المساواة الاخيرة ، بل أنها كانت تعتبر الاتفاق الفرنسي الانجليزي بمثابة تطويق للامبراطورية الالمانية ، لذا فانها لم تتردد في امداد الحكومة المغربية بأئمن مساعدة دبلوماسية ، لا سيما وانها كانت قد حصلت عام ١٨٩٠ من المغرب على

معاهدة تفيد مصالح رعاياها ، وانها تلقت عام ١٩٠١ سفارة مغربية فوق العادة
كلفت بتوثيق الروابط الطيبة بين البلدين •

وفى يوم ٣١ مارس ١٩٠٥ نزل غليوم الثانى امبراطور المانيا بطنجة حيث
أجاب مولاي عبد المالك عم السلطان ورئيس الوفد المغربى الذى جاء لاستقباله
باسم جلالة السلطان مولاي عبد العزيز قائلا :

ان زيارتى هذه هى لسلطان المغرب الملك المستقل ، وأتمنى أن يظل المغرب
تحت سيادته العليا مفتوحا لمزاحمة سلمية بين جميع الدول بدون أى احتكار
ولا الحاق ، وبكامل المساواة ، وان زيارتى هذه لطنجة لتهدف الى اعلان عزمى
على بذل كل ما فى وسعى لحماية مصالح المانيا بالمغرب حماية فعالة ، وبما أننى
أعتبر السلطان حرا كامل الحرية فاننى أريد أن أتفق معه وحده على الوسائل
الكفيلة بحماية هذه المصالح •

وهذا التصريح الذى له مغزاه قد أحدث صدى عميقا فى العواصم الاوربية
فرأت كل من فرنسا وأسبانيا مشاريعهما تنهار فى اقتسام المملكة المغربية •

مؤتمر الجزيرة الخضراء ٧ أبريل سنة ١٩٠٦

ولاحباط الاتفاقات السرية طلبت الدبلوماسية المغربية انعقاد مؤتمر دولى ، وللمرة
الثانية لم تأبه الدول بالمعارضة الفرنسية فاجتمع المؤتمر بالجزيرة الخضراء يوم
١٥ يناير ١٩٠٦ بحضور جميع ممثلى الدول الموقعة على اتفاقية مدريد لسنة
١٨٨٠ •

وبعد ما أعلن المؤتمر المبدأ الثلاثى الذى كان أساس المداولات وهو :

- ١ (سيادة جلالة السلطان واستقلاله •
 - ب (وحدة مملكته •
 - ج (المساواة التجارية بين الدول الممثلة فى المؤتمر •
- قرر المؤتمر برنامج اصلاحات جبائية وجمركية التى رآها ضرورية لاقرار
الامن والرفاهية فى المملكة المغربية •
وأهمية عقد الجزيرة المضى يوم ٧ أبريل ١٩٠٦ بالنسبة للمغرب تتلخص

في ابقاء ما كان على ما كان بالمغرب واستبدال مبدأ التقسيم المقرر من طرف
الاتفاقات السرية بمبدأ اعانة دولية لمغرب حر مستقل ، وبذلك أصبحت القضية
المغربية قضية دولية •

وفي ظل هذه الحماية الدولية أمكن للمغرب أن يسوى بدون أى خطر مشكلة
الانقلاب السياسي الذي وقع عام ١٩٠٨ حيث خلف مولاي حفيظ أخاه مولاي
عبد العزيز فأعترفت بذلك الدول بدون صعوبة يوم ٥ يناير سنة ١٩٠٩ •

انغزال المغرب السياسي سنة ١٩١١

ان الحادث الذي وقع في أجادير في شهر يوليو من سنة ١٩١١ (ارسال الباخرة
الحربية الالمانية « بانطير » الى ميناء مغربي) قد أفهمت فرنسا ان تحقيق مطامعها
الاستعمارية يتوقف على المانيا فقر عزمها على التفاوض اذن مع هذه ، وفي ٤
نوفمبر في نفس السنة أبرم اتفاق بين الدولتين حصلت فرنسا بمقتضاه على
حرية كاملة للعمل بالمغرب في مقابل تسليم الكونغو بأفريقيا الاستوائية
الى المانيا •

وينص الفصل (١) من هذه المعاهدة على ما يلي :

« تصريح الحكومة الملكية الالمانية بأنها نظرا لكونها ليس لها في المغرب سوى
مصالح اقتصادية فانها لن تعرقل عمل فرنسا الرامي الى امداد الحكومة المغربية
بالمعونة من أجل ادخال جميع الاصلاحات الادارية والقضائية والاقتصادية
والمالية والعسكرية التي هي في حاجة اليها لحسن تسيير المملكة المغربية ،
وللتنظيمات الجديدة وما تتطلبه هذه الاصلاحات من تعديلات في الانظمة الموجودة »

فهى على هذا توافق على التدابير الرامية الى تجديد النظام والمراقبة والضمانة
المالية التي ترى الحكومة الفرنسية ضرورة اتخاذها باتفاق مع الحكومة المغربية
مع تقييد عمل فرنسا هذا بحفظ المساواة الاقتصادية بين الدول في المغرب •
وفيما اذا اضطرت فرنسا الى توسيع نطاق مراقبتها وحمايتها فان الحكومة
الملكية الالمانية تعترف لفرنسا بكامل الحرية في العمل بشرط استمرار
الحرية التجارية المقررة في المعاهدات السابقة ولن تضع أى عقبة في هذا السبيل
وفي رسالة تحمل نفس التاريخ وجه كاتب وزارة الخارجية الالمانية رسالة

الى السفير الفرنسى ببرلين جاء فيها : « قصد توضيح الاتفاق المبرم بتاريخ ٤ نوفمبر سنة ١٩١١ حول المغرب أشرف باعلام سعادتك بأنه اذا ما رأت الحكومة الفرنسية من الضروري فرض حمايتها على المغرب فان الحكومة الملكية الالمانية سوف لا تعرقل ذلك » .

وهكذا فان الاتفاق الفرنسى الالمانى الذى أضيف اليه فى يوم ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١١ اتفاق فرنسى أسباني يحدده ويحدد الاتفاقات السرية السالفة وهو لا يتم تطويق المغرب فحسب من الناحية الدبلوماسية ، بل يفتح كذلك باب المغرب فى وجه الحماية الفرنسية على مصراعيه .

وبما أن المغرب بقى وجهها لوجه مع خصومه المعاندين فانه اضطر للعدول عن النضال بقوة لا تعادل مع قوة هؤلاء الخصوم .

ونظرا لكون الحكومة كانت تهتم بتحديد الحسارة فانها لم تبدأ من الاستسلام للشروط المملة عليها وهى المصادقة على اتفاقية برلين ، والموافقة على الحماية الفرنسية . غير أنها أبدت تحفظات فيما يخص الحماية ، ويتجلى طابع التحفظات من المذكرة المسلمة للحكومة الفرنسية من طرف السفير المغربى بباريس ، فقد صرح جلالة السلطان عبد الحفيظ فى هذه المذكرة قائلا :

« اننى ألفت نظر الحكومة الفرنسية الى كون المغرب لم يخضع منذ الفتح الاسلامى لاية دولة أجنبية كمستعمرة ، وانه ما فتى يتمتع باستقلاله منذ ثلاثة عشر قرنا ، فلهذا السبب لا يمكن تشبيه المملكة المغربية ببلاد مستعمرة » . ان المقاومة التى أبداها آخر ملك للمغرب المستقل قبل امضاء عقد الحماية لمفجعة حقا ، فقد فكر جلالة السلطان مولاي عبد الحفيظ أولا فى تحكيم أوروبا ضد فرنسا ، غير أن معظم الدول كانت أغراضها قد أشبعت فلم تر ما يدعو الى محاولة وضع القضية المغربية على البساط الدولى من جديد فظهر له اذ ذاك أن التنازل عن العرش هو أشرف الحلول حيث قال للوزير الفرنسى رينو : « اننى أفضل التنازل عن العرش على أن أتسبب فيما يحط من قدرى وأن أدخل فرنسا الى مملكتى » . ولكن فرنسا عارضت فى ذلك لانها لم تكن تريد هذا التنازل حيث كان يهمها بالعكس أن تظهر لاوربا أن الحماية لم تفرض بالقوة . وهكذا فان م رينو الذى تولى تسيير هذه المذاكرات النشيطة مستخدما تارة

الوعد ، وتارة الوعيد قد وصل - كما يلاحظ ذلك م روبير رولو في كتابه على هامش الكتاب الاصفر - الى توقيع معاهدة ٣٠ مارس سنة ١٩١٢ في الساعة الحادية عشرة من هذا اليوم فتم بذلك نجاح مأموريته الطويلة .

ويجب أن نلاحظ أنه في هذا التاريخ كانت فاس عاصمة المغرب محتلة من طرف السلطات الفرنسية وانها عاشت طيلة شهر بعد ذلك تحت الارهاب ، حيث انطلقت البطاريات الفرنسية وتوالت الاعدامات ، وفرضت على السكان ذعيرة قدرها مليون من الفرنك لقيامهم ضد المعاهدة ، وأمام هذه الحوادث الدامية عزم مولاى عبد الحفيظ على التنازل عن العرش فأجابه الوزير الفرنسى قائلا : « سأعارض ذلك بالقوة اذا اقتضى الحال » . ولكن في ١٢ أغسطس ١٩١٢ تخلى السلطان مع ذلك عن الحكم وغادر وطنه معللا تنازله عن عرشه بقوله : « لم يبق لى أى نفوذ حتى صرت لا أكاد أبذل النصح الا بشق الانفس وقد كبلت رجلاى وسلسلت يداى وقيل لى احكم » .

وقد كتب م شوفيل في كتابه : « مبدأ الدولة والجنسية بالمغرب » : « ان تاريخ المغرب الدبلوماسى يبرهن على أن سيادة السلاطين وجدت الفرصة منذ زمن طويل وفي مرات مختلفة للظهور فى الميدان الدولى » .

ويستخلص من تحليل مختلف المعاهدات أمران جوهريان :

١ - أن سلطان المغرب يظهر فيها على قدم المساواة مع الملوك الذين يتعاهد معهم .

٢ - ان مبدأ سيادة السلطان ترابيا وسياسيا لم يكن قط موضوع شك ، بل كان بالعكس معترفا به ومصرحا به بوضوح فى مختلف المعاهدات ، لا سيما ابتداء من القرن التاسع عشر .

ورغم بعض المظاهر المنافية لذلك ، وكذلك بالرغم عن الاسباب الحقيقية للضعف والانقسام فان المغرب القديم كان دولة مستقلة تنسب باستقلالها ، وتتشدد فى مسألة الحدود ، وتتعلق أكيد التعلق برعاياها ولا تسمح لهم بالاحتواء بالحماية الاجنبية الا بصورة محدودة .

وقد ظلت سيادة سلاطين المغرب محفوظة فى مبدئها لا فيما يخص علائق البلاد مع الدول أو الرعايا الاجانب فحسب ، بل أيضا فيما يتعلق بكل ماله صلة بتحضير القوانين الوطنية وتطبيقها على الرعايا المغاربة .

نظام المغرب قبل الحماية

١ - النظام السياسي والاداري

ما لبث المغرب بعد أن أصبح دولة اسلامية مستقلة أن انتظم سياسيا واداريا حسب قواعد القانون الدستوري الاسلامي .

فأنيطت مقاليد السلطة منذ ذلك الحين بملكية تسهر على مصالح الشعب الدينية والمادية .

وهذه الملكية وراثية مبدئية ، ولكن اذا ما تقاعس الملك عن القيام بواجباته الاساسية ، فإن الرعايا يتحللون من واجب الطاعة بحيث يصبح في الامكان تبديل الملك طبقا للشروط المقررة في الشريعة . ويتركب المجلس المكلف بتعيين خلفه من هيئة العلماء والشرفاء والوزراء .

أ - الحكومة المركزية :

الملك ، والملك هو الذي يقبض على مقاليد البلاد بصفته المزدوجة كرئيس سياسي ورئيس ديني . وهو يجمع بين السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية . وان مجالس العلماء كثيرا ما يتاح لها أن ترشده مباشرة أو غير مباشرة في الشؤون العادية وفي الظروف الحرجة على الاخص .

الحكومة الملكية

وتتألف الحكومة الملكية من نوعين : من المصالح : مصالح البلاط ، ومصالح الدولة .

١ - مصالح البلاط

يناط أمر مصالح البلاط بموظفين ساميين ليس لهما مع ذلك رتبة وزير ، وهما الحاجب وقائد المشور .

فللحاجب الاشراف على الادارة داخل القصر وعلى مواد مخيمات الملك ، وكذلك حراسة الطابع الذى يجب أن تذيل به جميع الوثائق الرسمية الصادرة عن الملك .

وتتركب المصلحة التى يشرف عليها الحاجب من هيئات يسند أمر كل منها الى موظف مسئول . وهى تتكون من أصحاب الاروى والفرايكية ، والجزارة ، وأصحاب الشاى والفرش وأصحاب الوضوء والماء .

أما قائد المشور فإنه مكلف بالسهر على القصر وعلى الحفلات الخارجية . فهو الذى يتولى الاشراف على الحفلات الرسمية ويكون فى ذلك لسان السلطان . وله مهام أخرى صعبة ، مثل القاء القبض على الولاة أو كبار الموظفين الذين يخونون واجبهم .

ويعمل تحت اشراف قائد المشور ثلاثة فروع :
فرع المشاورية الذين يختار من بينهم حملة المظلة والرايات فى الحفلات الرسمية .

فرع المسخرين وهم فى الغالب فرسان يكلفون بالبريد الحكومى فى الاقاليم
فرع الفرادا وهو الحرس الملكى الشريف .

٢ - مصالح الدولة (المخزن)

يعين الملك فى ادارة شئون البلاد وزارة مكلفة - تحت اشراف الصدر الاعظم - بتطبيق القرارات الملكية والسهر على حسن سير مختلف مصالح الدولة ، وحفظ التقاليد السياسية فى المملكة .

ويجمع الصدر الاعظم بين رئاسة الوزارة ووزارة الداخلية . ويشرف على جميع الادارات المركزية والاقليمية . كما يعين بعد مصادقة جلالة الملك كبار الموظفين المدنيين والعسكريين . ويعينه فى ادارة سياسة الدولة داخليا وخارجيا وزراء يتغير عددهم تبعا لمقتضيات الظروف .

وتتألف الحكومة المغربية عادة من :
- الصدر الاعظم وهو وزير الداخلية .

- - وزير الشؤون الخارجية •
- - وزير الحرية •
- - وزير المالية •
- - وزير العدالة •

الممثل السلطاني في طنجة

وفي طنجة حيث تقيم منذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر الهيئة الدبلوماسية يمثل جلالة السلطان نائب تتخاير الحكومة المغربية بواسطته مع الوزراء المفوضين عن الدول بالمغرب •

ب (الولاية الإقليمية)

يتولى النيابة عن السلطان في النواحي ولاية مدنيون يطلق عليهم اسم العمال أو الباشوات • وهذا الاسم الأخير يدل على أن لهذا الوظيف صبغة عسكرية • وبما أن هؤلاء الولاية يمثلون السلطة المركزية ، فإنهم يضيفون الى الاختصاصات العسكرية والجبائية ، مهمة السهر على الامن ومراقبة الادارات المحلية ، كالمقبضات الجبائية والاملاك المخزنية ونظارة الاحباس وهلم جرا • • وهم الذين يتولون توزيع الضرائب وتجديد الجند ، كما يتولون بعض اختصاصات القضاء ، حيث تنظر محاكمهم في المخالفات والاجرامات (من ضرب وجرح) وتنقسم كل ناحية الى أقسام يقوم على رأسها شيخ يعينه الوالي ، وهو الذي يتولى الوساطة بين العامل وبين الناس •

ويوجد في الناحية مجلس جماعة يتألف من أعيان يختارهم في الغالب الرعايا أنفسهم ، ومهمتهم اعطاء رأيهم في ادارة مصالح الجماعة • وتجزأ الاقسام المذكورة الى مداشر يمثلها مقدم يتولى أمرها تحت اشراف الشيخ •

٢ - النظام العسكري

بما أن الخدمة العسكرية لم تكن اجبارية فان الولاية يكلفون بتجنيد الجند

كلما احتاجت الدولة الى عسكر • ولكن عند ما يهدد الوطن خطر خارجي ، يقرر النفي العام ، ويجند الناس مبدئيا على نسبة جندي واحد عن كل دار •

ولم يكن يتوفر بالمغرب في البداية جهاز عسكري قومي • ولكن اتساع نطاق الامبراطورية المغربية في القرن الثاني عشر وانتصارات المغرب الباهرة في اسبانيا وشرقي المغرب دفعت ملوك المغرب الى القيام بتحويل النظام العسكري على أسس جديدة ، فتألفت نواة جيش دائمة • وكانت الكتائب الشعبية تتركب من كثير من المتطوعين والمرتزقة من أندلسيين وزواويين وأتراك ومسلمين جدد وغيرهم •

وفي سنة ١٦٠٣ ، أي في عهد المنصور السعدي ، بلغ جنود المرتزقة خمسين ألفا • ومنهم كان يتكون بعض الاختصاصيين في الرماية والهندسة العسكرية •

وأعظم جيش مهني عرفه المغرب كان على عهد المولى اسماعيل • فقد جمع هذا السلطان منذ بداية عهده (١٦٧٢ - ١٧٢٧) جميع السودانيين الواردين على المغرب ابان الحملة السودانية التي وقعت عام ١٥٩١ • فكان يستخدمهم كجنود بعد أن يدرّبهم تدريبا جديا • فتألف من ذلك عسكر من السودانيين يبلغ أفراداه ٧٥ ألف مقاتل وزعهم السلطان على حاميات المملكة • ومنذ ذلك أصبح معظم قواد الجيش يختارون من بين هذه النخبة •

وفي أوائل القرن العشرين كان الجيش المغربي منظما كما يلي :
على رأس الجيش وزير الحربية الذي يتصرف في شئون الجيش ويأتي بعده القائد الاعلى (قائد المحلة) •

المشاة

يتألف هؤلاء المشاة من :
قائد الرحى - يمكن تشبيهه بضابط من رتبة كولونيل - يتولى قيادة طابور ويساعده خليفة (اليوتان كولونيل) • ويتركب الطابور من خمسمائة رجل ، وينقسم الى خمس مئات (آليات) •
قائد المئة - يمكن تشبيهه بضابط من رتبة قبطان - وكل مائة تنقسم الى

- ثماني كتاب في كل واحدة اثنا عشر رجلا •
- المقدمون يتولون قيادة الكتيبة •

الخيالة

قائد المشور هو الذي يتولى القيادة العليا للخيالة ثم يأتي بعده رؤساء السرايا (السرية الواحدة يتراوح عدد رجالها بين ٢٠٠ و ٦٠٠ فارس) وتنقسم السرية الى كتاب •

الرماة (الطبيجية)

يكون الرماة طواير خصوصية يشرف عليها قواد الطبيجية

تدريب الجيش

ولم تتردد الحكومة المغربية في جلب بعثات عسكرية أجنبية لتدريب الجند وترقية سلاحهم • وهكذا كانت بفاس حوالى ١٩٠٧ مثلا :
بعثة ايطالية تتألف من كولونيل وضابطين مكلفين بتسيير العمل الملكى للأسلحة ، ومصنع أعتدة الرماية •
بعثة فرنسية تتركب من قومندان وليوتنان مختص بالرماية وآخر بالمشاة وطبيب عسكري وضابطين •
بعثة انجليزية تحتوى على ماجورين وضابطين •

٣ - النظام القضائى

كانت ادارة العدلية بالمغرب دائما دقيقة •
فالملك هو مبدئيا القاضى الأعلى ، ولكنه ينب عنه عمليا فى خطة القضاء قضاة يصدررون الاحكام باسمه تحت مراقبة وزير العدلية •
وجميع رعايا جلالة الملك خاضعون للمذهب السنى باستثناء اليهود الذين يتمتعون دائما بفضل تسامح ملكى واسع ، بحق اسناد مهمة القضاء الى أحبار يحكمون حسب الشريعة الموسوية فيما يخص نظام الانكحة والمواريث ، واذا كان كل من المتداعين يهوديا •

القاضي

القاضي هو الحاكم العام في جميع الشئون ، وهو الحكم الوحيد • وتمتد اختصاصاته الى جميع الميادين • ويمكن استئناف أحكامه أمام قاض آخر ، ثم أمام وزير العدلية •

ولكن بعض التحويلات أدخلت على مبدأ وحدة المحاكم لفائدة :

١ - الولاية الاقليمية من الباشوات والقواد الذين لهم أن ينظروا في بعض القضايا الخارجة عن نظام الانكحة والمواريث والملكية ، كالمخالفات والجرائم •

٢ - محاكم قنصلية أحدثت بمقتضى اتفاقيات مبرمة بين المغرب ودول أجنبية (نظام الامتيازات) وتنص هذه الاتفاقيات على أن الرعايا الاجانب غير المسلمين الذين يقيمون بالمغرب ، يخضعون الى قانونهم الوطني ، ويتحكم في شئونهم قناصل دولهم فيما يخص الخلافات الناجمة بينهم باستثناء الخلافات العقارية التي يرجع النظر فيها الى المحاكم المغربية • والقنصل المختص هو قنصل المدعى في القضية • ولكن في النزاعات القائمة بين المغاربة والرعايا الاجانب تبقى المحاكم المغربية مختصة اذا كان المدعى مغربا •

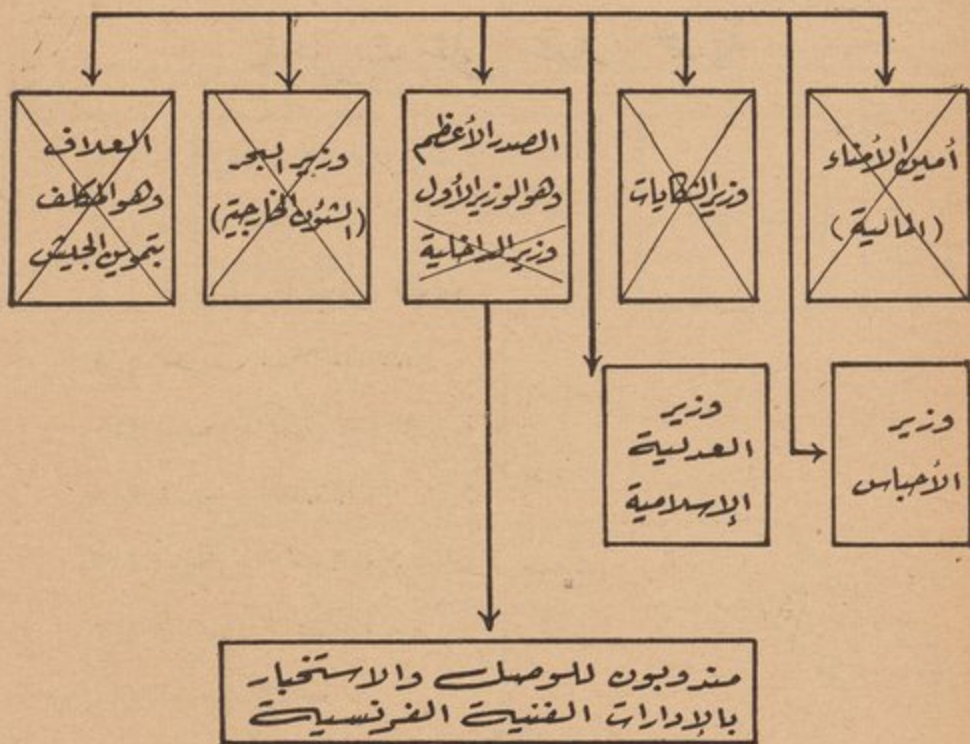
الكتاب الثاني

المغرب على عهد الحماية

- ٦ (مبدأ الحماية في القانون •
- ٧ (معاهدة ١٩١٢ •
- ٨ (خرق فرنسا لمعاهدة ١٩١٢ •
- ٩ (تحريف مبدأ الحماية •
- ١٠ (السيطرة السياسية والادارية •
- ١١ (السيطرة القضائية •
- ١٢ (السيطرة الاقتصادية •
- ١٣ (السيطرة الاجتماعية •
- ١٤ (السيطرة الثقافية •
- ١٥ (خرق حقوق الانسان •

تشكيل المغرب الحامى

جلالة السلطان



ملاحظة :

- ١ - إن الطبيب بشير الى مالحو الحكومة المغربية من مذهب مندوبية ١٩١٢
- ٢ - إن الحكومة المغربية شاركت في الحكم من لدن إدارة الشؤون الشريفة المظفة بالمراقبة الفرنسية فغير أن هذه الإدارة تحمل محل الحكومة المغربية وتقوم بالوساطة الإجبارية بينها وبين باقي البلاد .

مبدأ الحماية في القانون

ان الاستعمار الاوربي هو الذى أظهر شخصية القرن التاسع عشر فى مظهره الحقيقى .

فقد وثب العالم القديم بعد أن غيرته الثورة الصناعية يبحث عن منافذ لبضائعه المتدفقة .

ولقد حاول المستعمر فى جميع عصور التاريخ ابراز ما كان يذكيه من رغبة فى التوسع فى شكل قانونى مشروع فاعتبرت أوربا فى القرن التاسع عشر واجبا مقدسا عدم ترك الشعوب المتأخرة تستمر طويلا فى جهلها لفوائد (المدينة)

وفى فرنسا لوحظت بعد سنة ١٨٧٠ بقليل لدى بعض رجال الدولة رغبة أكيدة فى التوسع وعزم قار على خلق ممتلكات فيما وراء البحار وتميتها . وأبرز مثل لهذه السياسة هو جول فيرى .

فهذا الرجل الذى وضع نظام الاستغلال الاستعماري الجديد أتاح لنفسه هو أيضاً أن يتحدث عن الانسانية وعن الحضارة وأن يشيد باشعاع المدينة الفرنسية . غير أن صميم فكرته ولحمة نظامه كانا موسومين بطابع اقتصادى . فهو الذى كان يقول : ان الحضارة وليدة السياسة الصناعية . فعند الدول الغنية حيث تتوافر رؤوس الاموال وتكدر بسرعة وحيث يسير النظام الصناعى فى طريق النمو المطرد . . يكون الاصدار من العوامل الجوهرية فى رفاهية العموم . . وقد تساءل من جهته يوم ٧ نوفمبر ١٨٩٤ م أوجين ايتسين رئيس الجماعة الاستعمارية فى مجلس العموم خلال استجواب قائلاً : ما هو الهدف الذى يجب الوصول اليه ؟ اتنا أسسنا امبراطورية استعمارية ، ونحن مصممون على الاحتفاظ بها وتميتها ، وذلك لضمان مستقبل بلادنا فى القارات الجديدة ولتوفير الاسواق فى هذه الامبراطورية لترويج منتجاتنا والحصول منها على المواد الاولية اللازمة لمصانعنا . . والطريقة المتبعة كانت بالطبع هى الالحاق ، ولكن المستعمر ما لبث أن وجد نفسه أمام دول قائمة الذات تربطها معاهدات دولية بامم أوربية

مختلفة ، لا أمام ممتلكات غارية عن كل ذاتية • فكان عليه أن يراعى بعض الشيء احساس السكان المحليين وعواطفهم ، وبالاخص تخفيف وطأة معارضة الدول الاخرى ، أو على الأقل الحملات التي يمكن أن يوجهها فوج المعارضة البرلمانية ضد غزو عنيف كثير التكاليف • ولتلافي هذه المصاعب اضطرت الاوساط الاقتصادية المسؤولة في عالم الرأسمالية الكبرى الناشئة أن تبتكر وتفرض وتطبق نظاما استعماريا من طراز آخر هو نظام الحماية •

وكانوا يرون أن استعمارا من طرف أرباب الانتاج ولفائدتهم وحدهم ، ليس في أساسه مخالفا للخطة العملية الجديدة التي سلكتها الرأسمالية الاستغلالية العصرية • وهكذا تم تدشين هذا النوع الجديد من الاستعمار منذ ١٨٨١ بتونس •

* * *

نظام الحماية في القانون الدولي

تعريف : « يتولد نظام الحماية على اتفاق تلتزم فيه الدولة الحامية باحترام سلطة الدولة المحمية » •

« نظام الحماية هو رابطة تعاقدية بين دولتين تتنازل بمقتضاها احدهما للآخرى عن ممارسة بعض حقوقها في السياسة الداخلية أو الاستقلال الخارجي ، وذلك مع تصميم الدولة المتنازلة على اعتبار نفسها أنها لا تستمد وجودها كدولة ذات سيادة الا من ذاتها ، كما تضطلع الدولة الاخرى بحمايتها من الهجمات الداخلية أو الخارجية التي يمكن أن تتعرض لها ومساعدتها على تطوير مؤسساتها وحفظ مصالحها » •

« ان فكرة الحماية هي عبارة عن بلاد تحتفظ بمؤسساتها وتحكم نفسها وتدير دفة شئونها بنفسها بواسطة هيئاتها الخاصة مع مجرد مراقبة دولة أوروبية »

(ليوطي)

ويستخلص من هذا التعريف عدة نتائج هامة :

(١) الحماية تستلزم وجود رابطة ذات صبغة تعاقدية : فهي اتفاق

اختيارى بين دولتين والتكاليف التى تتحملها الدولة المحمية ازاء الحامى ناجمة عن عقد له صبغة معاهدة دولية • ويترتب على هذا ما يلى :

١ - ان الدولة الحامية لا يمكنها أن تسبب فى الزيادة فى سوء حالة الدولة المحمية •

٢ - أن العمل الجارى بالمحاكم يعتبر الاتفاقات المبرمة بين الحامى والمحمى كاتفاقات دبلوماسية لا يمكن أن تكون موضوع نزاع قضائى محلى •

(ب) الحماية تستلزم وجود دولتين اثنتين ، أى شخصيتين معنويتين ، تجرى عليهما مقتضيات القانون الدولى • فالدولة المحمية لا تندمج فى الدولة الحامية •

وفيما بين الحامى والمحمى تستخلص لوازم الحماية كلها من فكرة وجود دولة محمية ، أى دولة حقيقية لم تنازل بموجب المعاهدة الا عن امتيازات محددة واحتفظت الى جانب طابعها كدولة على صفتها كهيئة ينطبق عليها القانون الدولى •

والدولة المحمية ليس لها تصرف فى الميدان الدبلوماسى الا بواسطة الدولة الحامية ، ولكنها تتدخل مع ذلك بصورة تميزها عن الدولة الحامية، فلها بالاخص

أن تبرم معاهدات مع دول أخرى غير الدولة الحامية • والحماية لم تبطل بذاتها جميع المعاهدات السالفة التى يجب على الدولة الحامية أن تضمن جريانها ازاء الدول الاخرى التى أمضتها • ولهذا سمحت ما جريات العمل الدولى للدول المحمية بامضاء معاهدات دولية •

مثال ذلك : الاتفاقية الفرنسية الايطالية المبرمة بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٨٩٦ فى

شأن النظام الخاص بالايطاليين فى الايالة التونسية • فقد وقع الاعتراف بأن هذه الاتفاقية لم تكن فى حاجة لان يصادق عليها البرلمان الفرنسى لانهم اعتبروا أنها أمضيت باسم سمو باى الايالة التونسية •

وتترتب النتائج الآتية عن صفة الدولة التى يتسم بها القطر المحمى :

١ - تراب القطر المحمى تراب أجنبى •

فالأحداث التي تجرى فوق هذا التراب والاعمال المنجزة فيه لا تعتبر واقعة
أو منجزة في تراب الدولة الحامية . فقد قررت المحكمة الفرنسية للنقض
والإبرام أن دخول المغرب تحت الحماية الفرنسية لم ينتج عنه فقدانه لذاتيته ،
وأن الاقطار الموضوعة تحت الحماية تبقى أقطارا أجنبية بمقتضى البندين ٢٣٥
و ٢٣٦ من القانون العسكري (قرار صدر من الغرفة الجنائية بتاريخ ١٢ أبريل
١٩٢٤) .

٢ - رئيس الدولة المحمية يتمتع بالصيغة القانونية التي لرئيس دولة ، وهو
بهذه الصفة يتمتع على الاخص بالحصانة المعترف بها في القانون الدولي في
ميدان القضائين المدني والجنائي .

٣ - رعايا الدولة المحمية لهم جنسية هذه الدولة لا جنسية الدولة الحامية .
٤ - المصالح العمومية التابعة للدولة المحمية والعاملة بترابها هي في ملكية
هذه الدولة . فلذلك يرفض مجلس الدولة الفرنسي الاستئنافات المرفوعة اليه
ضد أعمال الادارات المغربية .

٥ - اذا قامت الحرب بين الحامي والمحمي فهي ليست عملية تمرد ، ولكنها
حرب دولية ينطبق عليها النظام الحربى الدولي (كتاب القانون الدولي العمومى
لدليز) .

٦ - حالة الحرب الواقعة بين الدولة الحامية ودولة أخرى لا تلزم الدولة
المحمية بكيفية محتمة .

وفي الامكان التساؤل عن الضمانة التي يخولها القانون الدولي للدولة
المحمية ، فنظريا اذا خرقت الدولة الحامية معاهدة الحماية فان في وسع الدولة
المحمية أن تلجأ الى الهيئات الدولية .

واذا كان نظام الحماية يستمد أصله من عقد دولي فانه يبقى مع ذلك مؤسسة
استعمارية ، حيث ان هذه المؤسسة لا تعدو عمليا كونها نتيجة ضغط معزز
بالقوة تحت ستار عقد صادر عن دولة ذات سيادة . كما أن الاعتراف بها ليس
سوى مسألة مساومة بين الحكومة التي تؤسس النظام الاستعماري وبين

الحكومات الاخرى التى لا يهمها سوى ما سيلحق مصالحها السياسية من تأثير •
(جورج سيل - القانون الدولى العمومى)

والواقع - كما يوضح ذلك م • لوفور - أن الدولة المحمية هى ما كان
يسمى فى الماضى بالدولة التابعة •• على أن الغالب هو أنه بعد مرور زمن على
الحماية لا تبقى للسيد القديم سوى سيادة اسمية ونجد أنفسنا اذ ذاك أمام الحاق
تدريجى مستور •

معاهدة الحماية الفرنسية للمغرب

ان حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة الجلالة الشريفة حرصا منهما على احداث وضع قانونى بالمغرب يبنى على النظام الداخلى والامن العام ويسمح بادخال اصلاحات ويضمن نمو البلاد الاقتصادى اتفقا على المقتضيات الآتية :

الفصل ١ - اتفقت حكومة الجمهورية الفرنسية وجلالة السلطان على تأسيس نظام جديد فى المغرب شامل للاصلاحات الادارية والقضائية والمدرسية والاقتصادية والمالية والعسكرية التى ترى الحكومة الفرنسية من المفيد ادخالها بالقطر المغربى .

فهذا النظام سيجافظ على الحالة الدينية وعلى احترام السلطان ونفوذه التقليدى وممارسة الديانة الاسلامية والمؤسسات الدينية وبالاخص منها الاحباس كما يشمل تنظيم مخزن شريف معدل .

وستفاوض حكومة الجمهورية مع الحكومة الاسبانية فى شأن المصالح التى تنوب هذه الحكومة بسبب موقعها الجغرافى أو ممتلكاتها الترابية على الشاطئ المغربى .

وكذلك مدينة طنجة ستحتفظ بصيغتها الخاصة التى اعترف لها بها والتى ستحدد نظامها البلدى .

الفصل ٢ - يقبل من الآن جلالة السلطان أن تشرع الحكومة الفرنسية بعد اعلام المخزن فى الاحتلالات العسكرية التى تعتبرها ضرورية فى القطر المغربى للمحافظة على النظام وعلى أمن المعاملات التجارية كما يقبل من الآن أن تقوم بأى عمل من أعمال الشرطة فى البر والمياه المغربية .

الفصل ٣ - تتعهد حكومة الجمهورية بأن تعضد الجلالة الشريفة تعصيذا ومستمرا ضد كل خطر قد يهدد شخصه أو عرشه أو يعرض للخطر طمأنينة ولاياته ويقدم مثل هذا التعصيد لولى العهد ومن يخلفونه .

الفصل ٤ - أن التدابير التى يقتضيها نظام الحماية الجديد يشرعها - باقتراح الحكومة الفرنسية - صاحب الجلالة الشريفة أو السلطات التى يفوض لها

فى ذلك وكذلك الشأن فيما يرجع للقرارات الجديدة أو تعديل القرارات
الموجودة •

الفصل ٥ - سيمثل الحكومة الفرنسية لدى الجلالة الشريفة مندوب مقيم
عام بيده جميع سلطات الجمهورية بالمغرب وهو الذى يسهر على تنفيذ هذه
المعاهدة •

وسيكون المندوب المقيم العام الوسيط الوحيد للسلطان لدى الممثلين الاجانب
وفىما يجريه هؤلاء الممثلون من علاقات مع الحكومة المغربية وسيكلف على
الاخص بجميع المسائل التى تهم الاجانب فى الامبراطورية الشريفة •
وستكون له سلطة المصادقة والاذن بالنشر باسم الحكومة الفرنسية لجميع
المراسيم التى تصدرها الجلالة الشريفة •

الفصل ٦ - يكلف موظفو فرنسا الدبلوماسيون والقنصليون بتمثيل وحماية
الرعايا المغربية ومصالحهم فى الخارج •

ويتعهد جلالة السلطان بأن لا يبرم أى اتفاق ذى صبغة دولية قبل موافقة
حكومة الجمهورية الفرنسية •

الفصل ٧ - ستفق فيما بعد حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة الجلالة
الشريفة على وضع أسس لاعادة تنظيم مالى يحترم الحقوق المخولة لأصحاب
سندات القروض العمومية المغربية ويسمح بضمان التزامات الخزينة الشريفة
وباستخلاص موارد الإمبراطورية بكيفية مضمونة •

الفصل ٨ - يلتزم صاحب الجلالة الشريفة بأن لا يبرم فى المستقبل مباشرة أوغير
مباشرة أى قرض عمومى أو خصوصى أو يخول بأى صورة من الصور أى
امتياز بدون اذن الحكومة الفرنسية •

الفصل ٩ - ستقدم هذه المعاهدة للمصادقة عليها من لدن حكومة الجمهورية
الفرنسية وتسلم وثيقة تلك المصادقة لجلالة السلطان فى أقصر أجل ممكن •
وبموجبه حرر الموقعان أسفله هذه هذة وذيلها بطابعيهما •

وحرر بفاس فى ٣٠ مارس ١٩١٢ (١١ ربيع ١٣٣٠)

الامضاءان

رينيو - عبد الحفيظ

قرأه ووقع عليه

ان معاهدة الحماية التي أرغم مولاى عبد الحفيظ على امضاها بفاس يوم ٣٠ مارس ١٩١٢ هى تطبيق لنظام الحماية التونسية الممضاة عام ١٨٨٣ على المغرب - مع التعديل الملأثم - فى دائرة الاتفاقية الفرنسية الالمانية المبرمة بتاريخ ٤ نوفمبر ١٩١١ والاتفاقات الدولية السالفة وهذه المعاهدة (ترمى الى خلق نظام قانونى بالمغرب يساعد على ادخال اصلاحات ويضمن تميمها) فهذا النظام الموضوع هو اذن حماية حقيقية تنطبق عليها مقتضيات القانون الدولى بحيث يبقى المغرب دولة وشخصية قانونية دولية تتمتع بذاتية خاصة وهذه الذاتية تستلزم احترام الدستور المغربى فى جوهره وأسسها فقد سلم مولاى حفيظ فى شهر نوفمبر من سنة ١٩١١ مذكرة الى وزير خارجية فرنسا يقول فيها (ان مهابة الدولة واعتبارها واحترام مؤسساتها الخصوصية يجب أن تظل على ما كانت عليه فى الماضى اذ لا تجهل الحكومة الفرنسية أنه منذ نحو أربعة قرون والأسرة العلوية الملكية تقبض على زمام السلطة وانه يجب الاحتفاظ لها بذلك كما استرعى اهتمام الحكومة الفرنسية الى كون المغرب لم يخضع منذ الفتح الاسلامى لدولة أجنبية كمستعمرة وانه ما فتىء يتمتع باستقلاله منذ ثلاثة عشر قرنا) •

فلهذا السبب لا يمكن تشبيه المغرب ببلاد مستعمرة ••

فما هى اذن علائق الدولة المغربية بالحكومة الحماية وما هى حقوق كل منهما وواجباته سواء داخليا أم خارجيا والى أى حد أثر النظام المحدث فى وضعية المغرب السياسية والقانونية وفى صبغته كدولة وكدولة ذات سيادة ان تحليل بنود عقد الحماية يؤدى الى النتائج الآتية :

(أولا) واجبات الدولة المغربية

(١) فى الداخل

١ - يمكن للحكومة الفرنسية أن تقوم بعد اعلام المخزن بالاحتلالات العسكرية اللازمة وهى مكلفة بالسهر على الامن برا وفى المياه المغربية (البند الثانى) •

٢ - الاصلاحات التي ترى الحكومة الفرنسية من المفيد ادخالها تقرر من طرف الجلالة الشريفة أو من طرف السلطات التي ينوب عنها جلالته ولكن باقتراح من الحكومة الفرنسية (البند الرابع) ولمثل هذه الحكومة المصادقة على جميع القرارات التي يتخذها جلالة السلطان واصدارها (الفصل الخامس)

٣ - يحظر على الحكومة المغربية أن تبرم في المستقبل أى قرض أو تتنازل عن أى امتياز دون اذن من الحكومة الفرنسية (الفصل الثامن) *

(ب) في الخارج

١ - ليس للحكومة المغربية أن تبرم أى عقد له صبغة دولية قبل أن تحصل على موافقة الحكومة الفرنسية (الفصل السادس) *

٢ - ممثل الحكومة الفرنسية لدى الجلالة الشريفة هو الوسيط الوحيد للسلطان مع الممثلين الأجانب وفي علائق هؤلاء الممثلين مع الحكومة المغربية وسيكلف بجميع المسائل التي تهم الاجانب في الدولة الشريفة (الفصل الخامس)

٣ - مثلو فرنسا الدبلوماسيون وقناصلها ستناط بهم مهمة تمثيل الرعايا والمصالح المغربية في الخارج وحمايتهم (الفصل السادس)

(ثانيا) التزامات الحكومة الفرنسية

ينحصر عمل فرنسا في الحدود الآتية :

(١) حفظ كل من سيادة السلطان السياسية والدينية في مجموع مملكته

تلتزم الحكومة الفرنسية بمساندة الجلالة الشريفة في كل وقت ضد كل خطر يهدد شخصه أو عرشه أو يخل بالامن والهدوء في مملكته كما يساند نفس المساندة ولى عهده ومن يأتي بعده من الملوك (الفصل الثالث)

« وسيحافظ هذا النظام على الحالة الدينية واحترام السلطان ونفوذه التقليدي واجراء شعائر الدين الاسلامي والمؤسسات الدينية » (الفصل الاول) وابقاء وضعية السلطان الدينية في كمالها المطلق تستلزم الابقاء على وضعيته السياسية لان الوضعتين مرتبطتان لا تقبلان أى انفصال فقد أكد ليوطي يوم ٢١ ديسمبر ١٩٢٠ قائلا « هناك قبل كل شيء مسألة لا تقبل أى نزاع وهي أن سلطان المغرب الذي هو من سلامة الرسول يتبوأ أريكة الخلافة في نظر المغاربة » أى

يتقلد السلطة الروحية والسياسية « ولكن من البديهي أن مهمة السلطان السياسية هي الأهم واحترام مهامه ونفوذه الروحي ليس لوجوده معنى الا لكونه شرطاً في كمال ظهور سيادة السلطان وسلطته العليا فالسلطان هو رئيس الدولة المغربية » .

وينص الفصل الاول من عقد الحماية فيما يخص هذا المبدأ الاول على التزامين اثنين :

- ١ - ستتذكر الحكومة الفرنسية مع أسبانيا في شأن ما لهذه من مصالح نظراً لوضعها الجغرافي ولممتلكاتها في الساحل المغربي
- ٢ - كما أن مدينة طنجة ستحتفظ بالطابع الخاص الذي اعترف لها به والذي سيحدد بموجبه « نظامها البلدي » .

(ب) حفظ المبادئ الدستورية التي تهيمن على تنظيم الدولة الشريفة

- ١ - مصدر الحكومة المغربية دائماً هو شخص السلطان المؤمن على جميع مقومات السلطة سواء منها المعنوية أو المادية التشريعية أم القضائية وهكذا . .
 - « ان التدابير التي يستلزمها نظام الحماية الجديد ستتخذ باقتراح من الحكومة الفرنسية من طرف الجلالة الشريفة أو من طرف السلطات التي ينيها جلالته في ذلك سواء فيما يخص المراسيم الجديدة أو تغيير المراسيم الموجودة » .
- (الفصل الرابع)

« وسيحافظ هذا النظام على الحالة الدينية واحترام السلطان ونفوذه التقليدي واجراء شعائر الدين الاسلامي والمؤسسات الدينية لا سيما ما يرجع منها للأحباس » (الفصل الاول)

- ٢ - ان الحكومة المغربية وهي المخزن الشريف لن يمكن الفاؤها ولا تعويضها بهيئة أخرى لان الفصل الاول ينص على أن النظام الجديد سيدخل اصلاحات على الهيئة المخزنية

- ٣ - لا يمكن لفرنسا أن تدعي أو تعتبر نفسها دولة ذات سيادة مطلقة في المغرب أو تدعي مشاركتها له في سيادته اذ يحتوى الفصل الخامس على تعهدها بأن تعين ممثلاً عنها لدى الجلالة الشريفة في شخص مقيم عام تأتمنه على جميع سلطات الجمهورية الفرنسية الذي وضحت مهمته في الدواعي والأسباب التي

ذكرت في مقدمة قرار تعيين الجنرال ليوطي أول ممثل لفرنسا بالمغرب •
« فيجب عليه - كما ينص القرار - أن يستثمر محميتنا مع مراعاة التزاماتنا
إزاء الدول وأن يحترم خاصة ما وعدت به فرنسا من مساواة اقتصادية »
« ويجب أن يظل مخلصا لنفس فكرة الحماية التي هي وحدها المطابقة
للمعاهدات الدولية والتي تتنافى مع كل حكم مباشر »
(ج) وضع نظام جديد يشمل الإصلاحات الإدارية والقضائية والتعليمية
والاقتصادية والمالية والعسكرية التي ترى الحكومة الفرنسية من المفيد ادخالها
بأقليم المغرب (الفصل الاول) فهذا الإصلاح السياسي والاقتصادي والمالي
الذي هو قوام المعاهدة يجب أن يتم في دائرة احترام امتيازات الدستور المغربي •

خرق فرنسا لمعاهدة ١٩١٢

يقضى المنطق بأن يركز تأويل كل معاهدة حماية على نصوص المواد التي تحدد بصورة واضحة وضعية الدولة المحمية بالنسبة للدولة الحامية • غير أن وضع الحماية وإن كان يستمد أصله من معاهدة دولية إلا أنه يظل مع ذلك بالنسبة لفرنسا مؤسسة استعمارية تركز على بعض التباين في القوة • فالخلافات في التأويل ترجع للغاية التي ترمى إليها الحماية إذ يرى البعض أن هذا الوضع القانوني يطابق حقيقة نية الحامي في احترام حضارة أهل البلاد وحكومتهم وشرائعهم • بينما يرى آخرون أن الحماية اختلاق مناسب يستعمله الحامي ليسيير مباشرة تحت ستاره شئون البلاد « المحمية » •

فما هو إذن الاتجاه الذي ساد في اخراج الحماية المغربية الى حيز العمل ؟ لقد أجاب عن ذلك المقيم العام سنة ١٩١٤ حيث قال « إن المغرب حماية • ولكن هذا اللفظ الذي ينطوي مع ذلك على نظرية استعمارية كبرى وبسيطة يعتبر في أغلب الاحيان كعنوان شكلي لا كحقيقة واقعة • فهم يرون فيها ان لم نقل نظاما زائفا فعلى الأقل نظاما نظريا ووضعية التقاليد تؤول الى الانمحاء بعد مراحل متتابعة • وهذه هي نتيجة معظم تجاربنا الاستعمارية • وهذه النزعة بلغت من القوة في المغرب وخارجه قبل الحرب مبلغا جعل مقاومتها صعبة وضعيفة إذ صار الكثيرون يعتبرون شيئا محتوما هذا الانسياق نحو الحكم المباشر والاستحقاق العملي الذي يسبق الاستحقاق القانوني •

المحاولة الاولى

لتطبيق الحماية المغربية

ان ليوطي هو الذي كلف لأول مرة بتطبيق المعاهدة الفرنسية المغربية المؤرخة بـ ٣٠ مارس ١٩١٢ وأن فكرته عن الحماية لم تركز على آرائه الخاصة في الميدان الاستعماري وعلى نفس حيثيات المهمة التي رسمها قرار التسمية فحسب ولكن أيضا على « الواقع المغربي » كما أبرز أمام عينيه مجردا عن جميع الأباطيل التي ألصقت به عن قصد لتبرير التدخل في الشؤون المغربية •

وفيما يلي صورة عن هذا الواقع كما رسمها ليوطي أول مقيم عام للجمهورية
الفرنسية بالمغرب ..

ففى ٢٩ فبراير ١٩١٦ صرح فى مدينة ليون بقوله :

« فبينما وجدنا أنفسنا فى الجزائر ازاء مجتمع فى حكم العدم وأمام
وضعية مهلهلة قوامها الوحيد هو نفوذ الرأى التركى الذى انهيار بمجرد
وصولنا اذا بنا قد وجدنا بالمغرب على العكس امبراطورية تاريخية مستقلة
تغار الى النهاية على استقلالها وتستعصى على كل استبعاد . وكانت هذه الدولة
الى حد السنين الاخيرة تظهر بمظهر دولة قائمة الذات بموظفيها على اختلاف
مراتبهم وتمثيلها فى الخارج وهيئاتها الاجتماعية التى لا يزال معظمها موجودا
بالرغم عما لحق السلطة المركزية أخيرا من انحطاط ، تصوروا أنه لا يزال
بالمغرب عدد من الاشخاص (١) كانوا منذ ست سنوات خلت سفراء المغرب
المستقل فى بتر سبورغ وبرلين ومدريد وباريس يحف بهم كتاب
وملحقون وكان هؤلاء السفراء رجالا ذوى ثقافة عامة تفاوضوا مع رجال الدول
الاوربية أندادا لانداد وكان لهم اطلاع على المسائل السياسية وتذوق لها .

« وازاء هذا الجهاز السياسى توجد هيئة دينية لا يستهان بها . فوزير العدلية
الحالى قد سبق له أن ألقى منذ بضعة سنوات دروسا فى جامع الازهر بالقاهرة
وفى اسطنبول وبورصة (٢) ودمشق وهو يتراسل حتى مع علماء الهند وليست
له وحده علائق مع النخبة الاسلامية فى الشرق » .

« وأخيرا توجد جماعة من رجال الاقتصاد من الطراز الاول تتألف من تجار
كبار لهم دور تجارية فى منشستر وهامبورغ ومرسيليا . وكثير منهم ذهبوا الى
هذه المدن بأنفسهم .. أضيفوا الى هذا - كما يعلمه جيدا كل من ذهب منكم الى
المغرب - أن هنالك جنسا له مقدرة فى الصناعات ونشاط وذكاء واستعداد
للتطور يمكن أن نستفيد منه كل الفائدة بشرط أن نحترم بكل دقة كل ما يريد
أن يراه محترما .. »

وقد ردد ليوطي فى تقريره للحكومة الفرنسية عام ١٩٢٠

(١) لا يزال بعضهم على قيد الحياة الى الان ، أى سنة ١٩٥١
(٢) العاصمة القديمة للامبراطورية العثمانية

« لقد وجدنا هنا دولة وشعبا • وكانت البلاد تتجاوز حقا أزمة فوضى ولكنها أزمة حديثة العهد نسيها وهي أزمة حكومية أكثر منها اجتماعية •
« وإذا كان المخزن قد أصبح عبارة عن مظهر - لا أكثر - فهو لا يزال على الأقل قائم الذات ويكفى أن نرجع بضع سنوات الى الورا لنجد حكومة حقيقية تظهر في العالم بمظهر دولة ذات وزراء كبار وسفراء احتكوا برجال الدول الاوربية ومنهم من كان لا يزال حيا الى مدة قريبة يل منهم من لا يزال حيا الى الآن •

« ولكن تحت المخزن كانت معظم المؤسسات لا تزال قائمة • وهي تختلف حسب النواحي ولكنها تمثل حقائق ملموسة •
وفي يوم ١٧ أبريل ١٩٢١ صرح بالدار البيضاء قائلا :
يجب أن لا ننسى أننا في بلد ابن خلدون الذي جاء الى فاس وهو ابن عشرين سنة وفي بلد ابن رشد وليس خلفهما غير جدير بهما • ومازلنا نعلم تماما ما تضمه بين جدرانها تلك الدور العتيقة بفاس والرباط ومراكش من رجال جعلوا منها مأوى للدراسة والتفكير والبحث • وفي كل مرحلة اكتشف من جديد رجالا لهم شغف بخزائنها العلمية قد فتحت عقولهم لكل ما يجري في العالم واشتد طموحهم لمشاهدة بلادهم تساهم في الحركة الفكرية •

وفي ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٣ أعاد الى الأذهان اندهائاته الاولى فقال :
« لما ذهبت الى المغرب للمرة الاولى عام ١٩٠٨ مبعوثا من طرف الحكومة الى الجنرال داماد اندهشت عند ما شاهدت أراضي شاسعة جيدة الزراعة واضحة الحدود تنتظم حول ضيع حقيقية على خلاف أراضي الجزائر المنقسمة الى قطع غير منتظمة • وكان كل ذلك من عمل أهل البلاد فكان عندي مثار دهشة عميقة •
وفي ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٢ لحص ملاحظاته بالرباط قائلا :

« كلما ازدادت اتصلا بالمغاربة وكلما طال مكثي في هذه البلاد ازدادت اقتناعا بعظمة هذه الامة • وبينما لم نجد في نواح أخرى من أفريقيا الشمالية سوى مجتمع يكاد يكون في حكم العدم نتيجة لما سبق من فوضى وقصور أرباب السلطة - اذا بنا وجدنا هنا - بفضل استمرار السلطة في جميع الدول التي تعاقبت بكيفية مطردة على عرش المغرب وبفضل بقاء مؤسسات جوهرية رغم

الانقلابات - امبراطورية قائمة الذات ومعها حضارة تجمع بين العظمة والروعة »

اسلوب ليوطى

ان روح الحماية وفلسفتها كما تصورهما ليوطى كانتا تهدفان الى تحقيق اتفاق اختيارى بين الشعبين بعد ما تم توقيع الحماية وكان ما كان * وبعبارة أخرى كان يهدف الى الحصول على رضى المغرب بالوضعية التى سوف يصبح خاضعا لها فيما بعد *

ان النظام الوحيد الذى يضمن لنا الوصول الى تحقيق أهدافنا فى السيطرة على الشعوب هو ذلك النظام الذى يتيح لهذه الشعوب الاحتفاظ بما لها من تقاليد وعادات وأساليب فى الحكم ، ويحافظ فى نفس الوقت على ما لها من استقلال موهوم *

ثم قال : « ولا شك أن لهذه النظرية أساسا نفعيا ، بل ان ذلك هو وجه الدفاع عنها لدى أهل فرنسا » فان لها كامل المرونة اللازمة لتمكيننا من تخويل بلد من البلدان أقصى ترق اقتصادى وأن نجعل من هذا البلد الصفقة الرابعة تجاريا وصناعيا تلك الصفقة التى يجب أن تكون الغرض الجوهري لكل مؤسسة استعمارية »

وهنا لك فائدة أخرى « فالقادة لهم النفوذ .. فلنشرهم فى الحكم فتعود علينا فائدة نفوذهم ونحن نجد جماعات متضامنة فلنجهتد فى جلبها إلينا عوض فصلها بعضها عن بعض * لان ما كان فى حكم العدم لا ينسبط عليه حكم .. واتنى لاعتقد أن هذه الضرورة لا تتحتم فى أى مكان أكثر من تحتمها فى بلد الاسلام حيث يستوثق الاتصال بين النظام الاجتماعى والشريعة الدينية اللذين لهما جذور بليغة لا يمكن استئصالها الا بعد زمن طويل (تقرير ١٥ يونيه سنة ١٩١٥) *

تصريحات رسمية تؤكد هذه الخطة

قدم الجنرال ليوطى للمولى عبد الحفيظ يوم ١٥ من شهر مايو سنة ١٩١٢ ففاه بالعبارات الآتية :

« لتتحقق جلالكم أننى فى احترامى للامتيازات التقليدية التى تتمتع بها

السلطة الشريفة أتبع في ذلك ما توجيه على عواظي الشخصية • كما أنني في احترامى لديانة رعاياكم وأعمالهم أوكد لجلالتكم أن فرنسا مصممة على مساعدتكم مساعدة فعالة لاحداث وضع كافل للنظام والمدنية والتقدم •

وفى ٢٠ من شهر أكتوبر سنة ١٩١٢ بمناسبة جلوس مولانا يوسف على العرش صرح بما يلى :

« ان لى عظيم الشرف وكبير السرور بتبليغ جلالتم تهانىء حكومة الجمهورية الفرنسية بمناسبة جلوسكم على العرش وتمنياتها لازدهار عهدكم • ولكن لجلالتكم كامل الثقة فى المساعدة التى تعتزم حكومة الجمهورية امدادكم بها طبقا للاتفاقات السالفة حتى يتمكن لكم بسط الامن والسلام فى مملكتم وتنمية مواردها وترقية مؤسساتها فى دائرة الاحترام التام لعوائدها وديانتها • ولجلالتكم أن تعتمد على كامل اخلاصى واخلاص مساعدى لاعانتها على انجاز هذا العمل العظيم •

وفى التعليمات التى وجهها ليوطى الى قائد ناحية الشاوية بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٩١٣ أوصاء « بأن لا تعزب عن ذهنه البتة الصبغة الخاصة التى تتسم بها الحماية والواجبات التى تستلزمها ازاء امتيازات جلالة السلطان والمخزن والموظفين الاهالى والمشكلة التى ينبغى حلها - وهى أعوص المشاكل ازاء هؤلاء الموظفين - هى حفظ هيتهم واختصاصاتهم التقليدية وسلطتهم المشروعة مع القيام دون انقطاع بمهمة المراقبة التى هى دعامة هذا النظام •

ثم أوضح تعليماته بخصوص موقف الموظفين الفرنسيين ازاء السلطات المغربية فقال : « من المعلوم أن القواد هم الذين يحكمون قبائلهم وأن مهمة الممثلين المحليين لسلطتنا يجب أن تقتصر على مراقبتهم ••

وقد تحدث ليوطى عن خواص سياسة الحماية فى تقريره للحكومة الفرنسية المؤرخ فى أول ديسمبر سنة ١٩١٦ فقال •

« وآخر خاصية هى أن نحفظ للمخزن وللسلطان وظائفهم وامتيازاتهم الجهورية •• ولسنا نقوم بذلك فيما يخص السلطان نظرا لالتزامنا فى عقد الحماية بحفظ سلطته العليا فحسب بل بالاخص لان حفظ هذه السلطة يعتبر فى نظر جميع المغاربة كأسمى ضمانة للباقي ولكل ما سبق بل ولجميع الضمانات التى يطالبون بها •»

تحر يف مبدأ الحماية

وهذه الخطوة ما لبثت أن أخفقت أمام عراقيل شتى ، فالتعلق بشكليات الماضي هو أبرز ميزة لسياسة فرنسا الاستعمارية ، ويمكن أن نرجع لهذه الروح التقليدية تشبث الفرنسيين بمبادئ الادماج وقد كتب ليوطي عام ١٩١٤ يقول : « ان هذه النزعة بلغت من القوة في المغرب وخارجه قبل الحرب مبلغا جعل مقاومتها صعبة وضعيفة اذ صار الكثيرون يعتبرون شيئا محتوما هذا الانسحاق نحو الحكم المباشر والاستلحاق العملي الذي يسبق الاستلحاق القانوني . »

وبمجرد امضاء عقد فاس بدأت شدة الحملات الموجهة ضد خطة الحماية تتزايد وقد حاول ليوطي الذي كان يؤمن بصلاحيه هذا النظام أن يواجه تلك الحملات ، ولكن عبثا حاول ذلك لان التيار كان جارفا .

وقد صرح منذ ٦ يونيه سنة ١٩١٢ بصدد مشروع لتنظيم الإقامة فقال : « وبالعكس من ذلك فانتى مضطر لان أتخذ الاحتراسات حول الفصل الاول من مشروع الظهير الشريف الذي تستلزم كيفية تحريره القضاء بالفعل على سلطة المخزن وتنازلا عمليا حقيقيا للسلطان عن حقوقه لى »

هذا الفصل الاول غير موفق معناه لو بقى انكار الحماية تماما لانه لا يرمى لاقل من جعلها لاحقا حقيقيا بما فى ذلك من نتائج وأرى من الواجب أن أعيد الى الاذهان نص هذا الفصل كما أشرق به الى « أن مقيم الجمهورية الفرنسية العام بالمغرب يمارس باسمنا ولخير مملكتنا جميع السلطات السياسية والعسكرية والادارية الصادرة عن سيادتنا العليا » فلو انتى مارست جميع السلطات السياسية والعسكرية والادارية فلست أدري ما كدت أتركه للسلطان من سلطات وما هى يا ترى الاختصاصات التى ستظل بيد حكومته المخزنية .

وانتى أرى بالعكس من ذلك انه لا يمكننا أن نواجه فى هذه البلاد المصاعب المختلفة التى تترتب عن هذه الوضعية الا اذا أعدنا للمخزن مظهره الصورى . وبالجملة فانه لا يمكننا فى أية حال من الاحوال كما انه لا ينبغى لنا والحالة هذه أن نتجهج فى هذه البلاد سياسة الحكم المباشر . »

وفى عام ١٩١٣ كتب ليوطى الى وزير الخارجية الفرنسية بمناسبة امضاء السلطان لظهير حول تجديد نظام العدلية فقال :

« قد ظهر لى أنه من المطابق لروح معاهدة الحماية المؤرخة بـ ٣٠ مارس سنة ١٩١٢ وكذلك لنصها أن تنيط بجلالة السلطان فى شكل ظهير مزيل بموافقتى مهمة تجديد نظام العدلية فى مملكته وينص الظهير المشار اليه آنفا على أن هذا الاصلاح سينجز من طرف جلالتة الشريفة باقتراح من الحكومة الفرنسية وعلى هذا أرى أنه نظرا لكون معاهدة الحماية يجب أن تؤول بكامل الدقة لا يمكننا أن نحدث فى المغرب محاكم فرنسية بموجب قانون أو قرار فرنسى دون أن نكون قد مسبنا بسيادة السلطان بصورة تخالف نص المعاهدة وقد أكدت هذه النظرية تماما الفتوى التى استصدرتها من م جان لابى المحامى فى كل من مجلس الدولة ومحكمة النقض والابرام » •

وهكذا فبينما كان صدور ظهير شريف يكفى - كما هو بديهى - لتأسيس محاكم جديدة اذا بالسلطات الفرنسية ترى مع ذلك أن من الضرورى تأكيد القرارات التى اتخذها السلطان بكفية مشروعة بقرار أصدره مباشرة رئيس الدولة الفرنسية •

وفى عام ١٩١٥ ارتأت الحكومة الفرنسية اقتراح مشروع قانون يرمى الى تسهيل الحصول على صفة الرعوية الفرنسية للعسكريين وقدماء المحاربين فى أقطار أفريقيا الشمالية الثلاثة ومن جملة الحجج التى أدلى بها المقيم اذ ذاك لبيان عدم امكان تطبيق ذلك المشروع على المغرب قوله :

« ومن جهة أخرى فليس هناك تدخل أشد ميباسا لسيادة السلطان من هذا المشروع •

« فمعنى ذلك انكار مبدأ الحماية نفسه الذى يركز عليه كل شئ فى هذه البلاد •

« غير أننى لست بمندعش اذا لم تكن الحماية تعتبر فى نظر واضعى المشروع وكذلك عدد كبير من مواطنى بمثابة نظام انتقالى وضع يجب أن يؤدى حتما وفى أقرب وقت ممكن الى الالحاق أو الادماج بواسطة سلسلة من التعديلات تخرق هذا النظام تدريجيا •

« ان تجربتي الاستعمارية قد كونت في نفسي اليقين التام بأنه اذا كان الالحاق يتحتم في بعض الاحوال واذا لم يكن بد من التفكير في التراجع عنه اذا ما تقرر فان نظام الحماية هو بعكس ذلك يجب أن يحفظ حيثما أمكن اقراره » .

وقد وجه ليوطي في نفس المعنى بتاريخ ٤ فبراير سنة ١٩٢٢ ملاحظاته بصدد مشروع قانون في شأن التعبئة العسكرية فقال : « أما فيما يخص تجنيد الاهالي بالمغرب فانتى ألاحظ أولا أن المغرب ليس بلاد حماية فحسب بل حماية من نوع خاص ويمكن القول بأن هذا النوع لانظير له لان المغرب قد حفظت له المعاهدات الدولية أكثر من تونس وضعيته كدولة تتمتع رغم كونها محمية باستقلال ذاتي حقيقي تحت سيادة السلطان الفعلية الذي ليس رئيسا سياسيا فحسب ولكنه رئيس ديني أيضا » .

ان هذا أمر واقع كثيرا ما نستند عليه يوميا في علائقنا مع الدول الاجنبية ولنا فيه أكبر الفائدة أيضا في سياستنا الداخلية بالمغرب وفي علائقنا مع الاسلام عموما حتى نخل بالمحافظة على مبدئه .

ومن جهة أخرى فان السلطان له وحده حق التشريع بالمغرب فيما يخص رعاياه الذين يعتبرون تابعين له لا سياسيا فحسب ولكن دينيا أيضا ، وهذا هو الشيء الذي ينبغي أن لا يعزب عن فكرنا طرفه عين ثم ان هذا التجنيد العسكري لا يمكن أن ينظم الا بظهير يتخذه السلطان وحده باتفاق تام مع الدولة الحامية وممثلها لا بقوانين ولا بقرارات صادرة من فرنسا .

ولكن الحملات ضد نظام الحماية توالى بشدة لا سيما بعد حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ حيث أصبحت بعض الشخصيات الفرنسية تهتم بمصير نظام الحكم بالمغرب مقترحة استبداله بنظام حكم مباشر يشبه النظام الجارى به العمل في المقاطعات الفرنسية وقد عارض ليوطي بقوة جميع ما يهدد السياسة الوحيدة التي يعتقد أنها معقولة سواء بالنسبة لفرنسا أم بالنسبة للمغرب وهي سياسة الحماية وقد أكد ذلك بالرباط يوم ٢٤ نوفمبر سنة ١٩١٩ خلال اجتماع عقده غرض التجارة والفلاحة حيث قال :

« ان هناك نقطة أخرى لا يمكن أن أهملها وهي مبدأ الحماية فانتى أحمل معي من باريس تأكيدا واضحا من طرف الشخصيات المسؤولة بأن هذا المبدأ

يجب أن يبقى خارجا عن كل نزاع فنظام الحماية ليس قضية شخصية ولا محلية ولا فرنسية وإنما هو واقع نظمته معاهدات وضمته اتفاقات دولية ليس لاي منا ولا للحكومة الفرنسية تغييره وينتج عن ذلك أن المغرب دولة لها استقلال ذاتي تقوم فرنسا بحمايتها ولكن تبقى خاضعة لسيادة السلطان بنظامها الخاص • ومن أهم شروط وظيفتي ضمان مجموع هذا النظام واحترامه •

ومن نتائج هذا الوضع الواقعي أن المؤسسات السياسية الفرنسية لا محل لها بالمغرب ، فإن مواطنينا يمكن أن تكون لهم بهذه البلاد هيئات وتمثيل مهني ، ولكن لا يمكن أن يكون لهم بها تمثيل سياسي •• ان المطالبات والمناقشات حول هذا الوضع ليست سوى جهد ضائع ووقت ذهب سدى ، وأضيف الى هذا دون كبير ألاح أنه نظرا لكون نظام الحكم بالمغرب مضمونا باتفاقات دولية فإن المطالبات في هذا الموضوع ليست عديمة الجدوى فحسب ولكنها من الخطورة بمكان بحيث تكون الحكومة الفرنسية أول من يجعل لها حدا •

ومن المعلوم أن الجالية الفرنسية بالمغرب شاركت في الانتخابات الفرنسية يوم ٢١ أكتوبر سنة ١٩٤٥ وفي يونية سنة ١٩٤٦ وذلك بالرغم عن الاحتجاجات المتكررة التي قام بها جلالة السلطان المؤتمن على سيادة المغرب • وهناك أيضا مشروع ظهير لسنة ١٩٥١ يقضى بتمثيل الجالية الفرنسية والاجنبية في المجالس البلدية المنتخبة لم يصادق عليه جلالة السلطان لمساسه بحقوق الدولة المغربية وامتيازاتها المضمونة بمعاهدات • وفي ٧ ديسمبر سنة ١٩١٩ خاطب المقيم ليوطي جلالة السلطان وقد كانت بلغته هذه الانتقادات الموجهة الى سياسة الحماية مبينا له مرة أخرى عزم فرنسا الصميم على الاحتفاظ بنظام ١٩١٢ فقال :

مولاي :

« انني مسرور سرورا خاصا بأن أسلم لجلالتكم نص البرقية التي كلفني وزير الخارجية باسم حكومة الجمهورية أن أبلغها اليكم • وآبي الا أن أجدد شخصيا لجلالتكم الضمانات الصريحة التي ما فتئتم تتلقونها من حكومة الجمهورية ازاء نظام الحماية الذي تضمنه المعاهدات ، والذي يبنى على سيادة جلالتكم وقيام المخزن بمهامه وحفظ المؤسسات التقليدية في

الدولة الشريفة واحترام السكان • فالمغرب لا يضمن على أحسن ما يرام تنميته المادية والاجتماعية وكذلك سلامته وقوته الا في دائرة مؤسساته الخاصة التي لا يمكن أن يلحقها تبديل أو تغيير • وأبت حكومة الجمهورية بتأكيدا ان المغرب يحقق أحسن تطور في دائرة مؤسساته الخاصة التي لا تقبل التغيير الا أن تقصى بكيفية نهائية كل نزاع أو خلاف أو شك فيما يخص مبدأ نظام الحماية بجميع ما ينتج عنه •

ورغم هذه التأكيدات فان نظام الحكم المباشر كان اذ ذاك قد نما وترعرع • ولنسمع أيضا الى أول مقيم يحدد الموقف في المكتوب الذي حاسب فيه نفسه بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٠ يقول :

« كيف تطبق الحماية الآن بالمغرب ؟

أولا فيما يخص السلطان •

اهتمام كبير بحفظ مظاهره الخارجية واحاطتها بهالة من التشريفات ولكن ما هي الحقيقة الكامنة تحت هذا المظهر ؟

فكل التدابير الادارية تتخذ باسمه فهو يمضى الظهائر ولكن ليس له في الواقع أى نفوذ وليس له اتصال الا بمستشار الحكومة الشريفة الذى يراه يوميا ، هذا كل ما هنالك أما نظره فلا يطلب في الواقع الا شكليا وهو معزول عن الناس داخل قصره مبعده عن شؤون الدولة لا يقف على أى شئ بنفسه رغم رغبته الاكيدة في ذلك ولكنه يتحفظ في اظهارها تحفظا كبيرا ويتنظر أن تعرض عليه الاشياء •

وكان رؤساء المصالح يذهبون في الاوائل على التوالي الى مجلس الوزراء الاسبوعى الذى كان يحضره بانتظام مدير مصلحة الاستعلامات الذى يطلعه على الحالة السياسية والعسكرية ثم انقضت هذه العادة شيئا فشيئا وتنازل مدير الاستعلامات عن مهمته لاحد الاعوان من الضباط •

ولا يشارك الصدر الاعظم ولا الوزراء في أية مداولة حول الشئون الهامة التي تدرس في المصالح الفرنسية وحدها بمعزل عنهم ولا يطلعون على ذلك باجمال الا بواسطة المستشار الذى ليس له الا اطلاع محدود وهو غير متأهل للافضاء ببيانات فنية •

ولا يوجد تقريبا أى اتصال فيما يخص المصالح أو الشؤون بين رؤساء المصالح والوزراء فالمخزن الذى ليس لديه ما ينشطه يوشك أن يستولى عليه نوم لذيذ » ثم ذكر وهو يدرس تأثير الحالة العالمية فيما بعد الحرب بكيفية عامة وحالة العالم الاسلامى بكيفية خاصة على البلاد المغربية فقال : « فمن الوهم المحقق أن نعتقد أن المغاربة لا يشعرون بما هم فيه من عزل عن الشؤون العمومية فهم يتألمون لذلك ويتحدثون عنه . »

« و تكون لديهم شبيبة تحس بالحياة وتريد أن تعمل ولهذه الشبيبة ميل الى التعليم والشئون العامة ونظرا لكون هذه الشبيبة لاتجد أمامها وظائف لان الادارة لا تعطى المناصب الا بمقدار ولا تسمح لها من ذلك الا بالوضع فانها ستبحث لنفسها عن الطريق من جهة أخرى . كما ستحاول التكلل للاعراب عن مطالبها كما وقع ذلك من قبل . »

وقد آن لنا أن ننادى : حذار حذار ! »

انقلاب الحماية الى نظام الحاق عمل

وهكذا فبالرغم عن الهيبة وعن السلطة اللتين كان يتمتع بهما ليوطى فانه وجد نفسه عاجزا عن إيقاف هذا التيار الذى أصبح لا مفر منه نحو الحكم المباشر وقد كتب عام ١٩٢٠ يقول : « ولست أعيد الى الأذهان ما ذكر آنفا الا لاقول بأنه اذا كنت قد بذلت جهودا لاحاطته - يعنى السلطان - بهالة من الرعاية وحاولت بشق الانفس تصديره ورفع قدره بالمغرب فى جميع المناسبات معارضا بذلك نزعة كثير من مواطنى من أفراد الجالية الفرنسية الذين كانوا ميسالين بسبب تربيتهم وتكوينهم السياسى الى الازدراء به والخط من قدره فقد اضطررنى الحال مع ذلك الى أن أدرك أنني لم أحصل على تأييد مبين من فرنسا فان سلوكى أخذ يظهر شيئا فشيئا كأنه منبعث عن عاطفة شخصية كما أدركت أن السلطان اليوم أصبح رغم حسن ارادته ورغم حسن ارادتي لايمثل ازاء المصاعب التى يجتازها المغرب عنصر القوة والسلطة الذى كان من السهل أن نجعله منه . »

فما هو اذن بعد هذا مصير المبادئ التى تسير عليها وضعية المغرب « بموجب معاهدات تضمن وحدة الدولة الشريفة وسيادة السلطان وبموجب عقد الحماية

الذى يجعل أساس الوضع الجديد مرتبطا باحترام نظام الحكم بالمغرب احتراماً تاماً وبنفوذ السلطان .

١ (مبدأ وحدة أقاليم الدولة الشريفة

إذا كان هذا المبدأ قد وضع وضعاً واضحاً في عقد الجزيرة الدولي المؤرخ ٧ أبريل ١٩٠٧ قرره الفصل الثالث من معاهدة فاس سنة ١٩١٢ الذى ينص على التزام فرنسا بمساندة صاحب الجلالة الشريفة في كل وقت ضد كل خطر يهدد شخصه أو عرشه أو يخل بالأمن والهدوء في دولته - فإن العقد الأخير ينص في فصله الأول على قيدين لا يبرران مع ذلك تمزيق وحدة البلاد وتقسيمها الى مناطق نفوذ فرنسية وإسبانية ودولية .

١ - القيد الأول - على الحكومة الفرنسية - حسب معاهدة فاس - أن تتفق

مع الحكومة الإسبانية حول « المصالح » التى تستمدّها من وضعها الجغرافى وممتلكاتها بالساحل المغربى .

٢ - أن فرنسا بموجب اتفاقية مدريد المؤرخة فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١٢ والتى لم يشارك المغرب فيها مطلقاً لا مدة المفاوضات ولا عند التوقيع تنازلت لإسبانيا عن منطقة نفوذ منفصلة عن باقى المملكة بحدود وقع تعيينها فى الفصل الثانى من الاتفاقية المذكورة .

بل هناك أعظم من ذلك فإن فرنسا مع تصريحها « بأن النواحي الخاضعة للنفوذ الأسبانى ستبقى تحت سلطة السلطان المدنية والدينية - خولت من تلقائها للخليفة الذى سيعين فى تلك المنطقة تفويضاً عاماً عن السلطان يمارس بموجبه الحقوق التى يتمتع بها السلطان .

وقد استتجت أسبانيا من ذلك كما صرح به رئيس حكومتها عام ١٩٢٢ بعد مداولات فى مجلس الكورتيس بقوله : « ليس للسلطان فى منطقتنا لا من الناحية الروحية ولا من الناحية السياسية أدنى ذرة من السلطة مطلقاً لأنه فوض فيها بأجمعها وبصورة دائمة للخليفة » وقد شرح ذلك ليوطى بقوله : ومعنى هذا بعبارة أخرى أن فى المغرب سلطانين لهما سلطات واختصاصات واحدة ، سواء فى الناحية الدينية أم فى الميدان السياسى أحدهما فى المنطقة الفرنسية والآخر فى المنطقة الإسبانية .

ويمكن القول على هذا بأن اتفاقية مدريد المؤرخة في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١٢ تعد خرقاً للمعاهدات الدولية السابقة والمعاهدة فاس •

القيد الثاني : طنجة

ينص الفصل الاول من عقد الحماية على أن هذه المدينة ستحظى بالصيغة الخاصة التي اعترف لها بها والتي سيبني عليها نظامها البلدى •
غير أن اتفاقية ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٣ التي جعلت منها منطقة ثالثة منفصلة كسابقتها عن باقى الأقاليم المغربية ولكن خاضعة لسيادة السلطان - سلمت السلطات التشريعية والتقنين الادارى وكذلك الحكم المباشر لهيئات دولية فلا يمكن لاحد اذن أن يمتنع عن الاعتراف بأن فرنسا قد تجاوزت هذه المرة أيضا حدود السلطة التي خولتها معاهدة الحماية فى دائرة وحدة الأقاليم وحفظ سيادة السلطان •

ج - مبدأ حفظ سيادة السلطان ونفوذه واحترام دستور مملكته

ان ما آلت اليه حالة المغرب فى السنين الاخيرة التى قضاها به ليوطى كمقيم عام يمكن أن توصف هكذا : سلطان سجين قصره ، وادارة مخزنية لم تبق لها قيمة تتركب من « أصحاب مراتب » فقدوا سلطتهم ونفوذهم ، وادارة فرنسية هى صاحبة الامر والنهى تطبق بصورة تتزايد مع الايام نظام الحكم المباشر مع ستره بمظاهر كذابة •

وجالية أوربية يزداد استيلاؤها الاقتصادى على القطر يوما فيوما •
وبعد ذهاب ليوطى دشن بالمغرب المنهج الاستعمارى المحض ، أى الادارة المباشرة التى لا ترى فى الحماية فتح المجال أمام الدوايب التقليدية والمؤسسات الوطنية حتى تترعرع وتزدهر ، ولكن ترى فيها تدميرا لحضارة المغرب ، وقضاء على قواته الحقيقية واحتقارا للجنس الذى يعيش فيه واستعبادا له •
وهذه السياسة التى هى بطبيعة حالتها من لوازم كل نظام ادماجى ظهرت عند التطبيق فى شكل سيطرة شاملة تستولى على كافة ميادين السياسى والادارى والقضائى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى ، كما ظهرت فى شكل خرق واضح لميثاق حقوق الانسان •

السيطرة السياسية والإدارية

لا ينازع أحد اليوم في كون فرنسا قد وجدت بالمغرب عند مجيئها اليه مجموعة من الاجهزة التقليدية التي تستلزم حتما قواعد تسييرها وجود دستور سياسي وتنظيم اداري يتحكم في مجموع النشاط الوطني •

وهذه الاجهزة تشتمل كما رأينا من جهة على حكومة مركزية تتألف تحت ظل جلالة السلطان الرئيس الديني والسياسي من مجموعة وزارات (رئاسة الوزارة والداخلية ، الشئون الخارجية ، العدلية ، المالية ، الحرية) تخضع كلها لسلطة الصدر الاعظم - الوزير الاول - الذي يضم الى وظيفته الخاص وظيف وزير الداخلية وتشتمل الاجهزة المذكورة من جهة أخرى على ادارة اقليمية يشرف عليها باشوات وقواد تعينهم مجالس الجماعات التي تمثل المصالح المحلية •

وهذا الجهاز هو الذي هدفت الحماية الى اصلاحه وتنسيقه مع مقتضيات العصرية في دائرة حماية سيادة المغرب ودستوره •

ولكن التحليل والعرض السابقين يكشفان لنا أن الاستعمار الفرنسي يدوس مبدأ الحماية وانه لا يتخرج من العتب بالقانون ولا يعترف الا بالواقع وحده ، ويؤدى هذا التطبيق الذى أصبح مبدءا الى عدم اعتبار أى فريق بين المحمية والمستعمرة الا اذا كان الامر يتعلق بدولة أخرى كان لها فيما قبل علاقات مع الدولة المحمية أما من الوجهة الداخلية الفرنسية فان الفروق الجوهرية لا تكاد تذكر ولا تتعلق الا بالجزئيات وبهذا تصبح الحماية نظاما تخول به الدولة الحامية نفسها سلطات السيادة الخارجية والداخلية للدولة المحمية والجهاز السياسي والاداري لهذه الدولة يجرد من مدلوله وتقلب دواليبه الى هيئات منفذة تابعة لطبقات من الساسة والاداريين للدولة الحامية ، وسنأتى في العرض التالى بأمثلة توضح هذه السياسة •

تنظيم المغرب السياسى والادارى

تحت الحماية

السلطة المركزية

السلطة الخيالية - الحكومة المغربية (المخزن)

لم تحتفظ الحماية لمؤسسات الدولة المغربية الا بالمظهر ، بحيث لا تمثل تلك المؤسسات سوى سراب يراد به مراعاة الفكر العام الدولى وعواطف الشعب المغربى .

والواقع ان هذه المؤسسات اختصرت منذ البداية اختصارا كبيرا وأحيلت الى أجهزة تابعة تصرف فيها جميعا ادارة فرنسية أصبحت قابضة على مقاليد الامر فعلاوة على جلاله السلطان الذى قلمت الحماية من سلطانه تدريجيا فارتأت أن تقصرها على وضع الخاتم على النصوص التشريعية يحتوى المخزن اليوم على ما يلى :

١ - الصدر الاعظم وهو رئيس الادارة الشريفة نظريا ، ولكن سلطته فى الواقع تلاشى أمام الكاتب العام للحماية الذى تعينه حكومة باريس مباشرة
٢ - ووزير العدلية وهو غير مكلف بكل ماله صلة بادارة العدلية المغربية ، وانما تقتصر مهمته على فرع منها - القسم الشرعى - تحت المراقبة الفعلية لموظف فرنسى كبير .

٣ - وزير الاحباس المكلف بادارة شؤون الاوقاف ، ولكن المراقب الفرنسى والمصالح التابعة له هى التى تتصرف فى الحقيقة فى شؤون الاحباس .
والتعديلات الطفيفة التى أدخلت فى شهر يوليو سنة ١٩٤٧ على تركيب المخزن المركزى والتى قدمتها الاقامة العامة اذ ذاك - كمرحلة جديدة - فى تطور المغرب السياسى تلخص كما أوضحه بيان أصدره جلاله السلطان بتاريخ ٣١ يولية سنة ١٩٤٧ فى اضافة مندوبين جدد - فى المالية والشئون الاجتماعية والفلاحيية والمعادن - لاصلاحيات لهم ولا نفوذ أضيفوا الى مندوبى الصدر الاعظم الموجودين (التعليم - الاشغال العمومية والبريد) فان مهمتهم تنحصر حسب عبارات

ظهير التأسيس في جمع الاخبار وربط صلة الوصل مع المديرين الفنيين الفرنسيين ، وقد نشر البيان المذكور اثر تصريح الحكومة الفرنسية حول مغزى هذه التعديلات التي قدمت كاصلاح دستوري .

أما مجلس الوزراء والمديرين الاسبوعى الذى أعلن عنه فى نفس الوقت فانه لا يعالج أى أمر هام من أمور الدولة والجلسات القليلة التى انعقدت منذ تأسيسه لاتعدو أن تكون اجتماعات اخبارية يكتفى الاعضاء المغاربة خلالها بتسجيل القرارات التى اتخذتها سلفا مصالح الحماية فى غيبة عنهم . والمجلس الذى يدير فى الواقع شئون البلاد هو الذى يجتمع دوريا ويحضره الى جانب المقيم العام جميع المديرين الفرنسيين مع رؤساء النواحي الفرنسيين .

ويجب أن نلاحظ أن المخزن قد وضع فى مجموعته تحت اشراف ومراقبة ادارة الشئون الشريفة التابعة للمقيم العام مباشرة .

السلطة الفعلية - الادارة الفرنسية

تشتمل هذه الادارة على هيئات عليا ومصالح مركزية ومصالح اقليمية وبلدية

الهيئات العليا

١ - المقيم العام .

ان سلطاته المحددة فى معاهدة الحماية - الفصل الخامس - والموضحة فى قرار الحكومة الفرنسية المؤرخ فى ١١ يونية سنة ١٩١٢ - قد أصبحت فيما بعد غير محدودة ، فهو الذى يقترح النصوص التشريعية ويأذن فى نشرها ويحكم المغرب ويراقبه أى أنه يضع القانون ويراقب تطبيقه .

نعم ، ان القوانين - الظهائر - لا تزال تعرض على جلالة السلطان ليذيلها بخاتمته أو على وزيره الاكبر ليوقعها - القرارات الوزارية فى ميدان التقنين الادارى - ولهما معا حقا الرفض ولكن المقيم العام لا يعبأ بهذا الرفض فيتخذ بكيفية غير مشروعة قرارات تسمى « قرارات مقيمة » وقد استفحل الأمر منذ الحرب الاخيرة وبالاخص أثناء مدة الجنرال جوان الذى استعمل هذه الوسيلة لتعزيز نظام الحكم المباشر بل ذهب الى تعيين وعزل موظفين مغاربة كبار دون

موافقة الحكومة الشريفة ومن المفيد أن نذكر أن جلالة السلطان هدد بالخلع في فبراير ١٩٥١ لرفضه مشاريع قانونية اعتبرها منافية لمصلحة بلاده العليا وغير متلائمة مع السيادة الوطنية .

وهذه السلطات الواسعة التي يتمتع بها المقيم العام استفحلت بسبب تفويضات انتزعت من السلطان بمناسبة حرب ١٩٣٩ تلك التفويضات التي وان كانت مخالفة للدستور المغربي فقد احتفظ بها رغم انقضاء الحرب .

ويعين المقيم العام في عمله معتمد بالاقامة ينوب عنه أثناء غيابه أو مرضه ، وله أيضا ديوان مدني وديوان دبلوماسي .

٢ - ويأتي بعد المقيم والمعتمد الكاتب العام للحماية المكلف بتركيز مصالح ادارة الحماية فهو عمليا يدير ويراقب باسم المقيم العام وتحت نفوذه الادارة المغربية كلها وبجانبه وتحت سلطته مصلحة تشريعية يديرها مستشار قانوني يحضر النصوص التشريعية والقوانين الادارية وينظر في قضايا الموظفين المرفوعة للاقامة العامة .

ب - المصالح المركزية

هي على نوعين :

١ - المصالح السياسية التي تشمل على :

- ادارة الشؤون الشريفة التي يسمى مديرها مستشار الحكومة الشريفة وله مهمة مزدوجة فهو صلة الوصل بين الاقامة العامة والمخزن ، كما أنه يراقب المصالح الادارية والقضائية الشريفة ومؤسسات التعليم الاسلامي العليا وتقوم هذه المصالح عمليا مقام هيئات المخزن كما تقوم بدور الوسيط الاجباري بين المخزن وباقي البلاد .

ادارة الداخلية ومصالح الامن العام

تضم ادارة الداخلية المصالح الفرنسية للمراقبة المدنية والعسكرية وتكون مع مصالح الامن العام الهيئة الاساسية في الادارة الفرنسية بالمغرب فهي عبارة عن وزارة للداخلية كان اختصاصها أول الامر راجعة للصدر الاعظم فانتقلت الى يد الاقامة العامة .

٢ - المصالح الادارية وبلغ عددها ثمانية

— ادارة الفلاحة والتجارة والغابات

— ادارة المسالية

— ادارة الاشغال العمومية

— ادارة العمل والشؤون الاجتماعية

— ادارة الانتاج الصناعي والمعادن

— ادارة البريد والبرق والتليفون

— ادارة التعليم العمومى

— ادارة الصحة العمومية والعائلة

وبجانب المصالح السياسية ذات السلطات الواسعة تكونت هذه المصالح الاخرى المعروفة بالادارة الشريفة الجديدة وهى الادارات الفنية الكبرى التى تعمل مبدئيا لحساب الحكومة الشريفة وتقوم بمصالح عمومية تحت السلطة المباشرة لكاتب الحماية العام •

ج (الادارة الاقليمية

الادارة الاقليمية فرنسية محضة فليس هنالك موظفون مغاربة اقليميون ولا هيئات شريفة اقليمية ومهمة رئيس الناحية الاساسية هى تنسيق نشاط المصالح الادارية فى ناحيته وبسط حكمه باسم المقيم العام على هذه الناحية الموضوعة تحت نفوذه •

ويقوم بدور الرقابة فى النواحي المدنية مراقبون مديون وفى النواحي العسكرية ضباط يضمنون أيضا الى جانب ادارة الناحية قيادة الجنود المربطة فيها ولكن الحماية احتفظت تحت هذه الادارة التى لها صبغة فرنسية صرفة بتقسيم البلاد الى قبائل على رأس كل واحدة قائد ويلاحظ أن هؤلاء القواد الذين يمثلون المخزن وتختارهم الادارة الفرنسية ليسوا سوى منفذين يخضعون مباشرة لسلطة المراقب الفرنسى •

وقد حيل بين جلالة السلطان وبين ممثليه الجهويين من باشاوات وقواد حيلولة تامة كما يدل على ذلك المنشور الاتى الصادر عن الادارة الداخلية الفرنسية بالمغرب والرامى وراء مظاهر خادعة الى ابقاء السلطان فى عزلة تامة •

« الرباط ٢١ أغسطس ١٩٥١ »
« الإدارة الداخلية القسم السياسي رقم ٤٠٢٢ »
« منشور »

« منذ مدة قريبة لوحظ أن رؤساء مغاربة استدعوا الى القصر الملكي أو الى مكان اصطيفاف السلطان بواسطة موظف مخزني - أى خليفة السلطان أو الباشا - ليست له أى صفة من الوجهة الادارية فى أن يقوم باستدعاءات كهذه فإن هذه الاستدعاءات لا ينبغي أن تبلغ رسميا لاصحابها إلا بواسطة رؤساء النواحي - الفرنسيين - الذين أبلغهم أنا ما أتلقيه من مدير ادارة الشؤون الشريفة واني أرجوكم أن تستمروا على تطبيق هذه السياسة التى أذكركم بها بواسطة هذا المنشور . »

التوقيع : (فلا)

وهكذا فإن مصالح المراقبة التى أنست لروح الحماية لاجل نصيحة الحكومة الشريفة ومساعدتها أصبحت تقوم مقام هذه فى ادارة شؤون البلاد .

د - الإدارة البلدية

نص الظهير المؤرخ فى ٨ أبريل سنة ١٩١٧ على أن المدينة أو القرية التى يطبق عليها النظام البلدى يدير شؤونها باشا أو قائد تحت مراقبة موظف فرنسي يسمى رئيس المصالح البلدية غير أن هذا الموظف أصبح كرؤسائه يقوم مقام ممثل المخزن فى ممارسة سلطاته وهو الذى يدير مباشرة الشؤون البلدية .
وتقوم لجنة بلدية تختارها الادارة الفرنسية بدور المجلس البلدى وتتركب هذه اللجنة الاستشارية من أعضاء مغاربة وأعضاء فرنسيين وقد كتب ليوطى عام ١٩٢٠ يقول : « ان المجالس البلدية يرأسها نظريا الباشاوات وتحتوى على أعضاء مغاربة وليس ذلك - الا فيما يخص بعض المسائل - سوى مظهر لان جميع الامور تقع تسويتها بين الاعضاء الفرنسيين ورئيس المصالح البلدية » .
ومن المهم أن يلاحظ أن الاقامة العامة اقترحت اصلاحا يرمى الى جعل هذه اللجان البلدية مجالس منتخبة تتمتع بحق التقرير ، ولكن القصر الملكي لم يصادق على هذا الاصلاح لانه يخول حق التصويت للفرنسيين وفى ذلك مخالفة لابسطة مبادئ السيادة الوطنية .

وقد أدلى تيرنوار النائب في المجلس الوطني الفرنسي بحديث الى صحيفة فرنسية تصدر بالمغرب في موضوع اصلاح البلديات المذكور فأصدر المصدر الاعظم البلاغ الآتي :

« نشرت جريدة « ماروك بريس » في عددها المؤرخ في ٥ مارس سنة ١٩٥٠ حديثا صحافيا لـ م . تيرنوار النائب في المجلس الوطني الفرنسي تعرض في بعض أجوبته لموقف المخزن الشريف من الاصلاحات التي تعرضها عليه الاقامة العامة فذكر أن مسؤولية عدم انجاز اصلاح البلديات ونظام الحالة المدنية تقع على المخزن الشريف حيث أنه لا يعترف للفرنسيين بحق المشاركة في مجالس منتخبة لها حق التقرير ويطالب بوضع نظام الحالة المدنية تحت مراقبته . »
« وان جلالة الملك أعزه الله يعنهم هذه الفرصة ليؤكد من جديد اقتناع جنابه الشريف بضرورة تخويل رعاياه سائر الحقوق التي تتمتع بها الشعوب الديمقراطية »
« أما فيما يرجع لاصلاح المجالس البلدية فان المخاطبة جارية بين المخزن الشريف وبين الاقامة العامة ، ويرى المخزن الشريف أن هناك اعتبارات قانونية تعارض مشاركة الرعايا الفرنسيين في المجالس المغربية المنتخبة التي لها حق التقرير معتمدا في ذلك على المبادئ الاساسية التي يرتكز عليها القانون الدولي الخاص . »

« أما نظام الحالة المدنية فقد كان المخزن الشريف منذ البداية حريصا على التعجيل بانجازه مع الاحتفاظ لهذا النظام بصيغته المغربية وأخيرا تم الاتفاق على هذا الاساس وصدر به ظهير شريف لم يبق متوقفا الا على النشر بالجريدة الرسمية » .

هـ) هيئات استشارية

١) الغرف المهنية

ان أهم الهيئات المهنية التي تقوم بدور سياسي كبير في الحياة المغربية العامة هي الغرف الفرنسية للتجارة والصناعة وكذلك الغرف الفرنسية للفلاحة وقد أسست هذه الغرف بقرار مقيمى مؤرخ في ٢٩ يونية ١٩١٣ وفي يونية ١٩١٩ استعيض عن التعيين بانتخاب أعضاء هذه الغرف وزيادة على مالهذه

الغرف من اختصاصات استشارية فيمكنها أن تحدث في ناحيتها مؤسسات أو نقابات ترمى لخدمة الفلاحة والتجارة والصناعة والدفاع عن مصالحها كما يمكن أن يسند اليها امتياز الاشغال العمومية أو المحافظة على أشغال أو تعهدها أو تكليفها بإدارة مصالح عمومية لاسيما في المرافئ البحرية أو موانئ الانهار وهناك أقسام مغربية يعين أعضاؤها بقرار وزيرى قد أدخلت عام ١٩١٩ فى مختلف هذه الغرف ومنذ عام ١٩٤٧ أحدثت غرف مغربية صرفة وقد أجريت شبه انتخابات ذات اقتراع محدود وبعده درجات قادت فى غالب الأحوال الى ماكان عليه الامر فى الماضى أى الى مجرد تعيينات

مجلس شورى الحكومة

هذا المجلس من وضع السلطة المقيمة وحدها فلم يصدر فى شأنه قط ظهير من السلطان أو قرار من الصدر الاعظم وانما أحدث بموجب قرارات اتخذها المقيم العام سواء فيما يخص القسم الفرنسى أم القسم المغربى

القسم الفرنسى ويتألف من :

مثليين عن الغرف الفرنسية للتجارة والصناعة والغرف الفلاحية يعينهم المقيم العام ويكونون الهيئة الاولى والثانية
- هيئة ثالثة تتخب بالاقتراع العام المباشر من طرف جميع الفرنسيين ذكورا وأنثا المقيمين بالمغرب الذين لا ينتمون للهيأتين الاولى والثانية
ويساهم هذا القسم بقسط وافر فى ادارة البلاد لاسيما فى وضع الميزانية المغربية التى يدرس مشروعها بدقة فى لجان وخلال الدورة العادية التى تنعقد أوائل كل سنة وتعرض على هذا القسم كذلك الميزانية الاضافية فى دورة ثانية تنعقد فى منتصف السنة والمقيم العام هو الذى يرأس هذه الدورات بمحضرة المديرين ورؤساء مصالح الادارة الفرنسية ولا يستدعى لها أى موظف مغربى

القسم المغربى :

إذا اعتبرنا تركيبة وطريقة تعيين أعضائه من طرف المقيم العام وموقف الادارة الفرنسية مما يتمناه ويوعز به فانه يبدو لنا عديم القيمة • فالأعضاء

المغاربة الذين لم تطابق أفكارهم نظر الإدارة - تلك المطابقة التي لا بد منها في جميع المؤسسات المحدثه من طرف إدارة الحماية - قد طردوا من المجلس رسميا وهم يؤدون مأموريتهم بل أودوا في شخصهم ومتاعهم (دورة ديسمبر لسنة ١٩٥٠)

وليس الامر كذلك في القسم الفرنسى كما رأينا فان الاقطاعية الاستعمارية في هذا المجلس لاتقبض على زمام قسط هام من ثروات البلاد فحسب بل تقبض أيضا على جميع مقاليد السلطة السياسية فزعماؤها أقوياء بالمغرب حيث يملكون صحافة تخلص لمصالحهم وهم أقوياء في فرنسا حيث يوجد لهم أصدقاء في البرلمان وداخل الحكومة الفرنسية وفي الدوائر العليا وفي الاوساط الاقتصادية .

سياسة السيطرة

كما تتجلى في توزيع الميزانية

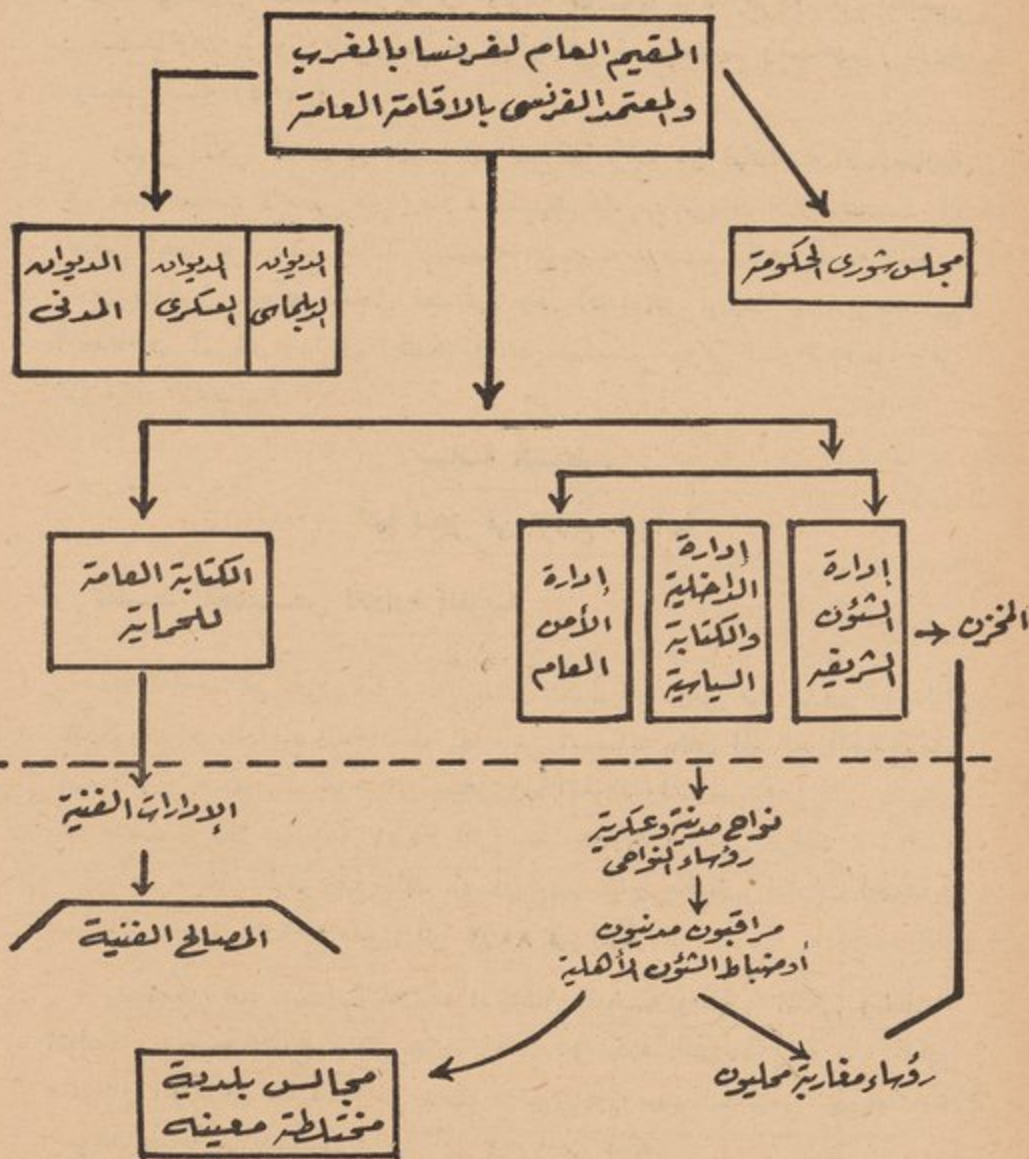
القسط المخصص للإدارة المغربية

وإذا أردنا أن نكون فكرة عن تفاهة القسم المخصص من طرف الحماية للحكومة المغربية والمصالح التابعة لها وعن اتساع نطاق المصالح المقيمة من جهة أخرى فيكفى الرجوع الى سجل الميزانية للدولة المغربية فلنضرب مثلا بميزانية ١٩٥١ التي بلغت ٣٧٧٨٣ مليون فرنك وأول مايلفت النظر في ذلك هو أن تسيير مختلف ادارات الحماية يستهلك وحده ٣٠٩٢٨ مليون أى ٨٠٢ فى المائة

وتخصص هذه الميزانية للائحة السلطان المدنية والقصر الملكى وحلفاء السلطان والمطبعة الملكية والشريفات وقسم الاوسمة الشريفة والحرس الملكى والمخزن المركزى بما فيه من عدلية شريفة وتعليم اسلامى عال وادارة شريفة بطنجة ٧٢٨ مليون فرنك أى ١٩٢ فى المائة

ويستهلك مقيم الجمهورية الفرنسية العام والمصالح الفرنسية التابعة له مباشرة مبلغ ٧٦٣٤٥٧٩ مليون فرنك أى نحو ٢٠ فى المائة

الحماية الفرنسية المصالح الفنية



ملاحظة: يرأس المقيم العام مجالس ولجانا مختلفة من بينها:

- اللجنة الاقتصادية
- اللجنة التشريعية
- اللجنة الاجتماعية
- اللجنة المركزية للأشغال والبريد
- " " للشباب والرياضة
- " " للصحة العمومية

مشاركة المغاربة فى الوظيفة العمومية

ان مديرى وموظفى الادارات الشريفة الجديدة وكذلك المصالح المقيمة فرنسيون أما المغاربة وعددهم تافه فانهم يكونون العنصر الثانوى فى هذا النظام وقد اعترف عام ١٩٤٤ م كابريل بيو الذى كان اذ ذاك مقيما عاما لفرنسا بالمغرب قائلا : الواقع هو أن مشاركة المغاربة فى الادارة الفنية للبلاد لاتزال غير كافية .. غير كافية من حيث الكم فمن بين ٢٠٤٩٢ وظيفة عمومية (من رسميين ومعينين) التى كانت تحتوى عليها ميزانية الدولة بتاريخ فاتح فبراير ١٩٤٤ لم يكن المغاربة يشغلون سوى ٥٩٤٢ وظيفة منها أى ٢٠ فى المائة « وغير كافية من حيث الكيف على الخصوص لان من بين ٣١٥٨ موظفا مغربيا رسميا يوجد ٧٧٧ موظفا فقط يشغلون وظائف غير تلك الوظائف الثانوية الاخرى كوظائف المحازنية والشواش والفرسان وسعاة البريد والشرطة وحراس السجون .

ومنذ ذلك العهد لم تتغير الحالة فيما يخص مشاركة المغاربة بينما يزداد عدد الموظفين الفرنسيين بدون انقطاع ففى ظرف اثنتى عشرة سنة أى من ١٩٣٨ الى ١٩٥٠ ارتفع مجموع الموظفين من ١٩١٤٥ الى ٤١٤٥٠ أى بأزيد من ١٠٥ فى المائة

وفى هذا الجيش من الموظفين الذين يستهلكون من الميزانية ١٩٣٤٩ مليون فرنك أى ٥١٢ فى المائة لا يستهلك المغاربة سوى المقادير المبنية فى الجدول الآتى :

الوظائف	الاجانب الفرنسيون	باقي الاجانب	المغاربة	المجموع	نسبة المغاربة
الوظائف العليا	٣٨٣١	٦	٣٨٢	٤٢١٩	٩ فى المائة
الوظائف الاساسية	٦١٦٢	٦	١٢٦٢	٧٤٣٠	١٦ »
الوظائف الثانوية	١٠٤٣٣	٤٢	٤٠٨٥	١٤٥٦٠	٢٨ »
المكلفون بمهمة بموجب عقدة	٢٥٨	٦	٥	٢٦٩	١٠٨ »
الوظائف الدنيا	٥٢٣	٣٣	١٤٤١٦	١٤٩٧٢	٩٦٢٣ »

فالوظائف التي يشغلها المغاربة في الاطارات العليا المذكورة لاتنطوي على
أية مسؤولية •

وهكذا فان النظام الاداري الذي أحدثته الحماية الفرنسية بالمغرب يؤدي
الى حكم مباشر مجرد عن كل مسؤولية حيث يحتكر الموظفون الفرنسيون
جميع السلطات ويطبقون بأنفسهم مايصدرونه من قرارات وتبرر فرنسا هذا
الاحتكار بانعدام الاطارات المغربية بينما أساس وجود الحماية هو تكوين هذه
الاطارات وهذا العذر الذي يتستر وراءه الفرنسيون بعد مرور أربعين سنة
على الحماية هو اعتراف بفشل الحماية وحكم على نظامها

على أن فرنسا لم تجد المغرب عام ١٩١٢ خاليا من الاطارات اللازمة كما
اعترف بذلك ليوطي نفسه وقد كان المغرب اذ ذاك على استعداد لان يصطف
بسرعة في مصاف الدول العصرية •

ولا يمكن لسلطات الحماية أن تنكر أن هنالك نخبة مغربية تكون قسم
منها بوسائله الخاصة يمكن أن تكون قوام الاطار المطلوب ولكن هذه النخبة
مبعدة ابعادا كليا عن مناصب المسؤولية وهذا مايجدوها الى الاتجاه نحو المهن
الحرّة (محامون - مدافعون - أطباء - مهندسون - أساتذة) أما المغاربة الذين
يشغلون في الادارة وظائف مختلفة فانهم يعزلون اما لسبب أفكارهم الوطنية
واما لآرائهم الحرّة واما نظرا لالتماثلهم للأحزاب الوطنية (حركة القمع في
أعوام ١٩٣٠ - ١٩٣٦ - ١٩٤٤ - ١٩٥١)

والفقرات الآتية المأخوذة من كتاب « حمايتنا المغربية » لاندري كوليز
(ص ٤٩٧ - ٤٩٨) تكشف لنا عن النوايا الحقيقية التي تهيمن على الادارة
الفرنسية في هذا الموضوع •

« اذا جددنا الادارة المركزية وأمددناها بكل مايلزم من قوة وأشدنا
بنفوذ السلطان الرئيس الديني والسياسي وجمعنا حوله نخبة من الموظفين
الاهالي من أكثر الناس نباهة وصرامة بالبلاد نكون قد ألقنا حياة قوية الى
أقصى حد تخدم سياستنا اليوم ولكنها في اليوم الذي تنفلت فيه من أيدينا وتقلب
ضدنا سطرردنا على حد تعبير المقيم الاول بمجرد نفخة واحدة »

السيطرة القضائية

كان المغرب مجهزا قبل الحماية الى جانب المحاكم القنصلية الناجمة عن سياسة الامتيازات بنظام قضائي وطني موحد وقد كان يحتوى اذ ذاك على شئ من النقص كانت تشعر به الحكومة المغربية غير أن الحماية بدلا من السعى في تحديد هذا النظام القضائي - كما التزمت بذلك - شوهته وجعلت منه مهزلة ان سلطات الحماية لم تخف عداها لقيام نظام قضائي يضمن الملكية والحريات الفردية ويكون مستقلا عن الادارة وان القضاء كان ولا يزال آلة تستخدمها الادارة الفرنسية التي تسيطر على سير العدالة وفي مثل هذا النظام يكون التعدي والحيف هما القاعدة المتبعة وفي الواقع فان التنظيم القضائي يمتاز بالخصائص الآتية :

(١) عدم الفصل بين السلطتين الادارية والقضائية

فالباشوات والقواد يجمعون بين الحكم في القضايا المدنية والقضايا الجنائية فتعدم بذلك كل ضمانات المترافعين .

والمندوبون المخزنون وليسوا سوى مراقبين مدنيين فرنسيين يقومون نظريا بدور النيابة العمومية في حين أنهم في الواقع يملكون الاحكام على الباشوات والقواد بل يقومون أحيانا مقامهم في اصدار الاحكام وأن تعيين الباشوات والقواد لا يقوم على أساس معلوماتهم الفنية كما لا تعتبر النزاهة وحسن السيرة التي يجب أن تتوفر عادة في القاضي .

وتهتم الادارة الفرنسية قبل كل شئ بالحصول على حكام يكونون طوع يدها وأن معظم القواد لاسيما في البادية أميون

(ب) تعدد المحاكم

وقد شوهت الادارة الفرنسية منذ بسط الحماية النظام القضائي الذي كان يجري به العمل في أنحاء المغرب وأقامت مقامه نظاما يركز على كثرة المحاكم وتنوعها رامية بذلك الى تجريد البلاد من طابع الوحدة والانسجام .

ففى النواحي التى تسمى بربرية توجد محاكم عرفية تعمل تحت سلطة ضباط فرنسيين وتقضى بين الناس فى المسائل المدنية والجنائية والاحوال الشخصية وتطبق اعرافا بائدة ومخجلة تسهر الادارة الفرنسية على جمعها وتنسيقها وتطبيقها ويلاحظ أن معظم هذه الاعراف تعتبر المرأة عرضا من العروض وان اعرافا أخرى لا تخول للمرأة الحق فى ميراث زوجها بل تباع من طرف ورثة الهالك الى زوج جديد ينقد ثمنها صداقا وفى المدن ونواحي المغرب الاخرى يصدر الباشوات والقواد أحكامهم تحت مراقبة السلطات الفرنسية وتعليمات منها ومن الواضح أن البلاد التى يتركز فيها النظام القضائى على مبدأ التعدد تكون فيها الاحكام الصادرة خالية من أية وحدة ولا تماسك بل تتناقض باختلاف النواحي •

وليس للمترافعين باب يلجأون اليها سوى الاستئناف الذى تقيده بالمدن شروط وحدود بينما يرفض فى البادية على وجه العموم ولا يوجد بالمغرب سوى مجلس استئناف واحد بالرباط

ت) انعدام القوانين

ولا يوجد فيما يخص المغاربة لا قانون جنائى ولا قانون مدنى ولا نظام مسطرة جنائية ولا مدنية • كما لا يوجد أى تشريع ولو بسيط لحماية الحريات الفردية فالباب مفتوح للتعدى وكل مغربى معرض للاعتقال بمجرد أمر شفوى من السلطات الفرنسية أو أعوانهما ولا يصدر فى شأنه قرار بالايقاف • وانعدام القانون الجنائى يترك للقواد والسلطات الفرنسية مهمة تحديد التهم واصدار العقوبات التى يرونها كافية وقد أعلن أخيرا وضع قانون جنائى ولكنه لم يظهر بعد وليس للمترافعين حق الاستعانة بالمحاميين أثناء التحقيق وباستثناء المدن فان المحامين لايقبل دفاعهم أمام أغلب المحاكم أما فيما يخص الفرنسيين والاوربيين المقيمين بالمغرب فان لهم قانونا جنائيا وقانونا مدنيا وقانونى المسطرة الجنائية والمدنية كما أن حريتهم وحرمة منازلهم وعائلاتهم وأملاكهم كل ذلك مضمون بنصوص صريحة ولا يمكن أن يلغى

القبض على أى فرد من الفرنسيين أو الاوربيين دون أن يصدر بذلك أمر من طرف القاضى المختص وله أن يستعين بمحام سواء فى الاستئناف أو أمام المحكمة

ث (ميزانية العدلية المغربية)

ان نظام أجور القواد يستلقت النظر فهم لا يتقاضون من الدولة أى مرتب ومصدر مواردهم هو نهب سكان منطقتهم بكيفية, تنظم من طرف السلطات الفرنسية فى شكل أداءات يدفعها السكان حسب حاجيات القائد ومطالبه

وفى البادية أيضا يؤدى المترافعون لقضاتهم ثمن الاحكام بحيث يبيع القائد الحكم لمن يؤدى أكبر مبلغ

وفى المدن يتقاضى الحكام المغاربة مرتبات مزرية فيزيد نهب السكان وينقص, حسب ما يتمتع به الباشوات من تأييد لدى السلطات الفرنسية

أما القضاء الفرنسى فانه يقتطع له من الميزانية المغربية مبلغ هام ومرتبات القضاة الفرنسيين هى فوق الكفاية

ودراسة الميزانية تكفى للتحقق من ذلك . فلنكتف بمعض المقارنات

سنة ١٩٢٩

العدلية الفرنسية ,	١٤ ١٠٦٠٠٠	فرنك
العدلية الاسلامية ووزارة العدلية ,	٢ ٩٥٦٠٠٠	»

سنة ١٩٣٣

العدلية الفرنسية	٢٠ ٨٣٦٠٠٠	»
العدلية العرفية	٣ ٠٥٧٠٠٠	»
العدلية الاسلامية ووزارة العدلية	٥ ٠٩٣٠٠٠	»

ولم تكن الاعتمادات المخصصة لوزارة العدلية والقضاء الاسلامى الى سنة ١٩٣٦ تعدو مع تالى الاعوام ما بين ٣٠ و ٥٠. فى المائة من مجموع ميزانية الدولة المغربية .

سنة ١٩٤٧

العدلية الفرنسية (موظفون ومواد)	١١٧ ٣٣٠ ٠٠٠	فرنك
الحكومة الشريفة والتعليم الاسلامى		
والعدلية الاسلامية (موظفون ومواد)	١٠١ ٩٣٨ ٠٠٠	»

سنة ١٩٤٨

العدلية الفرنسية (موظفون ومواد)	١٥٨ ١٦٨ ٠٠٠	»
الحكومة الشريفة والتعليم الاسلامى		
العالى والعدلية الشريفة (ما بين		
موظفين ومواد)	١٤٨ ٠٦٤ ٠٠٠	»
العدلية الفرنسية (موظفون ومواد)	٤٠٩ ٨٠٤ ٠٠٠	»
الحكومة الشريفة والتعليم الاسلامى		
العالى والعدلية الاسلامية (موظفون		
ومواد)	٣٥٠ ٨١٠ ٠٠٠	»

سنة ١٩٥١

ويلاحظ أن الاعتمادات المخصصة في سنوات ١٩٤٧ و ١٩٤٨ و ١٩٥١ للعدلية المغربية تدخل فيها اعتمادات الحكومة الشريفة (ما بين مرتبات ومصاريف مختلفة) والتعليم الاسلامى العالى والعدلية الشريفة (ما بين مرتبات وموظفين ونفقات مختلفة) هذا بينما لاتخص الاعتمادات المرصودة للعدلية الفرنسية سوى القضاة وأعوانهم والمصاريف المتعلقة بمصالح العدلية ولن نختم هذا الفصل دون أن نأتى بشهادة اثنين من كبار المحامين الفرنسيين بالمغرب فلنستمع الى م نيجل نقيب هيئة المحامين اذ قال فى الكلمة التى ألقاها بمؤتمر محامى المغرب الذى انعقد بالرباط يومى ٢٧ و ٢٨ مايو ١٩٤٩ « ان مسألة تنظيم العدلية الشريفة ليست مسألة جديدة بل كانت وستبقى مدة طويلة مع الاسف هى مشكلة دائمة . »

ومن بين أولئك الذين يسند اليهم اصدار الاحكام يوجد كثير يبدلون

قصارى جهودهم لتبثطة أو ابطال تلك المحاولات النادرة التى تهدف الى احداث تنظيم جزئى فى العدلية •

فليس هناك انفصال بين السلطات وخطة العدلية المخزنية ليست سوى خاصية من خاصيات أرباب السلطة تشرف عليها وتحددها اعتبارات ادارية وسياسية تؤثر تأثيرا بليغا فى الكيفية التى تنظم وتصدر بها الاحكام

فالباشوات والقواد لا يصدر عن الاحكام اذن بصفتهم قضاة ولكن بصفتهم رؤساء وليس لهم أى استقلال عن السلطة العليا وهذه ظاهرة هامة يجب أن لانساها وأولئك الباشوات والقواد يتجاهلون حتى تلك النصوص النادرة التى تحد من اختصاصاتهم التى يأبون الا أن تكون مطلقة وهم يخضعون لجميع مايرد عليهم من أوامر فهم لا يطبقون القانون وانما يعاقبون

وأول إقتراح نفضى به فى الموضوع يتصل باحترام الحرية الفردية وحق الدفاع فى الميدان الجنائى حيث لا يتمتع المترافعون بأية ضمانات

والميزة التى يتسم بها النظام الحالى هو احتقاره التام للحرية الفردية لان المغربى عرضة للسجن على الدوام فالاستئناف لا يقبل فى الجنائى الا إذا كان الحكم الصادر يفوق ثلاثة شهور سجن وزيادة على ذلك فان الوقت الذى تتعمد المحكمة اختياره لاصدار عقوبتها قد يؤدى الى افلاس المحكوم عليه لانها ان اختارت اiban الحارث فان السنة الفلاحية تضعيع ولكن أحسن فصول السنة هو فصل الدراس فاذا ماسجن صاحب الحق فى ذلك الابان فان محاصيله تبقى عرضة للضياع ويجهز عليها جيرانه ويطلقون سوائهم للرعى فيها ثم تستحوذ السلطة المغربية آخر الامر على باقى المحصول

والتحقيق الجنائى يجرى على نسق سرى مع أن استعانة المتهم بمحاميه شئ ضرورى لا بد منه لاسيما وأن التحقيق يجرى على طريقة رديئة جدا أمام المحكمة العليا الشريفة

وقد طالت هذه الاخطاء واستطالت وليس فى الامكان الرضى باستمرارها وقد أثار النقيب بونى نفس المشكل فصرح خلال المجلس العام لمحامى الدار البيضاء بتاريخ ١٠ فبراير ١٩٥٠ قائلا :

« لا قصور للعدلية ولا قضاة ولا قوانين ولا حقوق الدفاع ولا حرية فردية وانما هناك تعد من سلطات لا مراقبة عليها

وفى الساعة الراهنة التى لانسمع فيها الا التحدث عن احترام الشخصية
الانسانية يكون من الهزل ان لم نقل من المفجع أن نرى عددا كبيرا من الناس
يغطون وجوههم حياء عند سماع حكايات الظلم المقترف فى أساطير سيربوس
بينما يرون بأعينهم ملايين من البشر معرضين لان يصبحوا فريسة للجهل والأعراف
الردئية المخزية والاستبداد لا يجدون حمى يلجأون اليه لان السجن العاجل
يهددهم ولان التحقيق سرى والدفاع وهمى والقانون منعدم

السيطرة الاقتصادية

الخصائص العامة للسياسة الاقتصادية

ان وضعية المغرب الجغرافية و ثرواته المعدنية والفلاحية تفسح له ولا شك أفقا واسعا . ولكن من السذاجة أن نتحدث عن مستقبل رائع ما دام المغرب خاضعا سياسيا واقتصاديا لفرنسا وما دام محروما من أن يعيش حياة اقتصادية خاصة به رشيدة ملائمة لمصالحه الوطنية . ذلك أن القيود التي يتحملها والمصاعب التي يعسر عليه حلها في الوقت الحاضر ناجمة عن هذه السيطرة السياسية والاقتصادية التي يكابدها منذ سنة ١٩١٢ .

وتسم السياسة الاقتصادية التي سلكتها ادارة الحماية لحد الآن بأربع خصائص : فالخاصة الاولى ترجع لابقاء المغرب تحت الحجر الاقتصادي ولا يزال الميثاق الاستعماري الى الان أساسا للعلائق الفرنسية المغربية . فالمغرب يعتبر قبل كل شيء ينبوعا للمواد الأولية ، والرأسماليون الفرنسيون وغيرهم لا ينظرون الى استغلالها الا من ناحية الارباح العاجلة التي يبتزونها منها والادارة نفسها لا تنظر اليها الا من خلال حاجيات الاقتصاد الفرنسي . ومن جملة النتائج التي تتمخض عنها هذه السياسة انعدام الصناعة الوطنية انعداما يكاد يكون كليا وقلة التجهيز وقلة استغلال الثروة الفلاحية والمعدنية .

أما فيما يخص التبادل مع الخارج وبالاخص منذ سنة ١٩٤٤ فان النزعة السائدة هي ابعاد المغرب عن الاسواق العالمية الامر الذي يترتب عنه ضعف تموين البلاد بالعملة الاجنبية ثم العجز المتزايد للحصول على الاجهزة الضرورية . وفي الميدان النقدي أدى بنا الاحتفاظ بربط الفرنك المغربي بالفرنك الفرنسي الى التضخم المالي والغلاء وارتفاع سعر الانتاج . وأما الخاصة الثانية فانها تتلخص فيما يلي :

في الاسبقية المخولة لرؤوس الاموال الاجنبية في أهم مرافق الاقتصاد المغربي وفيما تركت فيه الطبقات العاملة لا سيما الفلاحين والمحترفين من بؤس وتأخر فني .

والخاصة الثالثة تمس الاقتصاد المغربي على وجه العموم . فليس هناك أي

برنامج شامل منطقي للتنسيق بين مختلف مناطق الاستغلال حسب حاجيات المغرب حالا واستقبالا للمغرب عاش ولا يزال يعيش في اقتصاد قصير النظر •

الميزة الرابعة : ان السياسة الاقتصادية التي اتبعتها الادارة الفرنسية منذ سنة ١٩٤٨ قد وجدت في الاعتمادات المخولة للمغرب برسم مشروع مارشال وسيلة لتوسيع سيطرتها أكثر من ذي قبل • فاعانة مارشال التي يراد منها تحسين استغلال ثروات المغرب قد ساعدت ادارة الحماية على نهج سياسة توطيد قدمها في المغرب بفتح باب الهجرة لرعاياها وتضخيم المشاريع الفرنسية التي أصبحت قابضة على زمام ثروات المغرب ورجاله •

تلك هي الميزات البارزة التي تتسم بها السياسة المتبعة في المغرب • وان عواقب هذه السياسة لوخيمة جدا لا سيما في ميادين الانتاج والمبادلة التجارية والعمل •

١) الانتاج الصناعي والفلاحي

ان مشكلة التجهيز هي أساس عرقلة التطور الصناعي والفلاحي ، وان انعدام الادوات الضرورية للتطور الصناعي وعدم كفاية الاجهزة الموجودة لاستغلال البلاد فلاحيا ومعدنيا كل ذلك ليس سوى نتيجة لاساليب الاستغلال الاقتصادي التي عرفها المغرب الى تاريخ ١٩٤٠ فقد وقع استغلال خيرات المغرب تدريجيا حسب حاجيات فرنسا وبدون أى نظام ولا برنامج ولا نظـر في العواقب • فلم يكن هنالك أى اهتمام بوضع اقتصاد متماسك في مجموعه •

الميدان الفلاحي

وهكذا في الميدان الفلاحي فان الاراضى المغربية التي تبلغ مساحتها الصالحة للفلاحة خمسة عشر مليونا من الهكتارات لا يستغل منها سوى خمسة ملايين هكتار ولا يستعمل الآلات الحديثة في الغالب الا المثلثون الفرنسيون وهم يملكون نحو مليون هكتار •

ومن الواضح كذلك كسل الادارة فيما يرجع لمشكلة الماء اذ بعد مرور أربعين سنة على الحماية لا تتجاوز مساحة الاراضى المرواة سوى خمسين ألف

هكتار فلا عجب اذن اذا رأينا نسبة انتاج الزروع يتراوح من سنة الى أخرى بين ٢٥ و ١١٠ •

واذا لاحظنا أن السكان المغاربة الذين يبلغون اليوم تقريبا تسعة ملايين يزيد عددهم بثلاثمائة ألف نسمة كل سنة فانه يمكننا أن ندرك ما لمشكلة التغذية من خطورة حالا واستقبالا •
وان المجاعة التي ابتلى بها المغرب سنتي ١٩٣٧ و ١٩٤٥ كانت مفاجئة اذ هلك فيها أكثر من مليون نسمة •

وهكذا بعد مرور أربعين سنة على الحماية لا يزال المغرب مهتدا بالقحط وانعدام البذور والكلاء بعد أن كان فيما قبل يصدر الحبوب الى الخارج وقد أصبح مضطرا الى الاستدانة لضمان تغذيته رغم ماله من موارد وما له من مقدرة واسعة في الانتاج •

ب (الانتاج المعدني والصناعي

ان ثروة المغرب المعدنية متعددة الا أنه لا يستغل سوى قسط منها والمادة الوحيدة التي تكاد تستغل استغلالا حسنا هي الفوسفاط اذ ينتج المغرب ٢٥/٠ • مما يستهلكه العالم •

ولا يكاد يهتم باستغلال الكوبالط الذي يوجد بالمغرب منه أغنى معدن في العالم وبالمغنايز الذي يمكن للمغرب أن ينتج منه عشر انتاج العالم وبالحديد والرصاص والزنك والمولبرين والبترول وان وسائل استخلاص هذه المعادن بسيطة والادوات المستعملة كثيرا ما تكون بالية غير صالحة •

أما التجهيز الصناعي فانه يكاد يكون منعدما اذ لا توجد بالمغرب صناعة حقيقية فالنظام الاستعماري يرغم البلاد على تصدير موادها الاولية بضمن بخس ثم شرائها من جديد بعد ما تصنع •

وكثيرا ما يتحدث اليوم عن تنشيط صناعة المغرب وتجهيزه ولكن يتعلل بأن المغرب لا يمكنه أن يحصل على العملة الاجنبية الكافية وهذه القضية تؤدي بنا الى درس ما يجري بين المغرب وبين الخارج من مبادلات •

ان تجهيز المغرب يتطلب عملة أجنبية ولا يمكن للبلاد أن تستوفي حاجياتها من هذه العملة الا اذا كانت حرة في مبادلاتها وفي توجيهها الوجهة المطابقة لمصالحها . فالسوق العالمية هي التي تتحكم دائما في المغرب .

الا أنه اذا استثنينا الفوسفات الذي لا يزال مصدرا للعملة الاجنبية يتجلى لنا من خلال الميزان التجارى في السنين الاخيرة أن ٧٠/٠ من الصادرات المغربية توجه نحو البلاد التي تتعامل بالفرنك وان البرامج المختلفة التي ترمى الى اعاش الصناعة الفرنسية كلها تنص على وجوب الزيادة في الانتاج المعدني والفلاحي بالمغرب ولكن جل هذه الزيادة يدور حول الحاجيات الفرنسية .

فالاقتصاد المغربى لا يعتبر الا كعنصر متمم للاقتصاد الفرنسى .

والمغرب بموجب التوجيه المفروض على تجارته الخارجية مجبر على أن يصدر لفرنسا المنغائز والكوبالط والرصاص وبعض المواد الغذائية هذه المواد التي لو باعها لبلاد أجنبية أخرى لحصل على قسط مهم مما يحتاجه من عملة أجنبية .

خصائص الميزان التجارى

ان خصائص ميزان المغرب التجارى يتضخم باطراد فبينما لم يكن هذا الحصاص يتجاوز عام ١٩٣٨ : ٣١هـ (الصادرات بالنسبة للواردات) اذا به يتطور خلال السنوات الاخيرة كما يأتى :

١٩٣٨	٠٠	٠٠	٠٠	٠/٠٣١
١٩٤٧	٠٠	٠٠	٠٠	٠/٠٥٥
١٩٤٨	٠٠	٠٠	٠٠	٠/٠٥٠
١٩٤٩	٠٠	٠٠	٠٠	٠/٠٥٢

وعلة هذا الحطّاص فى الواقع هو أن سبعين فى المائة من الواردات المغربية هى من منطقة الفرنك وهذه الواردات تتحمل بالطبع زيادة تبعا لما يعترى الفرنك الفرنسى من انخفاض فى القيمة .

ففى سنة ١٩٤٧ بينما كان معدل ثمن الطن المصدر يبلغ ٦٢٢ كان معدل

• ثمن الطن المستورد يبلغ ١٩٤٠
وفي سنة ١٩٥٠ بلغت قيمة الطن المصدر ٩٥٠٠ فرنك (صادرات تتكون
على الاخص من مواد خام غير مقومة) بينما بلغت قيمة الطن المستورد في نفس
السنة ٥٩٠٠٠ فرنك (وتحتوى هذه الواردات خاصة على مصنوعات ومواد
استعمارية) •

وهنا لك نتيجة أخرى لهذا التبادل مع فرنسا وهي أن الاثمان المتزايدة
للمواد المستوردة من فرنسا تؤثر في السوق المغربية وتسبب في ارتفاع
الاسعار داخل البلاد •

فكيف يمكننا إذن أن نوطد دعائم اقتصاد مغربي اذا ظل المغرب خاضعا
للاقتصاد الفرنسي الذي تتعارض مصالحه مع مصالحنا كل المعارضة •

ت (العملة

وهذا التضامن الاجباري مع فرنسا يؤدي بنا الى عواقب وخيمة فيما يرجع
للقود •

التضخم

• أصدر الفرنك المغربي عام ١٩٢٠ ليعوض الحسنى وهو العملة القديمة •
وأعطى للفرنك المغربي نفس قيمة الفرنك الفرنسي •
وان ارتباط الفرنك المغربي بالفرنك الفرنسي يحمل الفرنك المغربي ما
يعتري الفرنك الفرنسي من سقوط • فقيمة الفرنك المغربي تسقط يوميا تبعا

لما يعتري الفرنك الفرنسي من انخفاضات •
وفيما يلي أرقام تدل على تطور قيمة العملة بالمغرب :

١٩٣٨ =	٦٣٨	مليون
١٩٤٦ =	١٤٨٨٧	»
١٩٤٧ =	١٩٠٠٠	»
١٩٤٨ =	٢٤١٥١	»
١٩٤٩ =	٢٦٧٢١	»

فمجموع وسائل الاداءات بادخال الودائع المحفوظة فى مختلف البنوك
بلغ : ٩١٣٧١ مليوناً عام ١٩٤٩ أى بزيادة ٠/٠٥٠٨٢ بالنسبة لسنة ١٩٣٨
المتخذة كأساس للمقارنة .

وهذه الوسائل تتزايد سنة فسنة . ربما يلاحظ أن هذه الاداءات خلال
سنة ١٩٥١ بلغت : ١١٤ ملياراً فى فاتح يناير و ١٢٥ ملياراً فى ٣١ مايو وهذه
النسبة لا تدل على تطور المغرب اقتصادياً ومالياً . وهى ناجمة بالاختصاص عن
توارد رؤوس الاموال الفرنسية التى يفضل كثير من أصحابها الاحتفاظ
بحركتها فيروجونها فى مضاربات قصيرة الامد .

غلاء المعيشة

والسبب الجوهرى فى تهاافت الاموال الفرنسية التى تلتجىء الى المغرب هو
تعادل الصرف بين الفرنكين الفرنسى والمغربى وان النتيجة العادية التى يتمخض
عنها تزايد الاداء هو وقوع غلاء عام فى الاسعار .
ومعظم هذه الاموال لا تضيف الى الجهاز المغربى آلة زراعية واحدة أو
مطبعة ونتيجتها المباشرة هى المضاربة وغلاء الاسعار الفاحش . كما يتبين ذلك
من الجدول الآتى :

الاسعار	السنو
١٠٠	١٩٣٨
٣٩٨	١٩٤٥
٥٧٧	١٩٤٦
٨٥٦	١٩٤٧
١٥١٥	١٩٤٨
١٩١٢	١٩٤٩
١٨٢٥	١٩٥٠
٢١٧٩	١٩٥١ (مارس)

فارتفاع ثمن المعيشة يؤدى الى ارتفاع ثمن الانتاج و ثمن البيع .
فكيف نستغرب والحالة هذه أن يتجاوز سعر بعض المواد المغربية سعر

السوق العالمية وأن تزايد حاجة المغرب حاجة العملة الاجنبية •
وهكذا فإن الاتجاه المفروض على مبادلاتنا مع الخارج وكون ٧٠ ٪
من وارداتنا تأتي من فرنسا وتضامن الفرنك المغربى مع الفرنك الفرنسى كل
هذه الاعتبارات تسفر عن نتائج ملموسة وهى التضخم والغلاء وتحديد أنواع
المواد المغربية الصالحة للاصدار والقضاء على ما للمغرب من امكانيات لانشاء
صناعة حية •

* * *

السيطرة الاقتصادية

ان السيطرة الاقتصادية التى يكابدها المغرب بسبب الحماية لتظهر بارزة
عند درس حالة البؤس التى ترك فيها كل من الفلاح والمحترف المغريين •
وتتجلى تلك السيطرة فى شكل ليس أقل اثاره للدهشة عندما نلاحظ الاسبقية
المخولة لرؤوس الاموال الاجنبية فى جميع مرافق النشاط الاقتصادى

(١) الفلاحة والحرف

الفلاحة والاستعمار

منذ بداية الحماية صدر ظهير بتاريخ ٣١ أغسطس سنة ١٩١٤ أحدث بموجبه
نزع ملكية الفلاحين المغاربة لاجل المصلحة العمومية ثم صدرت مراسيم
أخرى عام ١٩٢٧ تعتبر نزع الملكية لاجل احداث أراضى الاستعمار من
المصلحة العامة •

ويستغل ٤٧١٠ من الاوربيين من بينهم ٤٢٠٠ فرنسى نحو المليون هكتار
من الاراضى السهلة الاكثر خصوبة وذلك من بين خمسة ملايين هكتار وان
٦٧ ٪ من هذه الضيع تتجاوز مساحتها ثلاثمائة هكتار
وقد عرف الفلاح المغربى نوعا آخر من نزع الملكية وهى انتزاع
الاراضى من أصحابها بواسطة تسجيلها فى ادارة المحافظة العقارية فتنتزع
من الفلاح أرضه التى تصرف فيها منذ أجيال سواء بسبب جهله اجراءات
التسجيل أو عدم قدرته على تحمل مصاريف الدعوة •

ويتسع نطاق الاستعمار الفلاحي بفضل المعونة الفعالة من الوجهة الفنية أو المالية فمن ضيع تجريبية الى حدائق أطفال الى حفر آبار الى رصف السواقي بالاسمنت الى احداث مراكز ماء كل ذلك نظم وانجز ليضمن للمعمر أحسن انتاج بأقل مايمكن من المشقة والمصاريف •
أما الاعانة المالية فانها تخول للمعمرين في أشكال مختلفة : منها منح التشجيع والاعفاء من الواجبات الجمركية المفروضة على الآلات الفلاحية المجبوبة من الخارج وتسليف الدولة اياهم قروضا هامة جدا وتمديد آجال الاداء الخ ...

ويكاد يكون جميع ما يتوافر بالمغرب اليوم من أدوات الاستغلال الفلاحي في ملك المعمرين •

وماذا أنجزت الادارة يا ترى لاعانة الفلاحين المغاربة ؟ لا شيء ••
فالفلاح المغربي يتخبط في بؤس فاحش ولا تزال الاراضي تغلج بواسطة أدوات بدائية هي غالبا عبارة عن قطع من الحشب
وبينما يبلغ انتاج الاراضي الاوربية ما بين ١٥ و ٣٠ قنطارا في الهكتار خلال السنوات الممطرة و ٨ أو ١٥ قناطير في سنوات الجفاف فان الحقول المغربية تنتج ما بين ١٠ و ٥ قناطير في السنين الممطرة ولا شيء في أعوام الجفاف ومن المحقق أن الاراضي الفلاحية آخذة في الضعف وتظهر في الميدان الفلاحي علامات الضعف ونقصان الانتاج علاوة على افتقار السكان البدو الامر الذي قد يؤدي بهم طبعا الى الخراب فيحقق ذلك رغائب المضاربين ومحتكري الاراضي •

ولن نضرب سوى مثل واحد لذلك وهو أن المساحات التي زرعها المغاربة سنة ١٩٣٩ بلغت ٦٤٥٠٠٠ هكتار ثم انحطت سنة ١٩٤٨ الى ٣٩٥٠٠٠ هكتار ومعدل مازععه المغاربة بين ١٩٤١ و ١٩٤٨ بلغ ٣٦٥٦٨١٥ هكتارا •
وبما أن هذا المحصول الضعيف لا يسد مصاريف الانتاج فان الفلاح المغربي كثيرا ما يضطر الى الالتجاء للسلف لشراء البذور بل انه يتنازل غالبا عن أرضه للمضاربين والمرابين وخلال مجاعة ١٩٤٥ كان الفلاحون يتنازلون عن أراضيهم على أساس قنطار من القمح للهكتارين •

واستفحلت الحالة فى بعض النواحي بسبب ما تفرضه الادارة من حجز استبدادى يجرّد الفلاح حتى من الزاد الضرورى لحياته وحياة ذويه وهكذا تكونت فى البادية طبقة من الناس انخفض مستوى معيشتهم وابتلوا جميعا بسوء التغذية ويبلغ اليوم عدد هؤلاء مليوناً ونصف مليون من بين ازيد من ثمانية ملايين من السكان فهؤلاء العمال الزراعيين الذين لا يتمتعون بحماية ما (كالحق النقابى والاقل الحوى والاعانات العائلية ٠٠) يستغلون بصورة غير انسانية مقابل أجرة مزرية لاتضمن ولا تغنى من جوع تراوح بين ٣٥ و ١٥٠ (٣٥-١٥ قرش) فرنكا فى اليوم .

فاذا علمنا أن سكان البادية يكونون أربعة أخماس مجموع سكان المغرب وأنهم يعيشون من محصول الارض ندرك مدى تقاعس الحماية فى هذا الميدان . أما تلك الجمعيات الاحتياطية الاهلية و « صناديق القروض الاهلية » فليس فى استطاعتها أن تؤدى خدمات مجدية للفلاحين لان مواردها تافهة وميدان عملها محدود وهى تحت تصرف الادارة مما يعدم فائدها بالنسبة للفلاح .

وفى عام ١٩٤٤ أحدثت الادارة « مناطق لتجديد الفلاحة » المقصود منها تضخيم انتاج اراضى الفلاح وتعويده على استعمال الآلات الميكانيكية . وهذه المناطق أنموذج لسوء التصرف اذ كلفت الميزانية المغربية منذ بداية التجربة ٢٨٠٠٠ ١٦٣٨٠ فرنك .

وقد أصبح الفلاح المحروم من استغلال أرضه عبارة عن مجرد عامل فلاحى فالمرشدون الفنيون بدلا من الاقتصار على توجيهه بتمكينه مما يحتاج اليه من آلات يقومون مقامه فى استغلال الارض وهكذا يجرّد الملاكون من اراضيهم فلا يقومون بعمل فنى صحيح ولا يستفيدون أية فائدة من حيث التكوين والنتيجة المحسوسة لهذه التجربة هى احداث ضيع تجريبية فى المغرب موسومة بالرفاهية تقصر عملها على قطع محدودة وتتخذها ادارة الحماية وسيلة للدعاية السياسية لتستر عن الرأى العام حالة البؤس والجهل التى تركت فيها الفلاحين المغاربة .

كانت الحرف المغربية قبل الحماية من أهم عوامل ازدهار البلاد .
غير أن انعدام حماية الانتاج في هذه الحرف واستيراد مواد مصنوعة أنزلا
ضربة قاسية بهذه الطبقة الاجتماعية الهامة
وتتجلى خطورة ذلك في أن عدد المحترفين كان يبلغ (حسب الاحصائيات
التي أصدرتها سنة ١٩٤٧ مصلحة الحرف والفنون المغربية) ١٦٠.٠٠٠ (ما بين
عمال وأرباب معمل) أى ثلث سكان المراكز الحضرية ويجب أن نضيف الى
هذه الطائفة طبقة عديدة من صغار التجار والسماسرة الذين يرجع نشاطهم
لهذه الحرف .

ولم يبدل أى مجهود لجعل انتاج الحرف ملائما للتطور الحديث فرؤوس
أموال أرباب الحرف غير كافية والادارة لم تفكر فى تأسيس هيئة للقرض
كفيلة بشراء آلات عصرية لهذا فان ثمن الانتاج لا يزال مرتفعا .
واجابة للمطالب المقدمة من طرف أرباب الحرف قررت الادارة الفرنسية
تأسيس بعض معامل التجربة عام ١٩٤٨ ولكن فى عام ١٩٥٠ كانت هذه المعامل
لا تزال لم تقم بأى نشاط ومما يجب أن يلاحظ ذلك القسط التافه الذى
تخصصه الادارة لمساعدة المحترفين ففى ميزانية ١٩٥١ يبلغ الاعتماد المخصص
لهذه المساعدة ١٠٥.٩٦٥.٠٠٠ فرنك ، نصفها يصرف لبناء مساكن للموظفين
الفرنسيين المكلفين بتسيير معامل التجربة .

وكثيرا ما يتلى أرباب الحرف بأزمات متوالية مزمنة . من ذلك ما وقع خلال
١٩٣٤ ر ١٩٣٥ و ١٩٣٦ ففضى بالبطالة واليأس على معظم المصانع الاهلية
المختلفة ومنذ ديسمبر سنة ١٩٤٧ حدثت أزمة أخرى .
وفى الحالة الراهنة تظهر مشاكل أخرى بسبب احتكار الاسواق الداخلية
من طرف الشركات الفرنسية التى تقضى على الحرف بمزاحمتها فى شراء
المواد الاولى .

ب) أسبقية رؤوس الاموال الفرنسية

ان سيطرة رؤوس الاموال الاجنبية على مختلف ثروات المغرب تتزايد

يوما فيوما ويشتد خطرها في بلاد تريد أن تتحصن ضد القيود الاجنبية وأن تكون لنفسها نظاما اقتصاديا يركز على المصلحة العامة وعلى مبدأ توزيع عادل للثروة الوطنية بين جميع الطبقات .

وفيما يخص الاستغلال المعدني لا يوجد سوى المكتب الشريف للفوسفات الذي يتمتع باحتكار يدر على الدولة المغربية موارد مهمة ويشغل معظم اليد العاملة المغربية ولكن هذا النوع من الاستغلال لا يزال استثنائيا . ومعظم المعادن الاخرى في يد شركات خاصة يراقبها ويستغلها مساهمون أجنب لا يؤدون للدولة المغربية سوى واجب تافه مع ضريبة حسب قيمة المواد المصدرة أما رؤوس الاموال المغربية فلا نصيب لها في هذه المعادن .

نعم ، ان الدولة المغربية تساهم بواسطة مكتب الابحاث والمساهمات المعدنية في رأس مال بعض الشركات الكبرى كشركة فحم أفريقيا الشمالية أو الشركة الشريفة للبتروول ، ولكن مساهمتها تتراوح بين ١٠ و ٣٠ في المائة ولا تتجاوز ٣٣ في المائة .

وفي معظم هذه الشركات الكبرى تساهم الدولة الفرنسية كالدولة المغربية بنسبة تتراوح بين ٢٠ و ٣٣ في المائة .

وتملك الدولة الفرنسية في شركات أخرى معظم الاسهم كالشركة الشريفة للبتروول التي كانت أسهمها في نهاية عام ١٩٤٧ موزعة كما يأتي :

الدولة الفرنسية	٥٥٨٨٩/٠
الدولة المغربية	٣٣٣٤١/٠

شركات واكتابات مختلفة ٧٧٠/٠

وهكذا فان ثلثي رأس المال المروج في هذه المرافق الاساسية للاقتصاد المغربي هو في ملك شركات أجنبية أو مساهمين غير مغاربة والحظ المخصص للدولة المغربية يعد مزريا اذا اعتبرنا أن هذه الدولة تساهم أولا بملكيتها للمعادن ثم بدفعها ثلث رأس المال نقدا .

وهذه الوضعية استفحلت منذ سنة ١٩٤٦ بما تفرضه الدولة الفرنسية من مساهمتها بنفس المبلغ الذي تساهم به الدولة المغربية .

ومنذ سنة ١٩٤٦ قدمت الإقامة العامة للقصر الملكي اقتراحا يرمى الى تعديل

نظام الرخص المعدنية الجارى بها العمل وكان هذا الاقتراح يهدف الى التنازل
للادارة الفرنسية عن حق تسليم الاذن بالتنقيب والاستغلال ، ذلك الحق الذى
هو من اختصاص جلالة السلطان والصدر الاعظم، وقد أجاب القصر باقتراحات
مضادة يطلب فيها اعادة النظر فى نظام المعادن كله وذلك بتمكين الدولة المغربية
من مساهمة كافية فى أرباح الشركات المرخص لها وبزيادة محسوسة فى
ضرائب الانتاج واحتفظ القصر بحق تسليم الاذن بالتنقيب ورخص الاستغلال
باتفاق مع السلطات الفرنسية طبقا للقوانين الجارى بها العمل الآن .

وقد استغلت الادارة الفرنسية حوادث فبراير سنة ١٩٥١ لتعرض على جلالة
السلطان - فى شكل انذار - عدة ظواهر منها الظهير المتعلق بالنظام المعدنى
بالمغرب .

٣- الميزانية والموارد الجبائية

ان توزيع المصاريف كما يتجلى كل سنة فى الميزانية المغربية يعطى أحسن صورة عن الصبغة العنصرية المنافية لمصالح الرُّن التى ترتكز عليها سياسة الحماية • فسواء فى الميدان الادارى أم الثقافى أم الاقتصادى أم الاجتماعى فان الفرق الواقع بين الاعتمادات المخصصة لارضاء حاجيات الاقلية الفرنسية والاوربية والاعتمادات المخصصة للمقاربة ليعبث على الاستغراب وقد لاحظنا ذلك فى مختلف أجزاء هذا العرض •

وقد أكد السيد أحمد الزيدى رئيس جامعة غرف التجارة والصناعة والحرف والمقرر العام لميزانية الحماية فى دورة نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٥٠ لمجلس شورى الحكومة قائلا :

« فلميزانية فى بلاد تحكم نفسها بنفسها حسب نظم ديمقراطية تكون معبرة عن ارادة الامة ومرآة للمسائل التى تهم الدولة ، وللجهود التى تبذلها لتحقيق حاجيات الشعب الاكيدة •

وان أهم مميزة للميزانية المغربية هو أنها تعبر قبل كل شئ تعبيراً واضحاً مدعماً بالارقام عن سياسة الحماية •

وان الذى يدرس الميزانية فى جميع جزئياتها لا بد له من أن يعتبر شيئاً أساسياً وهو أنه يوجد بالمغرب عنصران من السكان الشعب المغربى والجالية الاوربية • وان السياسة الاقتصادية والاجتماعية للحماية وبالتالى سياستها فى الميزانية توضح وتنفذ اعتباراً لهذين العنصرين •

الا أن نظام الحماية يريد التضحية بحاجيات الشعب المغربى المستعجلة الاولى ويقدم عليها حاجيات السكان الاوربيين •

وان درساً مجملًا لميزانية ١٩٥١ ليبين لنا بوضوح ملاحظته المقرر العام السيد الزيدى رئيس جامعة الغرف عند ما درس فصل المصاريف فى الميزانية العادية لسنة ١٩٥١ اذ استخلص الملاحظات الآتية :

المصاريف

بلغت المصاريف فى ميزانية سنة ١٩٥١ مبلغ ٣٧٧٨٣ مليون فرنك •

وبلغ مجموع المصاريف فى ميزانية التجهيز ٢٦٢٠٠ مليون •
وفى هذين البابين تخصص أهم المصاريف كما يلى :
الميزانية العادية :

١ (الديون العمومية ٣٩٣٤٧٩٧٠٠٠ من الفرنك أى ١٠٤ فى المائة
٢ (المصاريف على الموظفين :

أجور الموظفين ١٩٣٤٩٨٦٠٠٠ من الفرنك أى ٥١٢ فى المائة
أدوات الادارة ٨٣٠٩٣٤٣٠٠٠ من الفرنك أى ٢١٩ فى المائة
الاشغال الكبرى للتعهد - ٢٦٣٢٠٠٠٠ من الفرنك أى ٧١ فى المائة
٣ (مصاريف الاشغال الجديدة والتأثيث الاولى ٣٥٥٠٠٠٠٠ من
الفرنك أى ٩٤ فى المائة • المجموع فرنك ٤٧٧٨٣٠٠٠٠ من الفرنك
ميزانية التجهيز :

التجهيز الادارى ١٣٢٨٨٠٠٠٠ من الفرنك
التجهيز الاقتصادى ١٨٦٦٦٤٠٠٠٠ من الفرنك
التجهيز الاجتماعى ٦١٧٦٠٠٠٠ من الفرنك
مصاريف السلف ٢٩٠٠٠٠٠ من الفرنك

المجموع ٢٦٢٠٠٠٠ من الفرنك

والذى يلفت النظر قبل كل شئ أن سير مختلف ادارات الحماية يستغرق
٨٠٣ فى المائة من الميزانية الاعتمادية •
وان مصاريف الادارة لا زالت تتضخم باستمرار منذ سنة ١٩١٢ وخصوصا
منذ بضع سنوات كما يدل على ذلك البيان الآتى :
بيان تطور نفقات الموظفين

سنة ١٩٣٩ : ٥٥٦ مليون	سنة ١٩٤٨ : ١٠٥٦٩ مليون
سنة ١٩٤٥ : ٢١٠٠ »	سنة ١٩٤٩ : ١٤٥٦٢ »
سنة ١٩٤٦ : ٣٦٩٥ »	سنة ١٩٥٠ : ١٦٦٢٤ »
سنة ١٩٤٧ : ٦٧٦٧ »	سنة ١٩٥٠ : ١٩٣٥٠ »

وان السبب الاساسى فى تكاثر المصاريف هو تكاثر عدد الموظفين الذين

يتقاضون أجورهم من الميزانية • فخلال ١٢ سنة ، أى من سنة ١٩٣٩ الى سنة ١٩٥٠ ارتفع عدد الموظفين من ١٩١٤٥ الى ٤١٤٠ أى ما يزيد عن ١١٥ في المائة •
واليك الجدول الآتى لبيان نسبة المغاربة فى هذا الجيش من الموظفين :

الوظائف	الاجانب		المغاربة	بمجموع الموظفين	نسبة المغاربة من مجموع الوظائف فى المائة
	الفرنسيون	غيرهم			
الوظائف العليا	٣٨٣١	٦	٣٨٢	٣٢١٩	٩
الوظائف الرئيسية	٦١٦٢	٦	١٢٦٢	٧٤٣٠	١٦٫٩
الوظائف الثانوية	١٠٤٣٣	٤٢	٤٠٨٥	١٤٥٦٠	٢٨
الوظائف الوضعية	٥٢٣	٣٣	١٤٤١٦	١٤٩٧٢	٩٦٫٣
الموظفون المتعاقدون والمكلفون بمهام	٢٥٨	٦	٥	٢٦٩	١٫٨

وتبرر الادارة الفرنسية هذا العمل بأن هذا التطور طبعى وضرورى ، لان سير مختلف الادارات واتساعها يستوجب الزيادة كل يوم فى عدد الموظفين اعتبارا لتقدم البلاد الاقتصادى وحالتها الاجتماعية •

والواقع أن الادارة الفرنسية لها هدف آخر وهو توسيع ادارتها وتكثير عددها اعتبارا لسياسة الهجرة والاستيطان قصد تدعيم نظامها السياسى • فليست الوظيفة هى التى تستوجب الموظف فى المغرب بل الموظف هو الذى يحدث الوظيفة •

واليك القائمة الآتية لتروا أن بعض الادارات زادت فى عدد موظفيها بكيفية معقولة ، بينما ادارات أخرى زادت فيه بكيفية مدهشة :

سنة ١٩٣٨	سنة ١٩٥٠	
٤٨٣	٧٢٨	العدلية الشريفة والمخزن
٢٦٠٠	٥٥٨١	التعليم العمومى
٨٢٨	٢٠١٢	الصحة العمومية
١١١٢	١٩٤٦	الادارة الداخلية (ادارات المراقبة الفرنسية)

الادارة الداخلية (القوات المعاونة) ٣٣٥٨ ٩٢٠٢
الامن العام والجندرية ١٧٩٥ ٥٠١٧

ومما تقدم يتبين أن قوات البوليس (ادارة الامن العام والجندرية والقوات المعاونة) يبلغ عددها وحدها ١٤٢١٩ موظفا من مجموع عدد الموظفين الذين يتقاضون مرتباتهم من الميزانية وهو ٤١٤٥٠ وأن الدولة المغربية تصرف على هذه القوات ١٢٥٠٠٠ر ٤٣٠ر فرنك أى ما يقرب من ١٥ فى المائة مما يصرف على تسيير الادارات .

وان المتصفح لمصاريف أجور الموظفين يكشف عددا مدهشا من التعويضات الدائمة أو الطارئة بقطع النظر عن المرتبات الاساسية :

- تعويضات عن السكنى
- التعويضات المضافة للتعويضات عن السكنى العائلية
- التعويضات المضافة للتعويضات عن السكنى
- التعويضات المعروفة بالاضافة المغربية
- التعويضات عن المصاريف الاستثنائية للسكنى
- تعويضات لوازم العائلة
- التعويضات المؤقتة عن غلاء الاسعار
- تعويضات الاقتبالات
- تعويضات عن التخصص
- تعويضات عن الساعات الزائدة
- تعويضات عن الاشغال الزائدة
- تعويضات عن الوظيفة
- تعويضات عن ازدياد الاولاد
- تعويضات عن الصندوق
- تعويضات خاصة عن الاعانة العائلية
- تعويضات عن الرخص لاجل تبديل الهواء
- تعويضات عن السفر على طريق أسبانيا وذلك زيادة عن الاعتماد العام المتعلق بالرخص المنصوص عليه فى الباب ٢٤ .

وستصرف الميزانية فى هذه السنة ٢٥٠٠٠٠٠٠٠٠ من الفرنك على رجوع الموظفين الفرنسيين لاطوانهم وتوظيف آخرين وتنقلاتهم أثناء الرخص .
وتنص ميزانية سنة ١٩٥١ فى بابها المعنون بمصاريف طارئة على أنه سيصرف ما يقرب من ٦٠٠ مليون من الفرنك على مصاريف تنقل الموظفين والاعانات والمصاريف الطارئة المختلفة .

وتصرف ميزانية المغرب على أدوات الادارة ٨٣٠٩٣٤٣٠٠٠ فرنك أى ٢١٩ فى المائة من الميزانية الاعتيادية .
وتنص الميزانية فى بابها المعنون بمصاريف التآثيث والادوات العادية على أنه سيصرف ما يقرب من ٨٠٠ مليون فى شراء وتعهـد الادوات والانارة والتدفئة وحمل الادوات وشراء الورق وما الى ذلك .

» وان مصاريف الادارة على المسجورين اليوميين والخدمة الطارئة وغير ذلك من المصاريف المختلفة بلغت سنة ١٩٥٠ ما يقرب من ١١٢٣٨٨٦٠٠٠ فرنك .

» وهذا كما ترون . فآئن نحن من الدولة التى يشبهونها بالرجل النزيه والتى تصرف على الامة كأنها رئيس عائلة يدبر فيحسن التدبير ؟

» فالادارة زيادة على أنها وافرة العدد كثيرة التبذير خصصت لتوسعها من ميزانية التجهيز لسنة ١٩٥١ قدرا يبلغ ١٣٢٨٠٠٠٠٠ فرنك بقطع النظر عن ٣٠٠٠٠٠٠٠٠ من الفرنك المخصصة لهذا الغرض نفسه لفائدة ادارة الفلاحة فى باب التجهيز الاقتصادى .

ميزانية التجهيز الادارى

١٩٥١	١٩٥٠	١٩٤٩	١٩٤٨
١٣٢٨٠٨	١٤٥٢٠٢	١٤٥٢٠٢	٩٩٥ مليونا

» وان ما زادته بعض الادارات كالداخلية والجنـدرية والامن العام فى ميزانية تجهيزها الادارى ليدل دلالة قاطعة على نوع الادارات التى تريد الحماية تجهيزها أكثر ما يمكن .

<u>١٩٥١</u>	<u>١٩٥٠</u>	<u>١٩٤٩</u>	<u>١٩٤٨</u>	
				مليون
٢٢٩	١٦٠	٢٥٦	٢٣٥,٦	الداخلية
٢١٠	٢٨٨	٣٠٠	٢٤٥	الامن العام
١٣٣	١٤٤	١٥٠	٧٦,٥	الجندرية

« فهذه الادارات المختلفة تحظى بـ ٥٧٢ مليون من الفرنك لتجهيزها الادارى من ١٨٠٠٠٠٠٠ ١٣٢٨ فرنك المعد للتجهيز الادارى فى ميزانية ١٩٥١ أى ٤٣٨ فى المائة .

« ومن هذا القبيل ما هو منصوص عليه فى الباب ٢٥ المعنون بالنقل ، اذ ينص فيه على أنه خصص ٣٩٠٠٢٩٠٠٠٠ فرنك لشراء وتسيير سيارات الركوب بمختلف ادارات الحماية . وان تسيير سيارات ادارة الداخلية مثلاً سيكلف الميزانية ٧٥٥٠٠٠٠٠ فرنك وتسيير سيارات ادارة الامن العام والجندرية سيكلفها ٦٥٥٠٠٠٠ فرنك .

وأخيراً أذكركم بأنه منذ بضعة سنوات حملت ميزانية فرنسا ميزانية المغرب بغض المصاريف مع أن الادارات المعدة لها هذه المصاريف فرنسية . « ومن هذا القبيل النفقات العسكرية والاستراتيجية كاعتمادات المراقبة الاهلية والقوات المساعدة والجندرية والطرق الاستراتيجية . « وقد خصص فى القسم الثانى من الميزانية (فى المادة ١٣ من الباب العاشر) لنفقات « الدفاع عن المغرب » :

١٠٠ مليون لسنة ١٩٥٠

٢٠٠ مليون لسنة ١٩٥١ .

ولما تعرض المقرر العام لفصل مداخل الميزانية لسنة ١٩٥١ قال : « يتضح من تحليل حاجيات البلاد الرئيسية ومن مقارنتها بالنفقات المنصوص عليها فى مشروع ميزانية سنة ١٩٥١ أنه لا وجود لبرنامج للعمل يبنى على العقل والمنطق وتراعى فيه مراتب هاته الحاجيات حسب أهميتها ويتضح من ذلك أيضاً أن المصاريف لم تحدد حسب ما تقتضيه الضرورات الحيوية لتطور الشعب المغربى .

« وان دراسة الموارد المالية التي تستمد منها الميزانية المغربية حياتها
ستمكننا من معرفة أى عنصر من عناصر السكان يتحمل أفدح التكاليف المالية
جدول المداخل الاعتيادية

ينص الجدول التالى على مقررات المداخل الاعتيادية لسنوات ١٩٥٠ و ١٩٥١
١٩٣٨ مع مقارنتها ببعضها •

« وقد رتبنا المداخل على الابواب العادية الثلاثة :

• الضرائب المباشرة

• الضرائب غير المباشرة

• محصولات الاملاك المخزنية ومؤسسات الدولة ومداخل مختلفة •

الضرائب المباشرة	١٩٥١	في المائة	١٩٥٠	في المائة	١٩٣٨	في المائة
الترتيب والكلف	٣١٦٠		٣٠٨١			
ضريبة التجارة وضريبة					١٩٠	
التجارة الاضافية	٣٦٨٥		٣٣٧٤			
ما يقتطع من الرواتب	١١٠٠		١٣٠٠			
ضرائب مباشرة أخرى	٦٥٥٥		٥٦			
	٨٠١٠٥	٢١٥٣	٧٨١٨	٢٣٥٤	١٧٥٣	
الضرائب غير المباشرة						
حقوق الديون	١١٢٠٠		١٠٨٨٠		١٨٢	
الضرائب غير المباشرة	٤٠٢٠		٣٠٧١		٣٠١	
التسجيل وطوابع البريد	٢٨٥٠		٢٧٢٠		٥١	
محصولات الدخان	٣٩٠٠		٣٣٠٠		٦٤	
	٢١٩٧٠	٥٨١١	١٩٩٧١	٥٩٥٦	٦٠٤	٥٥٥٣
محصولات الاملاك						
ومؤسسات الدولة						
ومداخل مختلفة						
محصولات الاملاك	٦٣٩		٥٥٧		٢٠	
محصولات البريد والبرق						
والتليفون	٢٣٨٥		٢٠٣١٥٤١٠		٥٧	
محصولات الفوسفات	٢٨٠٠		١٧٨٢		٢٢٢	
محصولات مختلفة						
ومداخل امتثنائية	١٩٨٠٥٦٢		١١٨٦٥٢٧			
	٧٨٠٤٥٦٢	٢٠٥٧	٥٥٥٦٥٦١	١٦٥٧	٢٩٩	٢٧٥٤
	٣٧٧٨٥٥١٢	١٠٠	٣٣٣٤٥٠٦٨	١٠٠	١٠٩٣	١٠٠

« ان الذين سبقوني من المقررين قد نبهوا هم كذلك على طابع الحيف الذي تنسم به موارد الميزانية المغربية هذا الحيف الذي يظهر بوضوح من الجدول السابق حيث تحتل الضرائب غير المباشرة مكانا ممتازا بينما الواجبات التي تستخلص من الاملاك ومؤسسات الدولة ما تزال غير كافية .

« ولن يكون من العسير علينا أن نبرهن على أن الشعب المغربي هو الذي يتحمل عبء الضرائب غير المباشرة .

الضرائب المباشرة

« الترتيب - يستوعب الترتيب خمسي مقررات المداخل في باب الضرائب المباشرة ، ويكفي الرجوع الى الارقام التالية المتعلقة بميزانية سنة ١٩٤٩ لنرى النسبة التي يتحملها الفلاح المغربي من مجموع هذه الضريبة .

مجموع الترتيب لسنة ١٩٤٩ ٣٦٠٩٢٠٤٧٩٠ فرنك

(١) ما يؤديه الفلاحون (مغاربة) ٣٢٣٦٦٨٥١٨٨ فرنك

أصل الضريبة

الحرث ١٥٤٢٣١٠٤٣٥ فرنك

الاشجار ١٨٨٤٢١٧٠٥ فرنك

الحيوانات ١٤٧٧٩٢٠٠٨ فرنك

مجموع أصل الترتيب ٢٨٧٨٥٢٣١٤٨ فرنك

يسقط منه التخفيضات ١٩٥٠٦١٣٠ فرنك

الباقى ٢٨٥٩٠١٨٠١٨ فرنك

الترتيب المؤدى باضافة السستيمات ٣٢٣٦٦٨٥١٨٨ فرنك

(٢) ما يؤديه المعمرون (فرنسيون) ٣٧٢٥١٩٦١٠ فرنك

أصل الضريبة

الحرث ٣٠٣٧٢٠١٢١ فرنك

الاشجار ١٦٨٦١٧٨٧٧ فرنك

(١) الترتيب هو ضريبة الاعشاش المفروضة على الانتاج الزراعى وتربية الحيوان

الحيوانات

٦١٠٠٧٩٩٦٦٧ فرنك

مجموع أصل الضريبة

٥٣٣٩١٧٦٦٥ فرنك

تسقط التخفيضات

٢٠٣٨٥٢٣٣٨ فرنك

الباقى

٣٢٩٦١٥٣٢٧ فرنك

الترتيب المؤدى باضافة السنتيمات

٣٧٢٥١٩٦١٠ فرنك

وهكذا فان تسعة أعشار الترتيب يتحملها الفلاح المغربى •

وهناك حيلة تستعمل فى عرض هذه الاحصائيات وذلك بتقسيم مجموع ما

يؤدى عن ضريبة الترتيب فى كل قسم من القسمين (الفلاحين - المعمرين)

على عدد تواصل المقتطع فينتج عن هذه القسمة :

٢٠٥٣٧ فرنك

للفلاح بمعدل :

٣٣٩١٣ فرنك

للمعمر بمعدل :

ولكن هذين المعدلين ينبغي ان على تلبس ومغالطة لان القسمة على عدد

التواصل لا تعتبر أهمية الحرث أو الاشجار أو البهائم التى فرض عليها

الترتيب • وكثير من الفلاحين الذين يؤدون الترتيب ويدخل توصيلهم فى

القسمة يملكون أقل من هكتار •

نعم ، هناك طريقة أقرب الى الحقيقة تقتضى مثلاً - نظرا لكون الترتيب مبني

على أساس انتاج الفلاح - أن يقسم ما يؤدى عن الحرث على المساحة المحروثة

فى كلا القسمين

الفلاحون

المساحة المحروثة سنة ١٩٤٩ - ٣٦٤١٠٠٠ هكتار

١٠٤٣٥ ر ٣١٠٤٣٥ فرنك

أصل ترتيب الحرث

١٩٥٠٦١٣٠ فرنك

يسقط منه التخفيضات

١٠٤٣٠٥ ر ٨٠٤٣٠٥ فرنك

الواجب فى الحرث

فيكون معدل ما يؤديه الفلاح المغربى عن الهكتار المحروث ٤١٩ فرنك •

المعمرون

المساحة المحروثة سنة ١٩٤٩ - ٤٥٧٠٠٠ هكتار •

أصل ترتيب الحرث
ولن نسقط من هذا القدر جميع التخفيضات التي منحت للمعمرين في تلك السنة وهي المذكورة أعلاه لان قسما منها يتعلق بالترتيب المفروض على الاشجار وانما نسقط من أصل ترتيب الحرث نصفه الذي يرد للمعمرين على شكل (منحة تشجيع على الحرث بالوسائل الاوربية) بقطع النظر عن الاحوال التي تسمح فيها الادارة بمجموع الترتيب كما يقع عند حصول المعمر على انتاج القمح في الهكتار يقل عن ٨ قناطير •

فواجب المعمرين في الحرث للسنة المذكورة ١٥١٨٦٠ ر ٠٦٠ فرنك
ويكون معدل ما يؤديه المعمر عن الهكتار المحروث ٣٣٢ فرنك •
ويستنتج من مقارنة المعدلين أعلاه أن الفلاح المغربي يؤدي عن الهكتار المحروث أكثر من المعمر بنسبة ٢٤ في المائة •
واذا رجعنا الى سنتي ١٩٤٧ - و ١٩٤٨ وأجرينا نفس العمليات الحسابية وجدنا أنه أدى عن الهكتار المحروث

المعمر	الفلاح	
سنة ١٩٤٧	٣٥٣ فرنك	٣٠١ فرنك
سنة ١٩٤٨	٦٥٢ فرنك	٥٥٣ فرنك
ان هذا لظلم فادح خصوصا اذا تذكر الانسان الظروف التي يشتغل فيها الفلاح المغربي والنتائج الضئيلة التي يحصل عليها وقارن ذلك مع المحصولات الحقيقية التي هي أساس ازدهار مؤسسات المعمرين •		
وهكذا فان تخفيض ٥٠ في المائة من واجب الترتيب الذي يستفيد منه المعمرون لا يعادله ما كان ينتظر من زيادة في هذا الواجب لسبب وفرة الانتاج •		
فهو اذن منافع للمباديء الاقتصادية اذ لم ينتج عنه أي تحسن في مداخيل الترتيب كما أن تجربة ٣٨ سنة دلت على أنه لم يساعد قط على تعميم الاساليب الفلاحية الحديثة •		

والواقع أن هذا التخفيض عبارة عن امتياز يستفيد منه عدد ضئيل جدا من المغاربة ، بينما يشمل سائر المعمرين ، فيضاف الى ما يتمتعون به من المساعدات العديدة على حساب جمهور الفلاحين المغاربة •

والانصاف يقضى بأن هؤلاء أحق من غيرهم بالتمتع بهذا التخفيض ، نظرا لما يعانونه من الكلف وما يطالبون به من الاداءات غير الاعتيادية •

ومن الواجب أن نعترف بأن الادارة في الاخير لم يسعها أمام هذا الحيف الا منح الفلاحين المغاربة تخفيضا في الترتيب منذ سنة ١٩٥٠ وقدره ٣٣ في المائة وذلك بشروط من أهمها استعمال المحراث الاوربي • ولكن هل في استطاع جل الفلاحين المغاربة أن يقوموا بتلك الشروط ؟ ان هذا السؤال لم يخطر ولا شك ببال الادارة الفرنسية •

على أنه من الواجب تشجيع الفلاحين المغاربة لا سيما والكلفة والترتيب بقيا مدة طويلة الموردين الاساسيين في الضرائب المباشرة ، كما تدل عليه النسب الآتية :

نسبة الترتيب والكلفة من مجموع الضرائب المباشرة :

سنة ١٩٢٠ ٩٠ في المائة

سنة ١٩٣٩ ٧٣ في المائة

سنة ١٩٤٨ ٥٥ في المائة

سنة ١٩٥٠ ٤٠ في المائة

ومجموع ما يجبي من هاتين الضريبتين المفروضتين على البادية في تزايد مطرد •

واليكم تطور مداخيل الترتيب :

سنة ١٩٢٠ ٧٧ر٠٦١ر٨٥٣ فرنك

سنة ١٩٢٩ ١٢٥ر١٧٦ر٣٦٧ فرنك

سنة ١٩٣٩ ١٩١ر٩٦٣ر٧٢٣ فرنك

سنة ١٩٤٧ ٢ر٠٣١ر٤٠٠ر٠٠٠ فرنك

سنة ١٩٤٨ ٣ر٧٧٣ر٠٠٠ر٠٠٠ فرنك

تقدير سنة ١٩٤٩ ٣ر٦٠٩ر٢٠٤ر٧٩٠ فرنك

ولم يطرأ الانخفاض الملاحظ في النسب أعلاه الا منذ بضع سنوات بعد تأسيس الضريبة الاضافية للتجارة وضريبة الرواتب والاجور

الضريبة الاضافية للتجارة :

هى الضريبة المفروضة على أرباح المؤسسات التجارية والصناعية والمهن الحرة ويلاحظ تزايد فى نسبة مداخيلها من مجموع الضرائب المباشرة

سنة ١٩٤٤	٢٠٢٢٤١٠٠٠ فرنك
سنة ١٩٤٦	٣١٥٤٧٤٠٠٠ فرنك
سنة ١٩٤٧	٨٩٧٨١٨٠٠٠ فرنك
سنة ١٩٤٨	١٠٤٨٤٠٦٢٩٠٠٠ فرنك
سنة ١٩٤٩	٣٢٥٧٥٥٤٩٥٠ فرنك

وقد يقطن الباحث - عند النظرة الاولى التى يلقيها على نسب توزيع هذه الضريبة أن توزيع عبئها فيما بين المغاربة والاوربيين يقع على عكس ما هو عليه فى الترتيب اذ أنها وزعت سنة ١٩٤٩ حسب النسب الآتية :
على الأفراد

المغاربة	٣٠٨٦٣٣٦٦٤ فرنك أى ٥ و ٩ ٠/٠
الاجانب	٦٦٦٧٣٨٩٩٩ فرنك أى ٥ و ٢٠ ٠/٠
على الشركات	٢٨٧ ٢٢٨٢١٨٢ فرنك أى ٧٠ ٠/٠
المجموع	٣٢٥٧٥٥٤٩٤٠ فرنك

ويستفاد من المعلومات التى أدلى بها أمام لجنة الميزانية (القسم الفرنسى) فى يوليو ١٩٤٧ م • فورمون - مدير المالية اذ ذاك - أنه فى سنة ١٩٤٦ :
- ١٥ فى المائة من الضريبة الاضافية أدى من طرف أفراد مغاربة •
- زاد عدد الذين أدوا هذه الضريبة من المغاربة بمدينة الدار البيضاء وحدها ثمانية أضعاف ما كانوا عليه فى السنة التى قبلها حتى بلغ فيما يخص المغاربة ٣٣٠٠ مقابل ٥٠٠٠ أوروبى •

ولا بد من التنبيه الى أن الحظ الذى تؤديه الشركات - أى ٧٠ فى المائة - يشمل ماتؤديه مؤسسات الدولة كمكتب الفسفاط الذى دفع وحده سنة ١٩٤٩ عن الضريبة الاضافية ربع المجموع المتحصل من هذه الضريبة •
وعلى هذا فان القسط الذى تتحمله المؤسسات التجارية والصناعية الاوربية

من الضريبة الاضافية أقل بكثير مما يراد ايها المنا به .
وان الضرائب غير المباشرة تكون العبء الثقيل الذي ينوء تحته المستهلك
المغربى .

الضرائب غير المباشرة

يمكننا أن نقول ان أساس الضرائب غير المباشرة فى المغرب - باستثناء واجبات
التسجيل - يستخلص من المواد المستهلكة . فذلك فالمحتمل لها هو جمهور
الشعب وخاصة طبقة العمال والعائلات الكثيرة العدد . وأكثر المواد استهلاكاً
بالمغرب مما يستورد من الخارج هى بالخصوص السكر والشاي والنياب
القطنية والتوابل . فعند دخولها الى المغرب يؤدى عنها الواجب الجمركى ،
وكذلك عند الاستهلاك يؤدى عنها ضريبة ثانية .

ويتحمل عبء هذه الضرائب الشعب المغربى الذى يكون ٩٦ فى المائة من
مجموع السكان كما يتضح ذلك فى البيانات الآتية :
الواجبات الجمركية - يبلغ تقدير مدخولها لسنة ١٩٥١ : ١١٢٠٠ مليون

وفىها مدخول الواجب المفروض على البضائع المستوردة وقدره ١٠٠١٥٠ مليون
وتفيد احصائيات الواردات لسنة ١٩٤٩ أنه من بين مجموع الواردات
التي بلغت قيمتها ١٠٣٣٢١ مليوناً من الفرنك .
تبلغ قيمة موارد الاستهلاك ما يقرب من النصف وهو ٥١٤٦٣ مليوناً من
الفرنك فيها :

١١٨٤٦	مليوناً من الفرنك للسكر
٢٩٥٢	مليوناً من الفرنك للشاي
٤٨١٣	مليوناً من الفرنك للنياب القطنية
٣٨٨٢	مليوناً لبقية الاثواب .

أما الضرائب غير المباشرة فان موردها هو الواجبات المفروضة على المواد
المستهلكة . فمن مجموع ما قدر لهذه السنة وهو ٤٠٢٠ مليوناً من الفرنك
نجد ٢٤٧٠ مليوناً من الفرنك على السكر و ١٥٠ مليوناً من الفرنك على
التوابل .

وقد استورد المغرب سنة ١٩٤٩ من السكر ١٦٩٦٠٠ طن . وإذا علمنا أن معدل ما يستهلكه كل مغربي من هذه المادة الأساسية للتغذية عندنا يفوق ٢٠ كيلو في السنة (وتقول بعض الاحصائيات الرسمية أن هذا المعدل يبلغ ٢٨ كيلو) كان القدر الذي يستهلكه الشعب المغربي في السنة ١٦٠ ألف طن أى ٩٤ فى المائة مما يستهلك فى السنة .

« وتقدر قيمة ما استورده المغرب فى سنة ١٩٥٠ بنحو ١٥ مليارا من الفرنك فالميزانية تستفيد اذا من السكر .

— ١٥ فى المائة للديوانة وهو واجب الاستيراد أى ١٥٠٠ مليون

— ضريبة الاستهلاك ٢١٠٠ مليون

بل ٣٠٠٠ مليون اذا أصرت الادارة على فرض الضريبة على أساس نسبة ٢٠ فى المائة .

فيكون مجموع ما تستفيدة الميزانية (بقطع النظر عن مدخول ضريبة المعاملات) ٣٦٠٠ مليون أو ٤٥٠٠ مليون .

وهو مبلغ يفوق مدخول الترتيب يتحمله الشعب المغربى كما تقدم على نسبة ٩٤ فى المائة على الأقل .

نعم ، لقد أدرج فى الميزانية هذه السنة من جديد واجب الضريبة المفروضة على الكحول ويقدر له ٢٠٠ مليون .

المتحصل من التبغ

لقد أصبح مدخول التبغ والدخان أهم مورد من موارد الميزانية بعد السكر بسبب تكاثر استعماله فى الاوساط المغربية .

ويتجلى تزايد الاستهلاك فى الاحصاء الآتى :

القدر المستهلك سنة ١٩٣٩ ، ١٨٦٠٠٠٠ كيلو وقيمه ١٢٩ مليوناً .

والقدر المستهلك سنة ١٩٤٩ : ٢٩٤٤٠٢٢٢ كيلو وقيمه ٤٥٤٤ مليوناً

المقدر لسنة ١٩٥٠ : ٣٢٠٠٠٠٠ كيلو وقيمه ٥ ملايين .

ودفع للميزانية مما بيع سنة ١٩٤٩ : ٣٢٠٠ مليون أى أن ٧٠ فى المائة

من ثمن التبغ ترجع للميزانية .

وهذا القدر الذي تدفعه شركة التبغ للخزينة المغربية يشتمل على خف
الدولة في أرباح الشركة والضريبة المفروضة على ثمن التبغ ويقدر لسنة
١٩٥١ : ٣٩٠٠ مليون •



يتأكد من البيانات والاحصائيات أن الحظ الاوفر من موارد الميزانية غير
المباشرة يجبي من المواد التي تستهلكها نحن المغاربة بكثرة •
ولا يجبي من المواد التي تستهلكها المعامل والمصانع بالنسبة لما تقدم الا
الحظ اليسير • وفي مجموع المستوردات لا تتجاوز قيمة مواد التجهيز الصناعي
الخمس •

ولن أعرض لدراسة بقية موارد الميزانية وهي التي لا تجبي من الضرائب،
ويكفي أن ألاحظ ضآلتها بالنسبة لثروتنا الوطنية ، وأهمية الاملاك المخزنية
والمعادن وغيرها •

وسنحاول الآن بعد هذا التحليل أن نستخلص التوجيه الذي سير عليه
الادارة عند وضع مشروع مداخل الميزانية •

فهل نرى الادارة تسعى ليكون في مقدمة من يتحمل أعباء موارد الميزانية
أولئك الذين يربحون الارباح الطائلة ؟ وهل نراها تجتهد للوصول الى توازن
معقول بين مبلغ الضرائب وبين طاقة الذين تجبي منهم ؟

اشتهر نظام الضرائب في المغرب بكونه أخف نظام في العالم ، والحقيقة أن
أصل هذه السمعة يرجع الى التسهيلات التي يتمتع بها كبار الفلاحين وأصحاب
المؤسسات الرأسمالية الصناعية والتجارية - والاعلية الساحقة لهؤلاء
فرنسيون - وذلك بسبب اعفائهم من ضرائب عديدة لا وجود لها بالمغرب
كضريبة المداخل وضريبة ريع السندات وضريبة الرواج التجاري وضريبة
ارتفاع ثمن الاملاك العقارية وبعض الضرائب غير المباشرة المفروضة على
السندات •

أما الحقيقة عن فداحة الضرائب في المغرب فقد رأيناها في التحليل السابق
الذي تبين منه أن أربعة أخماس المداخل العادية تجبي من الضرائب وأن

العبء الثقيل منها محمول على الفلاحين والمستهلكين المغاربة •

اتنا لا ننكر أن المغرب متوقف على رؤوس أموال أجنبية تهاجر اليه سعيًا وراء فائدها، وتساعد في نفس الوقت على تطور البلاد الاقتصادي والاجتماعي ولكن هل من المعقول أو من مصلحة البلاد الاقتصادية أن يتحمل الشعب المغربي وحده القسط الاوفر من نفقات تجهيز يستفيد منه أصحاب رؤوس الاموال قبل غيرهم ؟

على أن هذا هو الواقع كما تبين من دراسة مشروع ميزانية سنة ١٩٥١ •

السيطرة الاجتماعية

(١) وضعية الطبقة العاملة

تنقسم الطبقة العاملة بالمغرب الى ثلاثة أقسام :

(أ) عمال المصانع ودور التجارة

(ب) عمال المشاريع الفلاحية •

(ت) عمال الحرف •

وازاء اليد العاملة المغربية يوجد بالمغرب عمال أوروبيون يمثلون أقل من ٥ في المائة من مجموع عمال المغرب •

وتعطى الاحصائيات الرسمية أرقاما تقل عن الحقيقة بكثير ويمكن أن نقدر عدد العمال الفلاحين المغاربة بأزيد من مليون ونصف مليون من بينهم ما يقرب من أربعمائة ألف من صغار الملاكين أما عمال المصانع والمتاجر والمناجم فإن عددهم يفوق ٤٠٠.٠٠٠

(٢) القوانين الاجتماعية والتأمين الاجتماعي

ان القوانين الاجتماعية ونظام التأمين الاجتماعي المطبقة في الساعة الراهنة في عدة أقطار ولا سيما بفرنسا وحتى ببلدان غير مستقلة مجهولة في المغرب •

والقوانين النادرة التي صدرت لتنظيم شروط العمل تبني في غالب الاحوال على الميز العنصري فبعض الحقوق الاجتماعية والاقتصادية التي تضمنها الادارة الفرنسية للعمال الاوروبيين محروم منها العمال المغاربة ، وعلاوة فان تلك القوانين الاجتماعية القليلة التي يتمتع بها العمال المغاربة (مدة العمل - العطلة الاسبوعية - الرخصة السنوية بأجرة) لا تطبق على العمال المغاربة في الفلاحة بل ان القوانين الاجتماعية التي يتمتع بها العمال المغاربة المشتغلون في المصانع والمتاجر لا يحترمها دائما المشغلون •

فان ادارة الشغل والشؤون الاجتماعية لم تحدث بالمغرب الا منذ أول يوليو سنة ١٩٤٧ وهي أصغر ادارة لا من حيث موظفيها ولا من حيث الاعتمادات المخصصة لها •

ففى مجموع الميزانية المغربية لسنة ١٩٥١ البالغة : ٣٧٨٩٨٠٠٠٠ ر. ٠٠٠
فرنك لم تحصل هذه الادارة الا على : ١٠٦٩٣٨٠٠٠ ر. ٠٠٠ فرنك أى ٢٨
فى المائة .

تفتيش العمل :

لا يوجد لمجموع المغرب سوى ثلاثين مفتشا للشغل يراقبون هل يحترم
المشغلون القوانين القليلة المتعلقة بحوادث الشغل وحفظ صحة العمال وتأمينهم
وهكذا فان القوانين الاجتماعية تبقى على قلتها غير مجدية فى حق العمال
المغاربة نظرا لقلّة عدد المفتشين ولانعدام التنظيم النقابى المغربى .

ب) النقابات المهنية

الاوربيون - يتمتع الاوربيون المقيمون بالمغرب وحدهم منذ ١٩٣٦ بحق
تأسيس نقابات مهنية طبقا للظهير المؤرخ فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣٦ الذى
يعترف لهم بهذا الحق ويضمنه لهم .
وينص الفصل الثانى من هذا الظهير على أن النقابات والجمعيات المهنية يمكن
أن تؤسس بين اوروبيين يشتغلون منذ سنة على الاقل فى منطقة النفوذ الفرنسى
بالمغرب فى نفس المهنة الحرة أو غيرها من الحرف المشابهة أو المهن الكاملة .
المغاربة - أما المغاربة فيمنع عليهم بموجب الظهير المؤرخ فى ٢٤ يونه سنة
١٩٣٨ الانخراط فى نقابات أوروبية أو حتى تأسيس نقابات فيما بينهم ،
وينص هذا الظهير على عقوبة المخالفين بالسجن والغرامة ولم يقع الغاء هذه
العقوبات الا فى سنة ١٩٥٠ .

والعمال المغاربة المشتغلون فى بعض المصانع والذين يتسامح فى انخراطهم
فى النقابات الفرنسية منذ سنة ١٩٤٦ فقط - هم دائما موضوع اضطهاد من
طرف البوليس والجند ومعرضون لانتقام رؤسائهم الذين لا يترددون فى
طردهم .

وينبغى التنبيه هنا الى أن الادارة الفرنسية قدمت مشروعا يرمى الى تخويل
العمال المغاربة باستثناء العمال الفلاحين منهم الحق النقابى ، ولكن لا يجوز

أن يحتلوا أكثر من خمسين في المائة من المقاعد في مكاتب الاتحادات والجامعات النقابية • أما الخمسون في المائة الأخرى فيجب أن يحتفظ بها للأوربيين • وقد قدم القصر الملكي مقترحات له ترمى إلى تحويل الحق النقابي لجميع العمال وحتى الفلاحين منهم وإلى إلغاء ما يتعلق بالمنع الرجوع لتشكيل المكاتب النقابية • وما هو التصريح الذي أدلى به جلالة الملك لوفد من العمال :

« انى أعلق أهمية عظيمة على منح جميع العمال المغاربة بدون تمييز الحق النقابي • أما اختيار المسيرين فينبغي أن يكون بحرية وبكيفية ديمقراطية بدون تمييز عنصري أو اعتقادي أو جنسي » • وليس في هذا مايعتبر عنصريا بل العنصرية هي ما يحتوى عليه مشروع الإقامة العامة التي تفرض خمسين في المائة على الأقل من الفرنسيين في مكاتب النقابات •

ت (الاتفاق الجماعى للشغل

ان الاتفاق الجماعى للشغل قد عرفه ظهير مؤرخ في ١٣ يوليو سنة ١٩٤٦ (مغير بظهير مؤرخ في ١٢ أبريل ١٩٣٩) بأنه « عقدة متعلقة بشرط اشتغال مستخدمين أو عمال أوربيين تبرم بين ممثلى طائفة مهنية من هؤلاء المستخدمين أو العمال وبين واحد أو عدة مشغليين يعقدون باسمهم الخاص أو ممثلى طائفة مهنية من المشغليين (الفصل الاول) •

وينص الظهير المذكور بوضوح على أن ذلك لا يخص سوى المستخدمين والعمال الأوربيين • أما العمال المغاربة فانهم لا يستفيدون من الاتفاقات الجماعية ، بل يضيف الفصل السابع والعشرون أن مقتضيات الاتفاق الجماعى لا تنطبق على الفلاحة وقد أوقف تنفيذ هذا الظهير •

ومنذ نوفمبر سنة ١٩٤٨ أعادت السلطات إلى الاجور حريتها وأقرت من جديد نظام الاتفاقات الجماعية ويرتكز هذا النظام على الظهير المؤرخ في ١٩ يناير سنة ١٩٤٩ الذى ينص على الوفاق والتحكيم الاجباريين • وينص هذا الظهير على أن الاضراب غير مشروع •

وفى حالة نزاع يعرض هذا النزاع على لجنة أقليمية أو مشتركة بين عدة نواح يعين رئيس الناحية أو مدير الشغل أعضاها الفرنسيين • وعند اختلاف اللجنة يعين المقيم العام حكمين فاذا استمر النزاع فعلى الحكمين أن يعينا حكما ثالثا •

وكل هذه الاحكام يمكن استئنافها أمام مجلس أعلى • وهذا القانون غير قابل للتطبيق عمليا لان الظهير نفسه ينص على أن مندوب العمال أو المسؤولين النقابيين هم الذين يجب أن يتفاوضوا فى شأن الاتفاقات الجماعية مع أرباب المعامل وبما أن الحق النقابى غير معترف به للمغاربة فمن المستحيل على أية جماعة من العمال المغاربة أن تتفاوض مع أرباب المعامل لان هؤلاء لا يعترفون لمثل هذه الجماعة التى يقابل مسعاهم غالبا بالرفض ، وكثيرا ما يطردون فى الحين من العمل •

والتوفيق والتحكيم مستحيلان كذلك لنفس الاسباب اذ أن السلطات ترفض التفاوض مع ممثلى العمال واذا ما أصر هؤلاء فان مصيرهم الاعتقال والعقاب بدون محاكمة •

الاتفاق النموذجى :

ونظرا لعدم وجود الاتفاقيات الجماعية فان العلائق بين العمال وأرباب المعامل تسوى بواسطة اتفاق نموذجى يقوم مقام الاتفاق القانونى العام • وهذا النظام يضمن نظريا تلك الفوائد الاجتماعية القليلة التى انتزعها العامل منذ سنة ١٩٣٦ ويعطى هذا النظام صاحب المعمل سلطة مطلقة على العامل فيخوله حق تغريم العمال وطردهم دون سابق اعلام لاجل خطأ يكون هو وحده الحكم فيه •

وهذا النظام لا يطبق كما هو الحال فيما يخص التشريع الاجتماعى كله ألا فى التجارة والصناعة ولا يحترم الا جزئيا فى المدن الكبرى التى توجد بها منظمات نقابية ويتوقف تطبيقه على حسن استعداد أرباب المعامل الذين لا سلطة للمفتشين عليهم وانما هم مكلفون باقناعهم لا باجبارهم •

ث) التعويضات العائلية

وتوزع تعويضات عائلية من صندوق التعويضات الاجتماعية المؤسس بظهير

مؤرخ في ٢١ أبريل سنة ١٩٤٢ وإلى سنة ١٩٤٧ لم تكن التعويضات العائلية تعطى إلا للعملة الاوربيين حسب عدد أبنائهم • أما المغاربة فانه لم يقرر لعائلاتهم أى شئ •

ومنذ يناير سنة ١٩٤٨ أصبح بعض طبقات العمال المغاربة فى المعامل التجارية والصناعية يتمتعون بتعويضات عائلية ، ولكن هذه التعويضات لا تتجاوز أربعة أطفال على الأكثر بينما لا يوجد حد فيما يخص الاوربيين ويلاحظ نفس الميز العنصرى فى قيمة التعويضات العائلية •

والعامل المغربى بعيد عن أن يتقاضى نفس التعويضات التى يتقاضاها العامل الاوربى عن نفس العدد من الاطفال وهكذا فالى سنة ١٩٥٠ كان العامل الاوربى يتقاضى عن أربعة أطفال : ٢٠٠ فرنك ، بينما لا يتقاضى العامل المغربى عن نفس العدد سوى الف فرنك فقط •

ومنذ سنة ١٩٥٠ وضع تشريع جديد لا ينصف العامل المغربى الا ظاهرا ذلك أن التعويضات العائلية تزيد أو تنقص بحسب نسبة الاجرة • غير أن العامل المغربى لا يتقاضى كما سنرى - حتى لو كانت له نفس ما للاوربى من أهلية أجرة مساوية لاجرته •

وفى المجلس الادارى الذى يشرف على صندوق الاعانة الاجتماعية يكون الاعضاء المغاربة أقلية دائما أمام الاعضاء الاوربيين الذين لا يمثلون مع ذلك سوى أقلية من العملة •

وها هو مثال حديث لتوزيع التعويضات العائلية وهو يتعلق بشركة الحافلات فى مدينة الرباط عاصمة المغرب الادارية • فهذه الشركة التى تراقبها مصالح البلدية وتعينها لا تتخرج من خرق مبدأ المساواة فى الاجور عند تساوى الكفاءات وفيما يلى مجموع التعويضات العائلية الممنوحة لسائقي الحافلات :

السائقون المغاربة

السائقون الاوربيون

٣٦٤	٥٧٩٠	لولد واحد
١٤٠٤	١١٠٣١	لولدين
٢١٠٦	١٦٨٠٦	لاولاد ٣
٢٨٠٨	٢١٥٤٣	لاولاد ٤
٣٥١٠	٢٦٩٦٣	لاولاد ٥
٤٢١٢	٣١٩٦٣	لاولاد ٦
٤٩١٠	٣٦٩٦٣	لاولاد ٧
٥٦١٢	٤١٩٦٣	لاولاد ٨

يتجلى من هذا الجدول أن السائق المغربي لا يمنح عن ثمانية أطفال إلا ٥٦١٢ فرنكا أى مبلغا أقل مما يمنحه السائق الاوربى عن طفل واحد • على أنه لا يوجد ما يبرر هذه المعاملة المبنية على الميز العنصرى نظرا لكون العمال بدون استثناء خاضعين لشروط واحدة للاستخدام •

فهل من فائدة فى النص على أن الحافلات التى تقل المغاربة فى الاحياء الوطنية تدر على الشركة من الارباح مبلغا أعظم بكثير مما تدره الحافلات التى تقل الاوربيين فى الاحياء الاوربية المزودة بعربات أفخم وأريح •

ج (الأجور

والكتاب العام للحماية هو الذى يحدد باختياره الحد الأدنى لاجور العمال حسب سن العامل وجنسيته ورتبته المهنية والمنطقة التى ينتمى اليها ويلحق العمال المغاربة غالبا بالاقسام التى تكون أجورها أدنى الاجور • فلا يطبق اذن المبدأ القائل بتعادل الاجور عند تعادل العمل • فأجور العمال الاوربيين تفوق أجور العمال المغاربة • وأجور الرجال أعلى من أجور النساء • وأجور العمال الفلاحين المغاربة أدنى من أجور جميع أنواع العمال • وفى المدة المتراوحة بين سنة ١٩٣٨ و سنة ١٩٥١ - مارس - ارتفعت نسبة

الزيادة العامة في الاسعار من ١٠٠ الى ٢١٧٩ •
وان الجدول الآتي يبين تطور الاجور والاسعار والقدرة الشرائية :

السنوات	الاسعار	الاجور	القدرة الشرائية
١٩٣٨	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٤٥	٣٩٨	٣٧٠	٩٣ في المائة
١٩٤٦	٥٧٧	٤٠٧	٧١ »
١٩٤٧	٨٥٦	٥٣٠	٦٢ »
١٩٤٨	١٥١٥	٨٢٨	٥٤ »
١٩٤٩	١٩١٢	٨٧٠	٤٥ »
١٩٥٠	١٨٢٥	٩٥٠	٥٠ »
١٩٥١	٢١٧٩	١٠٩٥	٥٠ »

وهكذا فان القدرة الشرائية لا تزال أقل من ٥٠ في المائة مما كانت عليه سنة ١٩٣٨ •

ولا تعطى الاجور المذكورة الا للعمال الذين يشتغلون في المعامل التجارية والصناعية • والعمال المغاربة المنتمين لهذا القسم لا يتمتعون كلهم بهذه الاجور •

ح (العمال الفلاحون

أما حالة العمال الفلاحين المغاربة فانها من أسوأ الحالات • فأجور العمال لا تسمن ولا تغني من جوع والقوانين الاجتماعية منعدمة وشروط الحياة كلها بؤس •

الاجور المطبقة :

السنوات	الاجور اليومية
١٩٤٤	بين ٢٠ و ٢٥ ف
١٩٤٥	بين ٢٠ و ٢٥ ف

بين ٢٠ و ٣٥ ف	١٩٤٦
بين ٣٥ و ٤٥ ف	١٩٤٧
بين ٣٥ و ١٠٠ ف	١٩٤٨
بين ٣٥ و ١٠٠ ف	١٩٤٩
بين ٣٥ و ١٥٠ ف	١٩٥١-٥٠

• أما أجور النساء فانها لا تكاد تتجاوز الخمسين فرنكا .
ولم تفكر الادارة الفرنسية الا منذ شهر سبتمبر سنة ١٩٥١ فى انشاء هيئة
لتحديد الأجر الأدنى للعمال الفلاحين المغاربة وهذه الهيئة التى ليست سوى
هيئة استشارية - الكلمة الاخيرة ترجع للادارة الفرنسية - لا تحتوى على شئ
عن العمال الفلاحين وهكذا فان الاجر الأدنى يحدد هذه المرة أيضا حسب
مصلحة المعمرين الفرنسيين .

ومن البديهي أن الطبقات العاملة ستبقى فريسة لسوء التغذية ومعرضة
للأمراض بهذه الاجور التى لا تكفل لهم الاقل الحوى والتى تخفض كثيرا من
قيمة قدرتهم الشرائية .

وخلال الحرب الاخيرة صارت حالة هذه الطبقات أفجع وأشد نظرا للميز
العنصرى الواقع فى توزيع الاربع عشرة مادة الحيوية المقتنة . فبينما كان
للاوربيين الحق فى جميع هذه المواد لم يكن للمغاربة الحق الا فى خمس منها .
وحتى الصابون الذى هو مادة ضرورية لحفظ الصحة لم يكن يوزع
بالتسوية بين المغاربة والاوربيين .

• وكان نفس الميز العنصرى ملحوظا فيما يخص الملابس .
بل أن هذا الميز الجائر كان موجودا حتى بين الاطفال المغاربة والاطفال
الاوربيين .

أما الحوامل من نساء المغاربة فانهن لم يكن يتقاضين أية زيادة ، بينما كانت
المرأة الاوربية لها زيادة فى المواد الغذائية والملبوسات .

مدة العمل :

يجبر العمال الفلاحون على الاشتغال ما بين ١٠ الى ١٢ ساعة فى اليوم .

العمل الاجبارى :

وفى أغلب النواحي يلزم العمال الفلاحون بالخدمة عند المعمرين والا تعرضوا للفرامة والسجن زيادة على الاشغال الشاقة المنظمة طوال أربعة أيام والتي يجبر عليها كل فلاح مغربى سنويا .

القوانين الاجتماعية :

ولا يوجد أى تشريع اجتماعى عند العمال الفلاحين فيما يخص مدة العمل والعطلة الاسبوعية والاجازة السنوية بأجرة والحوادث الطارئة والاتفاقات الجماعية .

فالمعمر هو الحاكم بأمره فى عماله فلا يؤدى لهم الا أجرة مزرية زيادة على أنه يحتفظ بهم تحت سلطته المطلقة وذلك بمساعدة الادارة الفرنسية .

د (قمع العملة

وكما أن العمال المغاربة محرومون من الحق النقابى فهم كذلك محرومون من حق الاضراب فكلما قام العمال المغاربة باعتصاب تضامنا مع زملائهم الاوربيين فان الادارة الفرنسية لا تتردد فى استخدام أعز سلاح عندها وهو القمع البوليسى والعسكرى ، وهذا هو ما وقع فى شهر أبريل من سنة ١٩٤٨ فى مناجم الفوسفات بخريبكة حيث ألقى القبض على نحو عدة مئات من العمال المغاربة على اثر قيامهم باضراب فطردت عائلاتهم من منازلها ووقع نفس هذا فى شهرى مايو ويونيه من عام ١٩٤٨ فى مناجم الفحم بجرادة حيث طرد عدة عمال مغاربة وزج بهم فى غياهب السجن وكذلك وقع خلال شهر أغسطس سنة ١٩٥٠ بآسفى (فيما يخص الصيادين) وفى شهر ديسمبر سنة ١٩٥٠ بفضالة .

وفى ميدان التأمين الاجتماعى لا تنطبق تلك القوانين القليلة الجارى بها العمل الا على العمال الاوربيين فى معظم الحالات وفى النصوص التشريعية تصريح بهذا الميز وان المشتغلين يطبقون ذلك ولو لم ينص عليه القانون .

٢ (الصحة العمومية

وفما يخص ما قامت به فرنسا بالمغرب فى ميدان الصحة العمومية يمكن

التأكيد بأنه بعيد عن القيام بالحاجيات الصحية علاوة على أنها نظمت وحققت
بكيفيات مختلفة حسب عنصر السكان من أوروبيين ومغاربة •

(أ) الميز العنصرى

فهذه الاعمال عنصرية فى جوهرها لان ما أنجز منها للفرنسيين أوسع وأكمل
مما أنجز للمغاربة •

ويتجلى الميز كذلك فى ميزانية الصحة العمومية بين المستشفيات الفرنسية
والمستشفيات المغربية ، وها هو مثال يصور الروح المسيطرة على هذا التوزيع •

توزيع قرض ١٩٣٢

(الجريدة الرسمية رقم ١٠٢٧ - فاتح يوليـو ١٩٣٢)

المدين	المستشفيات الفرنسية	المستشفيات المغربية
مراكش	٤ ٠٠٠ ٠٠٠ فرنك	٥٠٠ ٠٠٠ فرنك
فاس	٤ ٠٠٠ ٠٠٠ فرنك	٨٠٠ ٠٠٠ فرنك
مكناس	٥ ٠٠٠ ٠٠٠ فرنك	٥٠٠ ٠٠٠ فرنك
المجموع	١٣ ٠٠٠ ٠٠٠ فرنك	١ ٨٠٠ ٠٠٠ فرنك

(ب) عدم الكفاية

الاعتمادات (١)

بلغت ميزانية الصحة العمومية بالنسبة للميزانية العامة ما يلى :

١٩٤٧ = ٥٨ فى المائة

» ٦٤ = ١٩٤٨

» ٥٦ = ١٩٤٩

(١) التقرير العام المقدم الى مجلس شورى الحكومة خلال شهر ديسمبر
سنة ١٩٥٠

» ٥٨ = ١٩٥٠

» ٥٩ = ١٩٥١

فالصحة العمومية ليست اذن مما تهتم به ادارة الحماية أشد الاهتمام ، ففي الاقطار التي مر على التجهيز الصحي فيها عدة سنوات تتراوح ميزانية الصحة فيها بين ١٥ و ٢٠ فى المائة بالنسبة للميزانية العامة العادية .

الاطباء

لم يكن لدى ادارة الصحة العمومية عام ١٩٥٠ أكثر من ٢٠٠ طبيب ، أى طبيب واحد لكل ٤٥ ألف نسمة وذلك فى المدن .
أما فى البادية فطبيب واحد لكل ١٢٠ ألف من السكان .
ومما يلاحظ بازاء هذين المائتين من الاطباء يوجد ١٤ ألف من البوليس .

المستشفيات والمصحات

من بين الاربعة والثمانين مستشفى وعيادة المذكورة فى التقارير الرسمية يجمل أن نبين أن هناك ٦٥ عيادة وأربعة مستشفيات للأوربيين و ١٥ مصحة ومستشفى للمغاربة .

ومن بين السبعة آلاف سرير الموجودة الآن يخصص الثلث منها للأوربيين . وهذه المستشفيات المخصصة للمغاربة هى على قلتها خالية فى معظمها من الأدوات ، سيئة التنظيم بالنسبة للمستشفيات المخصصة للأوربيين واستعمال الحصر بدل الاسرة فى المستشفيات المغربية لا يخلو من مغزى .

أما فى ميدان مقاومة السل فاذا استثنينا مستشفى ابن احمد المزود بنحو مائة سرير ومستشفى وادزم الخاص بالاطفال المغاربة فليس هناك أى مصحة للعناية بالمرضى . أما مصحة آزرو فهى خاصة بالأوربيين وانها لحالة خطيرة اذا علمنا أن السل يفتك بالاوساط المغربية السيئة التغذية فتكا ذريعا . وفى الدار البيضاء سجلت عام ١٩٤٦ : ١٣٥٠ من الوفيات بهذا الداء فى الوسط الاسلامى ، وقد أسفر الفحص الطبى الذى أجرى أخيرا بالدار البيضاء عن النتائج الآتية :
المدينة القديمة : ٤٤٦ فى المائة من السكان فيهم بواذر السل - عين الشق : ٣٨٢ فى المائة - دور القصدير بكارير سنترال : ٤١٨ فى المائة - ابن مسيك : ٣٦٤ فى المائة .

ان الاحصائيات الرسمية المذكورة المتعلقة ببعض الامراض الشائعة بالمغرب قد تكون خالية من المعنى لانها لا تخص سوى التسع عشرة مدينة التى توجد فيها بلديات بينما ثمانية أعشار سكان المغرب بدو ولا شك أن سكان البادية الذين لا يعتنى بصحتهم عناية مجدية تشيع فيهم الامراض والوفيات أكثر مما فى المدن .

ولا وجود فى البادية لطب اجتماعى ولا لحفظ صحة عمومية ولا فردية ولا علاج عملى رغم سوء التغذية عند سكان البادية ورداءة المعيشة الشئ الذى يتولد عنه أنواع من الامراض .

ولم يكن فى البادية عام ١٩٥١ سوى ١٦ مصحة متنقلة و ٢٠٩ قاعة للعيادة وان الوقاية بدائية جدا غير ناجعة نظرا لانعدام مراكز صحية وقلة الموظفين . والحالة تزداد خطورة فى سنوات الجفاف اذ تقتك الاوبئة بأهل البادية فتكا ذريعا فقد هلك من جراء المجاعة والوباء عام ١٩٤٥ أزيد من مليون من المغاربة . وحتى فى المدن المجهزة بالمراكز الصحية تتضرر الاحياء الآهلة بالسكان من عدم كفاية الوقاية الصحية .

وان أرقام المواليد والوفيات التى أصدرتها عام ١٩٤٨ المصالح الرسمية الفرنسية فى خصوص التسع عشرة مدينة التى فيها بلديات تسفر عن نتائج سيئة .

نسبة الوفيات عند الاوربيين : ١,٥٢ فى الالف وعند الاطفال منهم ٨٤,١ فى الالف .

وعند المغاربة تبلغ نسبة الوفيات ١٥,٠٨ فى الالف وعند الاطفال ٢٨٣,٦٠ فى الالف .

وهذه الارقام تظهر بوضوح النتائج المحصل عليها فى الوسط المغربى وفى الوسط الاوربى وهى تدل على أن وفيات الاطفال المغاربة أكثر جدا وذلك فى الحواضر التى توجد فيها عدة مصالح طبية .

فماذا تقول ياترى فى البوادي التى لا يوجد فيها مستشفيات ولا مصحات ؟ واذا أردنا أن نحدد قيمة الاعمال الفرنسية فى الميدان الصحى يكفى

أن نلاحظ أن المغرب هو القطر الذي تتفاحش فيه وفيات الاطفال أكثر من غيره وبعده قطر سيرايلون الخاضع لحماية الانجليز بنسبة ١٨٢ في الالف (١) وارتفاع نسبة هذه الوفيات بالمغرب يكفي وحده للحكم على عمل فرنسا في هذا الميدان اذ أن نسبة وفيات الاطفال أصدق دليل على حالة السكان الصحية أما ما يؤكدونه من أن عدد سكان المغرب ازداد بثلاثة أضعافه منذ الحماية فلا صحة له .

فالارقام المتعلقة بالمدة المتراوحة بين ١٩١٢ و ١٩٣٦ أرقام مريبة نظرا لكون معظم جبال الاطلس ومجموع الجنوب المغربي كان اذ ذاك يقاوم الاحتلال ولم يمكن القيام باحصاء رسمي الا في شهر مارس ١٩٣٦ . ومن المهم أن نعلم أن احصاء سكان المغرب تم بموجب أساليب فاسدة لان الاحصاء لم يقع حسب نشرات فردية ولكن حسب تقديرات تقريبية أو تصريحات جماعية .

وأخيرا فان انعدام الحالة المدنية بالنسبة لمعظم المغاربة يجرّد التقديرات المتعلقة بازدياد عدد السكان من كل طابع جدى ومن الملاحظ أن الحالة المدنية لم يبدأ اجراؤها اجباريا الا سنة ١٩٥٠ الا أن ذلك كان قاصرا على الموظفين والمستخدمين الذين لهم حق الحصول على تعويضات عائلية أما ازدياد السكان الفرنسيين فانه لا يقع بسبب ارتفاع عدد المواليد بالنسبة لعدد الوفيات كما تدل على ذلك البيانات الآتية :

تكاثر عدد السكان الاوربيين بالمغرب

١٩٤٦	=	٣٠٥ ٠٠٠	نسمة
١٩٤٧	=	٣٣٢ ٠٠٠	»
١٩٤٨	=	٣٥٠ ٠٠٠	»
١٩٤٩	=	٣٨٠ ٠٠٠	»
١٩٥٠ (يوليو)	=	٤١٠ ٠٠٠	»

ذلك أن فرنسا فتحت أبواب الهجرة الى المغرب منذ سنة ١٩١٢

(١) حسب المعلومات المتعلقة بالصحة العمومية في الاقطار غير المستقلة (الموجز التحليلي رقم ٥٩٢ المؤرخ ٦ أغسطس سنة ١٩٤٨)

وأغلب المهاجرين الاجانب يشجعون على الاستيطان نهائيا في المغرب بسبب ما يحصلون عليه من طرف الادارة الفرنسية من امتيازات وتسهيلات • ولا يزال العمل جاريا بهذه السياسة الرامية الى تثبيت أقدام الاجانب في المغرب وبلغ عدد الذين يردون على المغرب من المهاجرين الفرنسيين ٤٠٠٠ في الشهر (١)

٤) حالة السكنى

ان مشكلة السكنى من أعقد المشاكل بالمغرب والذين لم يروا الاماكن القذرة التي تسمى أحياء القصدير لا يمكنهم أن يشعروا بالحالة المنافية للانسانية التي يعيش عليها مئات الآلاف من المغاربة • والميزانية العامة لسنة ١٩٥١ لم تخصص أى اعتماد لسكنى المغاربة ومع ذلك فقد رصدت سبعمائة مليون لمصاريف التجهيز •

وقد أسس عام ١٩٤٢ المكتب الشريف للسكنى الذى رأى أن الاهتمام أولا بسكنى الاوربيين هو أشد استعجالا فانصرف لهذه المهمة طوال عامين اثنين ولم تتر الادارة الفرنسية الا عام ١٩٤٤ أن الوقت قد حان « للقيام بشئ » أيضا « لفائدة سكنى المغاربة على أن دور القصدير كانت موجودة قبل الحرب الاخيرة وكان وجودها يثير حينذاك مشكلة خطيرة جدا •

وفيما يلي لائحة البناءات المنجزة أو التى هى فى طور الانجاز قبل ١٩٤٢

سكنى الاوربيين = ٢ ٣٨٠ مسكنا

سكنى المغاربة = ٦ ١١٣ »

وقد كلف بناء ٢٣٨٠ مسكنا للاوربيين اعتمادات قدرها ٢٥ ٩٠٠ ٠٠٠ ٣

فرنك بينما لم يستهلك بناء ٦ ١١٣ مسكنا للمغاربة سوى ١٩١ ٩٠٠ ٠٠٠ ٢ فرنك •

فيكون على ذلك ثمن بناء المسكن الواحد

للاوربيين : ١ ٥٠٠ ٠٠٠ فرنك

(١) ويلاحظ ان الادارة الفرنسية تشجع الهجرة السرية ، من ذلك أن أفواجا من المهاجرين البرتغاليين نزلت بسواحل المغرب خصوصا بالرباط ، والمحاكم التي خولها القانون السلطة لطرد هؤلاء المهاجرين ، اكتفت بفرض غرامات طفيفة عليهم ، مع السماح لهم بالمقام بالمغرب ، وهؤلاء المهاجرون سيصبحون يوما ما فرنسيين من جراء نظام التجنس ••

للمغاربة : ٣٥٠ ٠٠٠ فرنك

ويجب أن نلاحظ أن مشكلة السكنى لم تحدث عند الجالية الاوربية الا منذ عام ١٩٤١ نظرا لهجرة الاوربيين الى المغرب وتجلب ادارات الحماية عددا متزايدا من موظفي فرنسا حتى فيما يخص الوظائف التي لا تستلزم أى اختصاص وفى دور التجارة والصناعة التي لها صبغة عمومية أو شبه عمومية أو خاصة يقضى العمال المغاربة الاختصاصيون عن المناصب المهمة لفائدة القادمين الجدد وأن تطور عدد أفراد الجالية الاوربية بالمغرب لشاهد بذلك

فبينما لم يكن يبلغ عدد أفرادها عام ١٩٤٦ سوى ٣٠٥ ٠٠٠ اذا بها ترتفع فى شهر يوليو من سنة ١٩٥٠ الى ٤١٠ ٠٠٠

أما فيما يخص المغاربة فان مشكلة السكنى مفاجئة اليوم لان الادارة الفرنسية لم تهتم بها الا مؤخرا •

وان عدد سكان أحياء القصدير حسب الاحصاءات الرسمية يبلغ منذ عام ١٩٤٥ : ٣٠٠ ٠٠٠ شخص • وتوجد اليوم أحياء قصديرية حول جميع المراكز الحضرية فى الدار البيضاء وحدها يوجد خمسة أحياء يحتوى أحدها وهو حى ابن مسيك على نحو ٦٠ ٠٠٠ نسمة

ويدلنا ذلك على سعة وخطورة مشكلة سكنى المغاربة وذلك بصرف النظر عن حالة المدن المغربية العتيقة التي تكاثر فيها العمال المغاربة الذين يرزحون تحت أعباء نفقات السكنى ويعيشون أكداسا فى أكواخ موبوءة •

السيطرة الثقافية

وضعية التعليم

كتب م. كوليز عام ١٩٣٠ يقول :

عند امضا عقد الحماية وجدنا أنفسنا أمام حالة واقعية اذ وجدنا أمامنا بفاس جامعة القرويين التي زودت دول الاسلام الافريقية طوال عشرة قرون بقيادة الفكر والتي لا يزال فيها سبعمائة طالب مغربي يتخصصون فى القضاء أو العدالة كما وجدنا أيضا فى الحواضر والبادى عددا كبيرا من الكتاتيب القرآنية يمدّها السلطان والاقواف أو مطلق الناس بما تحتاج اليه .

نعم وجدنا أنفسنا أمام مجموعة زاهرة بديعة من المدارس كبرى وصغرى تعمل تحت ظلال الاحياء الحضرية أو تحت خيام المداشر . (كوليز فى كتابه « حمايتنا ص ٢٥٨-٢٦٨ ») .

وهكذا كان المغرب مجهزا بنظام للتعليم خاص بنشر الثقافة العربية الوطنية ويضمن تكوين الموظفين الضرورىين لادارة البلاد ولم يكن هذا التعليم الواسع الانتشار يتطلب سوى مجهود لتجديده كما كانت الادارة المغربية نفسها لا تحتاج الا الى تحوير يجعلها مطابقة لمقتضيات العصر .

غير أن سياسة الحماية تجلت فى ميدان التعليم فى شكل حرب منظمة ضد الثقافة الوطنية وفى شكل تنظيم تعليم عصرى يرمى قبل كل شىء الى تكوين موظفين فرنسين فى الميدانين الادارى والفنى وأعاون مغاربة ثانويين .

١ (محاربة الثقافة الوطنية

ان المدارس التى تنشر الثقافة العربية والتى بقيت من النظام الوطنى القديم تلاقى حربا من طرف السلطات الفرنسية التى تعرقل تطورها لاجل صبغتها الوطنية مع أن هذه المدارس خاضعة لمراقبة المخزن ولا تستمد مواردها الا من أداءات آباء التلاميذ أو اعانات جلالة الملك أو الاوقاف غير أن أسانذتها يضطهدون غالبا من طرف ادارة المراقبة الفرنسية التى يؤدى بها استبدالها الى اقبال بعض هذه المدارس .

والرسالة الرسمية الآتية تلقى ضوء كافيا على الاسلوب الذي تستعمله الادارة الفرنسية قصد الاستيلاء على المدارس الحرة واقصاء الموظفين الذين لا يخلصون لها .

فيكيك ١٠ أغسطس سنة ١٩٥١

دائرة فيكيك رقم ٣٣١

الموضوع : النفقة على مدرسة رناكة

رئيس دائرة فيكيك الى حضرة رئيس ناحية وجدة

بناء على رسالة ادارة المعارف التي وجهتم لي وبناء على ما طلبته شفويا من م . كونيو (مدير التعليم الاهلي) خلال زيارتي له في شهر يوليو الفارط انهي لعلمكم فيما يلي المبالغ الضرورية لاداء أجور الموظفين بمدرسة رناكة للسنة الدراسية المقبلة :

المدير	$12 \times 15000 = 180000$	فرنك
١٥ مدرسا	$12 \times 7500 = 90000$	(كذا)

المجموع = ١ ٣٠٥ ٠٠٠ فرنك

ومن جهة أخرى فان الاستحواذ على المدرسة يستوجب اقضاء المدير الحالي علال بن بوعزة وتعويضه بالسيد العربي دادى الذى هو مخلص لنا . وقد اقترح على صاحب السعادة الصدر الاعظم قبوله الا أن الصدر لم يجب بعد . ومن المظنون أنه لن يجيب . وفى هذه الحالة أكون من اللائق أن يتأخر هذا التعويض المقترح الى ما لا نهاية له ؟ ألا يكون من اللائق انتهاز الاستعداد الذى تبديه اليوم الجماعة مالكة المدرسة دون أن تنتظر رجوعها مرة أخرى ؟ اذ لا يبعد ذلك من جانبها فى العاجل أو الآجل . ونظرا للبطء الذى يديه المخزن فان اقضاء علال بن بوعزة يمكن اتخاذه بقرار فى الجلسة التى سيعقدها الباشا الذى هو موافق على ذلك وبطلب من الجماعة مالكة المدرسة . وهذا الاجراء يكون بمثابة موافقة على اقضاء علال بن بوعزة لا على تعيين المدير الجديد الذى هو متوقف على موافقة الصدر أو نائبه . ورغم ذلك يظهر أنه ينبغى الاستغناء عن هذه الموافقة .

وهاكم على سبيل المثال جملة التدابير المتخذة ضد بعض المدارس الحرة
خلال سنة ١٩٥١

الامكنة	اقفال المدارس	اضطهاد الاساتذة والمؤسسين والمتبرعين وأعضاء المجالس الادارية
اتزر أزرو أكوليم أكادير برشيد بركنت بركان بوعرفة بنى ملال تاليوين تازة تندراة	اقفال مدرسة اقفال ثلاث مدارس احتلال المكان وهدم مبنى مدرسة حولت الى اسطبل	اعتقال مدير نفى مدير وأعضاء الادارة نفى مدير نفى مدير اعتقال مدير نفى المدير والاساتذة نفى المدير الى الصحراء نفى المدير وأستاذين نفى المدير وأعضاء الادارة اعتقال المديرين ونفى التلاميذ اضطهاد المدير والاساتذة وآباء التلاميذ اعتقال مؤسس اعتقال أحد المديرين اعتقال مدير نفى مدير نفى المدير والاساتذة اعتقال الاساتذة نفى مدير واعتقال أستاذ اعتقال ونفى مدير - اعتقال ٨ من الاساتذة وأعضاء الادارة
الجديدة الرباط الرماني مراكش مكناس عين اللوح فاس فيكيك	مدرسة أفرغت بالقوة	
قصر أولاد سليمان قصر معين قصة تادلة سيدي بنور شتوكة	سحب اذن فتح المدرسة اقفال مدرسة اقفال ثلاث مدارس اقفال مدرستين	نفى المدير وأفراد الادارة اعتقال مدير اضطهاد ونفى المديرين والاساتذة والتلاميذ اعتقال المديرين والاساتذة
وجدة		

وان مجرد التفكير في مشروع بناء مدرسة أو فتحها يعتبر من لدن الادارة

الفرنسية عملا محرما مستوجبا لاشد العقوبات • من ذلك أنه في أوائل يوليو اعتقل عدة مغاربة بتينغر بناحية وارات لانهم التمسوا الاذن في بناء مدرسة وبعد أن قضوا ثلاثة أشهر في السجن صدر الامر بنفيهم • وكثيرا ما تعارض الادارة الفرنسية حتى في انشاء مدارس حرة جديدة كما حدث عام ١٩٤٧-١٩٤٨ في ميدلت وتفلت والعيون (١) وفيكيك والحمام وزرهون •

بل هنالك ما هو أدهى فان الادارة الفرنسية تعارض في اصلاح أساليب التعليم من ذلك صدور ظهير مؤرخ في ١١ ديسمبر ١٩٣٧ يلزم المدارس الحرة بالاقصاء على تعليم المواد الآتية : (الفصل الاول)

- تعليم القرآن واللغة العربية والكتابة بها
- تعليم مبادئ النحو والفقه الاسلامي
- تلاوة الكتب الدينية والمحفوظات الموجودة في نفس الكتب
- الاخلاق والواجبات نحو العائلة •

فمنع بذلك حتى الحساب الذي كان مقررا في برنامج المدارس التقليدية الاكثر تأخرا وينص على اقفال كل مدرسة يخبر المفتش بأنها تعلم موادا أخرى غير المواد المنصوص عليها في القانون

وهذه السياسة لا تولى أى اعتبار لارادة الشعب المغربي وملكه اللذين هما مصممان العزم على تكوين الشبيبة المغربية تكوينا يلائم في آن واحد الثقافة الوطنية ومقتضيات العصر • وعدد تلاميذ المدارس التي تنشر التعليم العربي شاهد بهذا الطموح ففي عام ١٩٤٤ قدرها م. كابريل بيو وكان اذذاك مقيما عاما بالمغرب بـ ٢٥٠٠٠٠ (٢) وقد اتخذ عدد من هذه المدارس مظهرا عصريا وجدد أساليب التعليم رغم ظهير ديسمبر ١٩٣٧ والعراقل المتزايدة التي يلاقيها من الادارة وذلك بفضل التأييد المادي والادبي الذي تحظى به هذه المدارس

(١) راجع تقريرا رسميا لمجلس شورى الحكومة (القسم المغربي دورة فبراير ويوليو سنة ١٩٤٨)

(٢) راجع الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٩ ديسمبر ١٩٤٤ - ونلاحظ أن عدد تلاميذ المدارس التي أسستها ادارة الحماية والتي أساسها اللغة الفرنسية لم يكن عدد تلاميذها يتجاوز اذذاك ثلاثين ألفا ••

من جلالة السلطان سيدي محمد وبفضل الجهود المستمرة التي تبذلها مختلف طبقات الشعب المغربي .

(٢) مدارس الحماية

أن ادارة التعليم العمومي التي كانت منوطة بموظف مخزني قد جعلت منذ سنة ١٩١٤ (بمقتضى ظهير خامس أغسطس ١٩١٤) تحت اشراف موظف فرنسي يخضع عمليا للمقيم العام ويقوم وحده بتسيير جمع المدارس التي أسستها الحماية أما مندوب الصدر الاعظم في التعليم فقد أصبح منذ سنة ١٩٤٧ يستشار مبدئيا في القضايا التي تهم المواد الاسلامية في المدارس الخاصة بالمغاربة وبما أن هذه المواد قد جعلت في الصف الثاني وأن المدارس المخصصة للمغاربة هي نفسها ثانوية في نظام التعليم التي أحدثته فرنسا بالمغرب يمكن القول بأن الادارة الفرنسية هي وحدها المسؤولة عن توجيه التعليم بالمغرب وعن النتائج التي يؤدي إليها .

التوجيه السياسي :

ان اتجاه ادارة التعليم العمومي قد امتاز منذ بداية الحماية بالصبغة التي أعطيت للغة الفرنسية التي تعتبر اللغة الوحيدة في الثقافة والتعليم .

ويظهر هذا الاتجاه السياسي في المناهج الدراسية والخصص ومواد الامتحان في ميدان التعليم المغربي وهو يتجلى في تفاهة - ان لم نقل انعدام - المكانة التي تخول للثقافة الوطنية

ففي المدارس المسماة بالمدارس الفرنسية البربرية والمنشأة في بعض المراكز بالبادية يحظر تلقين اللغة العربية طبقا لمبادئ السياسة البربرية التي ترمي في ميدان التعليم حسب عبارات م . كودفروا دومينين (١) نفسه الى وعزل السكان ، بكيفية اصطناعية « كذا » مع الاجتهاد في تقريبهم اليها في ميدان تقاليدهم « ٢ » .

(١) في أطروحة الدكتوراة حول عمل فرنسا بالمغرب في ميدان التعليم (جوتنر ١٩٦٨)

(٢) نذكر بأن المغربية يستعملون في الدارجة الى جانب اللهجة العربية الدارجة لهجات بربرية تشبه اللهجات الفرنسية ، غير أن لغة الثقافة هي دائما اللغة العربية وحدها

ويحدد نفس الكاتب الطابع السياسي الذي تتسم به نفس المدارس فيقول :
« ان المدارس البربرية تمتاز بطابع سياسي وأدبي بارز جدا فقد جعلت
تحت اشراف مصلحة الاستعلامات (هي التي تسمى الآن بإدارة الداخلية)
لتعنيها في مهمتها وهي عبارة عن آلات مسخرة للدعاية الفرنسية ولمحاربة كل
ما هو مضاد لفرنسا .»

« وتوجه هذه المدارس البربرية اتجاهها فرنسا لذلك وقع اقضاء اللغة
العربية والقرآن اقضاء كلياً منها .
« ان اللغة الفرنسية - لا اللغة البربرية - هي التي يجب أن تسد مسد
اللغة العربية كلغة متداولة وكلغة حضارة (ص ١١٩-١٢١)

ب (عدم جدوى مدارس الحماية :

وعلاوة على كون التعليم المخصص للمغاربة من طرف ادارة التعليم هو
تعليم يتجه اتجاهها مضادا للروح الوطنية فانه تعليم ناقص عقيم .
فهو يتسم بطابع التفرقة وذلك بتقسيم المدارس تقسيماً مضراً بها (ستة
أنواع في السلك الابتدائي) وتنوع المناهج وعدم تماسكها الامر الذي يؤدي
الى نتائج مضرة بالنسبة لعدد التلاميذ المنصوص عليها في الاحصائيات
الرسمية .

من ذلك أنه لم يرشح لشهادة الدروس الابتدائية في شهر يونيه ١٩٥٠
سوى ٢٢١٨ مغربياً بادخال مرشحي المدارس الحرة ولم ينجح من هؤلاء
المرشحين سوى ١١٨٤ تلميذاً غير أن هؤلاء الناجحين لا يقبلون في الفصل
السادس الا بعد اداء امتحان الدخول الذي لم ينجح فيه هذه السنة سوى ٥٧٩
تلميذاً و٧٥ تلميذة .

ويجب أن نلاحظ أن عدد التلاميذ الذين سجلت أسماؤهم في فاتح أكتوبر
١٩٥٠ بلغ ١١٤٤٠٧ فيما يتعلق بالتعليم الابتدائي والثانوي الخاص بالمغاربة
المسلمين (تقرير حول التعليم العمومي مقدم لمجلس شوري الحكومة في دورة
نوفمبر وديسمبر ١٩٥٠)

وفي عام ١٩٤٨ - ٤٩ لم يكن عدد تلاميذ المدارس الثانوية الاسلامية

سوى ١٩١٥ فى المائة من مجموع تلاميذ التعليم الاسلامى •
وتنقسم المؤسسات الثانوية المخصصة للمغاربة كما يلى :
خمس مؤسسات للذكور واثنان للاناث لم تكن تتجاوز فى سنة ١٩٤٩ -
١٩٥٠ مستوى الفصل الثالث باستثناء مدرسة مولاي يوسف بالرباط والمدرسة
الثانوية الادريسية بفاس اللتين تؤديان الى القسم الاول للبكالوريا ويرجع هذا
العقم الى فساد نظام التعليم المغربى وعدم كفاية المعلمين والوسائل المالية •
وهذا العقم يتنافى مع النتائج الملموسة المحصل عليها فى معاهد التعليم
المخصصة للاوربيين •

ت (التعليم الاوربى :

ان التعليم الذى يطلق عليه اسم التعليم الاوربى هو تعليم مشابه للتعليم
الجارى به العمل فى مدارس فرنسا وبالرغم من كون هذا التعليم ينفق عليه
من ميزانية الدولة المغربية فقد بقى مخصصا زمنا طويلا للفرنسيين وباقي
الاجانب وبعض الاسرائيليين ولم يقع التخفيف من الشروط الخاصة لقبول
التلاميذ المغاربة الا فى اوائل سنة ١٩٤٦ اثر اجتماع لجنة التعليم فى شهر
يوليو سنة ١٩٤٦ •

ان ١٩٨ مدرسة ابتدائية اوربية (من بينها ١٨ اولية للاطفال) التى كانت
موجودة بالمغرب فى شهر ديسمبر ١٩٤٩ تحتوى على سلك ابتدائى كامل
وتنشر تعليميا موحدا وتتجلى جدواها فى النتائج الآتية :
أ (نجح فى شهادة الدروس الابتدائية ١١٦٩ تلميذا فى يونيه ١٩٤٩
من بين ٣٩٧٠٤ من التلاميذ الابتدائيين •

ب (نجح فى امتحان الدخول الى السادسة فى الليسيات والمدارس
الثانوية فى كل من دورتي يونيه و اكتوبر عام ١٩٤٩ : ١٤٧٤ تلميذ •
أما المعاهد الثانوية البالغ عددها خمسة عشر فانها تهيب للبكالوريا الفرنسية
بقسميها الاول والثانى وتضم عددا من التلاميذ تبلغ نسبته ٢٥ فى المائة من
مجموع تلاميذ التعليم الاوربى (١٢٢٠٢ من بين مجموع يبلغ ٥١٩٠٥ تلميذا
بتاريخ نوفمبر ١٩٤٨)

وحظ المغاربة في هذه المدارس ضئيل جدا ففي عام ١٩٥٠ لم يتجاوز عدد المغاربة ٣٨٠١ تلميذا من بين ٦١١٢٩ تلميذا في المجموع : منهم ١٨٦٧ مسلما و ١٩٣٩ اسرائيليا .

التعليم الفني :

ويوجد نفس الفرق بين التعليم الفني الاوربي الذي يراد به تكوين عمال اختصاصيين وبين التعليم الفني المغربي في المدارس الصناعية . وكان عدد التلاميذ في هذين النوعين من التعليم يوزع بتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٧ على الشكل الآتي :

التعليم الاوربي : ٣٠٣٤ تلميذا من بينهم ٢٨٣ مغربيا .
التعليم المغربي : ١٦٦٧ تلميذا من بينهم ٢١٥ من غير المغاربة .
والى القارىء على سبيل المثال نتائج هذا التعليم الفني عام ١٩٥٠ :
عدد الناجحين في مختلف الشهادات الصناعية والفنية

الناجحين		غير المغاربة	نوع الشهادة
المغاربة	الاسرائيليون		
٠	١	٣٠	البروفى لصناعى
١٥	٢	٧٠	البروفى التجارى (القسم الاول)
٠	١	١٧	البروفى التجارى (القسم الثانى)
١٦	٢٨	٢٧٩	الكفاءة الصناعية
٠	٠	٥	البروفى المهنى
١	٠	١٣	البكالوريا الفنية (القسم الاول)
٠	٠	١٠	البكالوريا الفنية (القسم الثانى)
٦	٩٠	٢٧	شهادة التعليم الصناعى

والى تاريخ أكتوبر ١٩٤٥ كانت مختلف المدارس الصناعية أو الفنية ملحقة حسب نوع تلاميذها ودرجاتهم أما بمصلحة التعليم الاوربي الابتدائى والثانوى

(١) راجع تقرير التعليم العمومى المقدم الى مجلس شورى الحكومة فى دورة نوفمبر - ديسمبر ١٩٥١

وأما بمصلحة التعليم الاسلامى وكان من المأمول نظرا لتركيز مختلف المعاهد فى مصلحة واحدة ، ونظرا لحاجيات البلاد الملحة أن يجدد نظام التعليم الفنى على أسس منطقية من حيث الفائدة والعدد •

غير أن مختلف أنواع المعاهد احتفظت مع الاسف بميزاتها الاصلية •

وهكذا فالى جانب تعليم صناعى وفنى أوربى منسجم يتلاءم مع مقتضيات الاقتصاد العصرى لا تزال نجد فيما يخص المغاربة المسلمين مدارس بدوية ، ومدارس صناعية تلقن لتلاميذ صغار لم يتجاوزوا بعد الطور الابتدائى مبادئ الفلاحة أو الحرف التى لا يستفيدون منها أية فائدة ولا تحتوى أية مدرسة ثانوية اسلامية على قسم فنى مشابه للأقسام الملحقة بالمعاهد الثانوية الاوربية •

فلماذا لا يشترط فى كل تعليم فلاحى أو فنى الحصول على القسم الابتدائى ؟ ولماذا لا يزال يمنح تلاميذ المدارس الصناعية الاسلامية شهادات صناعية ليست لها سوى قيمة بسيطة فى ميدان التشغيل ؟ (١)

ث (اعتمادات الميزانية

والى حد السنين الاخيرة كان من السهل الانتباه الى هذه السياسة العنصرية بمجرد تصفح ميزانية التعليم اذ كانت اعتمادات التعليم الاوربى والمغربى تسيطر كل منهما على حدة •

فنحن نجد مثلا فى المدة المتراوحة بين سنة ١٩٣٤ وسنة ١٩٣٨ أى فى العهد الذى لم يكن لادارة الحماية أن تتعلل لاشتغالها فى اقرار الامن بالمغرب ولا

السنة	التعليم الاوربى	التعليم الاسلامى
١٩٣٤	١٣٦ ٥٧٢ ٥٦	٩٥٠ ٣١٠ ١٩
١٩٣٥	٣٥٠ ٩٢٨ ٥٦	٣٩٠ ٠٠٦ ١٨
١٩٣٦	٦٩٠ ٩٤٣ ٤٨	٣٩٠ ٢٨٠ ١٥
١٩٣٧	٠٠٠ ٣٤٠ ٥٤	٢٣٠ ٩٩٦ ١٧
١٩٣٨	٦٨٠ ٩١٦ ٥٥	٦٧٠ ١٨٥ ٢١

(١) تقرير ميزانية التعليم العمومى المقدم الى مجلس شورى الحكومة فى دورة نوفمبر - ديسمبر ١٩٤٩

بحالة الحرب (٢)

أما اليوم فإن الاعتمادات تسطر دون بيان كيفية توزيعها ولكن الاحصائيات الاخيرة والنتائج المذكورة أعلاه تبين أن التعليم المنظم بالمغرب من طرف الحماية الفرنسية كان وما يزال نظاما عنصريا في جوهره .

مشروع ميزانية سنة ١٩٥١ (مقدرة بملايين الفرنك)

المصالح	الموظفون	المواد	المجموع	القدر المائوي بالنسبة لميزانية التعليم	اعتمادات البناء الجديدة	قدرها المائوي بالنسبة لمراقبة ادارة المعارف
المصالح المركزية التعليم العالي والمصالح الملحقة به	٦٨	١٨	٨٦	١٧١٢		٠١٠
التعليم الاوربي :	٨٤	١٤٩	٢٣٣	٤٩٩٤	٢٣٢	٨٥٠٠
(١) الثانوي	٨٣٦	١٠٢	٩٣٨	١٩٧١٨	١٣٢	٤٥٥٥
(٢) الابتدائي	٨٩٠	٩٣	٩٨٣	٢٠٨٣	٥٥٥	١٩٧١٤
التعليم الفني	٢٩٣	٧٦	٣٦٩	٧٧٨٢	٤٦٥	١٦٥٠٣
التعليم الاسلامي	١٥٦٠	٣٦١	١٩٢١	٤٠٧٧١	١٤١٨	٤٨٥٩٠
التعليم الاسرائيلي	(١)	١٨٩	١٨٩	٤٥٠٠	٩٥	٣٥٢٨
المجموع	٣١٣١	٩٨٨	٤٧١٩	١٠٠٥٠٠	٢٧٩٠٠	١٠٠٥٠٠

واذا أردنا أن ندرك كيف توزع هذه الاعتمادات بين مختلف أنواع التعليم بالنسبة الى عدد تلاميذ كل عنصر من عناصر السكان وجب أن نبحث عن معدل ما يصرف عن كل تلميذ .

فلنتخذ كأساس لتقديرنا عدد التلاميذ المسجل في أكتوبر ١٩٥٠ :

ففي التعليم الابتدائي والثانوي الاوربي : ٥٣٧٥٩ تلميذا .

(٢) راجع الجرائد الرسمية للحماية ويوجد نفس الميزن العنصرى في اعتمادات بناء المدارس الجديدة فمن ذلك أنه في مشروع القرض لسنة ١٩٣٢ خصصت للبناء : ٦٧٦ ٠٠٠ ١٥٣٥ فرنك مقسمة كما يأتى :
للتعليم الاوربي ٩٩ مليوناً وللتعليم الاسلامي ٤٥ مليوناً فقط
(١) أما الموظفون بالمدارس الاسرائيلية فانهم يتقاضون أجورهم مباشرة من الرابطة الاسرائيلية

وفى التعليم الفنى (يوجد من بينهم ٣٠٠١ من غير المغاربة) : ٣٤٤١ تلميذا
 وفى التعليم الابتدائى والثانوى المخصص للمغاربة : ١١١٥٠٦ تلميذا •
 ويستثنى من هذه المقارنة كل من التعليم العالى والتعليم الاسرائيلى •
 فاذا اعتبرنا ما ذكر كان المصروف السنو عن كل تلميذ :
 ٣١٤٢٥ فرنكا فيما يخص التعليم الابتدائى والثانوى الاوروبى •
 ١٠٧٢٣٦ فرنكا فيما يخص التعليم الفنى •
 ١٦٧٩٠ فرنكا فيما يخص التعليم الابتدائى والثانوى الاسلامى •
 واذا رجعنا الى معدل المصروف السنوى لسنة ١٩٥٠ وجدنا أنها تبلغ فيما
 يخص كل تلميذ :

• ٣٣٠٠٠ فى التعليم الاوروبى

• ٧٠٠٠٠ فرنك فى التعليم الفنى

• ١٨٠٠٠ فرنك فى التعليم الاسلامى •

وهكذا فان ما ينفق على التعليم الاوروبى بالنسبة لما يصرف على التعليم
 الاسلامى دليل واضح على ما تبذله ادارة المعارف من جهود فى فرعى التعليم (١)
٣ (التعليم الحر

وتلاحظ هذه الصبغة العنصرية حتى فى ميدان التعليم الحر العصرى الذى
 يرتكز حتما على تعليم الفرنسية والذى هو وحده المسموح به من طرف ادارة
 المعارف التى تخضعه لمراقبتها فهنا تنهج الادارة سياسة الميز حتى بين المغاربة
 أنفسهم •

وبينما توجد عند الجالية الاسرائيلية المغربية مدارس حرة تابعة للرابطة
 الاسرائيلية (تحتوى بتاريخ أول أكتوبر سنة ١٩٥٠ على ٣٠٢٦٩ تلميذا بادخال
 التلاميذ المسجلين فى المدارس الرسمية وتبقاضى من الميزانية المغربية اعانة بلغت
 فيما يخص سنة ١٩٥١ : ١٧٢١٥٦٠٠٠ فرنك) اذا بأغلبية المغاربة لا يوجد
 لديهم سوى ست مدارس ابتدائية من هذا النوع لانكاد تحتوى على أكثر من
 ٢٠٠٠ تلميذ (٢) •

(١) تقرير ميزانية التعليم المقدم الى مجلس شورى الحكومة فى دورة
 نوفمبر - ديسمبر ١٩٥٠
 (٢) ولغاية تاريخ ١٩٤٣ لم تكن توجد سوى مدرسة حرة عصرية
 واحدة مأذون لها منذ سنة ١٩٣٤ •

ولم تفكر الادارة فى منح اعانات للمدارس الحرة العربية الخاضعة لمراقبة المخزن والتي تضم كما تقدم أغلبية التلاميذ المغاربة (٢٥٠٠٠٠٠ تلميذ) ولم تمنح هذه المدارس اعانة قدرها خمسون مليون فرنك الا بعد الحاح من طرف المخزن ومجلس شورى الحكومة بمناسبة تحضير ميزانية سنة ١٩٥٠ • وقد رفعت هذه المنحة عام ١٩٥١ الى ٧٥٠٠٠٠٠٠ فرنك ولكنها لم توزع لغاية هذا التاريخ - سبتمبر - نظرا لمعاكسة الادارة الفرنسية التي تسعى فى التدخل فى عملية التوزيع لتمكن من استثناء بعض المدارس التي تريد أن تقضى عليها •

ويحظر جميع الاكتابات لاعانة هذه المدارس وحتى التبرعات الدينية تصبح اجرا ما ان كان المقصود منها تسديد عجز هذه المدارس الحرة (١)

٤ (التعليم واعداد الموظفين المغاربة

فهذا المجهود الذى يبذله الشعب المغربى لنشر الثقافة الوطنية واعداد الموظفين الذين تحتاج اليهم البلاد بعيد من أن يحظى برعاية الادارة الفرنسية وتشجيعها مع أن تماطل الادارة فى توسيع التعليم المغربى لا يحتاج الى برهان • واذا كان الاطفال الاجانب الذين هم فى سن الدراسة يجدون أول ما يفدون على المغرب مقاعد فى المدارس التي خصصتها لهم الادارة فليس الامر كذلك بالنسبة لاطفال المغاربة •

فالتعليم الذى تخصصهم به ادارة المعارف هو تعليم فاسد ومناف للمطامح الوطنية زيادة على أنه ضئيل وغير كاف •

فقد بلغ عدد التلاميذ فى شهر أكتوبر حسب الاحصائيات الاخيرة التي أصدرتها ادارة المعارف باستثناء طلبة التعليم العالى (: ٢٠٥٨٠٥ من التلاميذ بيانهم كما يلى :

٦١٢٩ من التلاميذ الاوربيين •

١١٤٠٧ من التلاميذ المغاربة المسلمين •

(١) من ذلك أنه حكم فى السنوات الاخيرة على مديرين تلقوا اعانات بمناسبة عيد الاضحى وابتداء من عام ١٩٥٠ منعت هذه التبرعات منعاً باتاً واشتد القمع فى شأنها

٣٦٩ر٣٠ من التلاميذ المغاربة الاسرائيليين •
 واذا قارنا بين هذه الارقام وبين عدد الاطفال الذين هم في سن الدراسة
 بالمغرب (ما بين ٦ و ١٤ عاما) حسب الاحصائيات الصادرة في أول مارس سنة
 ١٩٤٧ (عن الكتابة العامة للحماية) نجد ما يأتي :
 ٢٥٣ر٨٢٦ من الاطفال المغاربة المسلمين •
 ٣٩٢ر٣٩٢ من الاطفال المغاربة الاسرائيليين •
 ويتبين لنا أن النسبة المئوية من المغاربة المسلمين لا تكاد تتجاوز ٧ر٥ في المائة
 (وذلك بقطع النظر عن الزيادة المطردة في عدد الاطفال البالغين سن الدراسة)
 ويمكن أن نستخلص من هذه المقارنة النتيجة الآتية :

وهي أن عدد الفصول المخصصة للاوربيين تتكاثر بحسب تكاثر الاطفال البالغين
 سن الدراسة من الاوربيين وأن المجهود الذي تبذله ادارة المعارف في هذا الباب
 يرمى الى ضمان تعليم جميع السكان غير المغاربة •
 وان زيادة عدد التلاميذ خلال السنتين الدراسيتين الاخيرتين (١٩٤٩ - ٥٠
 و ١٩٥٠ - ٥١) لاتكاد تتجاوز ١ر٥ في المائة •

واذا اتخذنا المعدل السنوي كأساس لعدد التلاميذ في المدارس التابعة لادارة
 المعارف أمكننا أن نؤكد بدون مبالغة بأن الاطفال المغاربة لا يمكنهم أن يجدوا
 المقاعد الكافية قبل مائة وعشرين سنة (بصرف النظر عن الزيادة التي تقع
 سنويا في عدد السكان المغاربة وهي تتراوح بين ٢٥٠ر٠٠٠ و ٣٠٠ر٠٠٠
 نسمة والتي تؤدي الى الزيادة في عدد الاطفال الواصلين الى سن الدراسة (١)
 أما المدارس التي تسمى بالمدارس القروية المشار اليها في الاحصائيات
 الرسمية فليس لها من المدرسة سوى الاسم •

ذلك أن مستوى برامج المدارس القروية التي تشتمل على عدد كبير من
 التلاميذ (١٨ر٠٠٠ تلميذ عام ١٩٤٩) لا يكاد يتجاوز المرحلة الاولى من التعليم
 الابتدائي • أما مدارس البادية فيمكننا أن نؤكد استنادا الى قيمة برامجها أن
 هذا النوع من التعليم يعرقل تطور الشبان المغاربة في البادية حتى فيما يرجع للمهن

(١) تقرير ميزانية ادارة المعارف المقدم الى مجلس شورى الحكومة خلال
 دورة نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٥٠

التقليدية وإذا كان سكان البادية يفرون من هذا النوع من التعليم فما ذلك إلا لفقر البرامج ولانعدام اللغة العربية التي استعاض عنها بالاعمال اليدوية (٢) *
أما فيما يخص المنح فيكفي أن نعرض اللائحة الآتية التي بها مقارنة بين الاعتمادات حسب التلاميذ - (١) *

نوع التعليم	عدد التلاميذ	اعتمادات المنح
التعليم الاسلامي	١١٤ ٤٠٧	٤٧ ٠٠٠ ٠٠٠
التعليم الاوربي	٦١ ١٢٩	٥٦ ٨٠٠ ٠٠٠
التعليم الفني :		
١ (المغاربة المسلمون	١٧٤	
٢ (الاوربيون	٣ ٠٠١	١٤ ٠٠٠ ٠٠٠

وبالجملة فان ١٣ في المائة من الميزانية العامة لسنة ١٩٥١ هي التي خصصت للتعليم في مقابل ١٥ في المائة خصصت للشرطة (اذ أن الشرطة ومختلف مصالح الامن تستهلك وحدها ما يقرب من ٤٤ في المائة من ميزانية التجهيز) وهذه المصاريف تقسم بين التعليم الاسلامي والتعليم الاوربي *

وفي هذه السنة - ١٩٥١ - يبلغ عدد التلاميذ ٦١٩٢٩ بينما يبلغ عدد الاطفال البالغين سن الدراسة ١٨٢٦٢٥٣ أى أن ٧ في المائة فقط تجد مقاعد لها بالمدارس * ومن المفيد أن نذكر أن مصاريف الحماية يتحملها الشعب المغربي بالخصوص لانه يؤدي حسب ميزانية ١٩٥١ ، ٩٤ في المائة من الضرائب غير المباشرة و ٩٠ في المائة من الترتيب الذي يؤدي فيه الفلاح المغربي ٢٤ في المائة أكثر من المعمر الاوربي *

وفي بعض الاقطار المحررة أخيرا من الاستعمار بلغت الاعتمادات المخصصة للتعليم ٤٠ في المائة من ميزانيتها *

وهكذا يزول الالتباس الرامي الى حمل الناس على الاعتقاد بأن الاعتمادات الخاصة بالتعليم في المغرب تبلغ ٢٠ في المائة (٢) *

فمشكلة التعليم اذن في المغرب لاتزال كما كانت ولا يمكن أن يتم حلها تحت

(٢) تقرير ميزانية التعليم المذكور

(١) تقرير ميزانية التعليم المذكور

(٢) التقرير المذكور

نظام الحماية الذي تتجه فيه الجهود كلها الى العناية بالاطفال الفرنسيين والذي يأبى الا أن يظل المغرب فى حجر دائم •
وقد اقترح حل معقول عام ١٩٤٦ على الادارة الفرنسية التى لم ترد أن تعيره أدنى التفات ، وهذا الاقتراح قدمته لجنة التعليم التى انعقدت فى الاقامة العامة بطلب من جلالة السلطان وكانت تتألف من كبار أساتذة الجامعة الفرنسية وأساتذة المغرب •

- وفيما يلى المبادئ التى ينبى عليها ميثاق التعليم الذى وضعته هذه اللجنة :
- ١ - التعليم الابتدائى الاجبارى لجميع المغاربة ذكورا واناثا •
 - ٢ - الصيغة المغربية للتعليم مع جعل اللغة العربية هى الاساس واللغة الفرنسية لغة ثانوية •
 - ٣ - مجانية التعليم فى المدارس الرسمية •
 - ٤ - توحيد برامج التعليم الابتدائى فى جميع نواحي المغرب •
 - ٥ - حرية التعليم فى جميع مراحل وفروعه مع تقييد ذلك بنظام خاص يسن فيما بعد •
 - ٦ - حرية انخراط المغاربة فى جميع مؤسسات التعليم بالمغرب (١) •

الإذاعة :

ان المؤسسات الثقافية التى يمكن للشعب أن يعتمد عليها للتعجيل بنشر التهذيب بين أفرادها تخضع لمراقبة صارمة من طرف الادارة الفرنسية التى تسخرها فى سياستها العامة •

وهذه حالة الاذاعة بالخصوص فالبرامج المخصصة فيها للمغاربة غير كافية ولا قيمة لها اذا قورنت بالبرامج الخاصة بالمستمعين الفرنسيين ، فالاذاعة فى المغرب تصرف جهودها على الاخص فى الدعاية الصادرة عن المصالح السياسية التابعة للإقامة العامة وهى بمثابة سلاح قوى لتفكيك الوحدة المغربية بواسطة الاذاعات المنظمة بمختلف اللهجات وذلك قصد الاضرار باللغة العربية •

(١) أكدت جامعة التعليم الفرنسية هذه النتائج ••

وفيما يخص السينما تراقب الاقامة العامة مراقبة دقيقة جميع الافلام ، وبالاخص الافلام العربية التي من شأنها أن تساهم في تهذيب الشعب المغربي ، ولنذكر على سبيل المثال أن الشريط المصرى « الجنرال لاشين » قد منع فى بعض المدن المغربية .

كما أن فيلم « فتح مصر » منعه ادارة الداخلية الفرنسية فى الدار البيضاء فى شهر أكتوبر ١٩٥١ . وأغلب الافلام الفرنسية حول المقاومة محرمة وكل فيلم يظهر فيه جلالة السلطان أو أعضاء عائلته يراقب مراقبة شديدة ولا يؤذن فيه الا بالقليل .

من ذلك أن فيلم رحلة صاحب الجلالة الى طنجة سنة ١٩٤٧ قد منع عرضه داخل المغرب . وكذلك فيلم حول حفلات عيد العرش لسنة ١٩٤٨ فقد منع فى معظم المدن المغربية .

خرق حقوق الانسان

أولا - الميثاق العالمى لحقوق الانسان المقرر من طرف الجمعية العامة لهيئة

الامم المتحدة بتاريخ ١٠ دجنبر ١٩٤٨

ونظرا الى أنه قد أعلن أن أقصى ما يطمح اليه الانسان هو عالم
وبتساويهم فى الحقوق التى لايجوز تفويتها هو أساس الحرية والعدالة والسلام
فى العالم ونظرا لكون انكار حقوق الانسان والاستهانة بها قد أديا الى ارتكاب
أعمال وحشية تثير الضمير الانسانى •

ونظرا الى أنه قد أعلن أن أقصى ما يطمح اليه الانسان هو عالم
يتمتع فيه البشر بحرية القول والاعتقاد ويتحررون فيه من الارهاب والفاقة •
ونظرا لانه من الضرورى أن تكون حقوق الانسان محمية بنظام قانونى
حتى لا يضطر فى نهاية الامر الى أن يلتجئ الى التمرد ضد الطغيان والظلم •

اعانة الجمعية العامة

المادة الاولى - جميع الناس يولدون أحرارا ومتساوين فى الكرامة والحقوق

المادة الثانية - كل انسان يمكنه أن يستظهر بجميع الحقوق وبجميع

الحريات المعلنة فى هذا التصريح دون أى تمييز وخصوصا بالعنصر أو اللون
أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأى السياسى أو أى رأى آخر أو الأصل
الوطنى أو الاجتماعى أو الثروة أو النسب أو أى وضع آخر

وزيادة على ذلك ينبغى أن لا يقع أى تمييز مبنى على نظام سياسى أو قانونى
أو دولى سواء كانت هذه البلاد أو المنطقة مستقلة أو تحت الوصاية أو غير
مستقلة استقلالاً ذاتياً أو خاضعة لتحديد ناس بسيادتها

ثانيا - الحريات العامة بالمغرب يجب أن لا يكون للاجانب فى المغرب من

الحريات أكثر مما للمغاربة أنفسهم وذلك بقطع النظر عن التدابير التى تحد

عادة من حرية الاجانب ولكن مثل هذه المساواة الموافقة لمنطوق حقوق الانسان ومفهومها تتنافى مع نظام الحماية المبني على الميز العنصري والسيطرة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية فيظهر من المفيد اذن أن نثبت بيانا مماثلا لمختلف النقط التي تبين فيها حالة الفرنسيين والاجانب الآخرين حالة المغاربة في هذا الشأن .

(ا) الحرية الشخصية وأمن الأشخاص

ان الضمانات التي يكفلها القانون للفرنسيين وباقي الاجانب لاشتمل المغاربة اذ من المعلوم أن المحاكم الفرنسية بالمغرب هي وحدها التي تطبق قانونا جنائيا وقانونا للتحقيق الجنائي أمام المحاكم المغربية فليس لها قانون يقيد بها فهي تحكم بما يتفق لها أن تحكم به وقد قال نقيب المحامين نيجل « أن خاصية هذا النظام هي الاستخفاف التام بالحرية الشخصية للمغربي معرض للسجن في كل حين » وزيادة على ذلك فان ما تصدره الادارة من عقوبات الاعتقال أو الإقامة الاجباري أمر جار به العمل كثير الوقوع على أن هذه التدابير لا تطبق الا على المغاربة وهي تصدر عن السلطات الفرنسية مباشرة أما قاعدة عدم انتهاك حرمة الاشخاص أو المنازل أو الرسائل الخاصة فلا تطبق بالمغرب الا فيما يخص الفرنسيين والاجانب الآخرين .

(ب) حرية التجول

- ان حق التجول بحرية داخل البلاد وكذلك حق مغادرتها للتوجه الى بلاد أخرى غير معترف بهما للمغاربة ويجب الحصول على التأشيرة زبادة على الجواز لمجرد التنقل من منطقة مغربية الى منطقة مغربية أخرى وحتى في داخل منطقة النفوذ الفرنسي يجب الحصول على اذن مكتوب للتنقل من ناحية الى أخرى أما الاجراءات المتعلقة بالجواز والتأشيرة والاذن الكتابي فهي من اختصاص الادارة الفرنسية وحدها وتسليم تلك الاوراق موكول لمشيئها وهواها ويجب التنبيه هنا الى أن هذه العراقيل تخص المغاربة وحدهم دون الفرنسيين الذين لهم كامل الحرية في التجول داخل القطر المغربي

ان ستارا حديديا محكما يفصل بين المغربى وبقية العالم فاذا استطاع المغربى أن يحصل على جواز فهو مع ذلك لايسـتطيع مغادرة منطقة النفوذ الفرنسى الا باذن من السلطات الفرنسية المحلية فى شكل تأشيرة للخروج ، وهذه التأشيرة لا يمكن أن تعطى فى الغالب الا لمن ينوى الذهاب لفرنسا • وهناك بفرنسا تتبع المغربى العراقيل المنصوبة لحرية تجوله فهو مثـلا لا يحصل على تأشيرة الدخول لسويسرا أو بلجيكا الا اذا أدلى بتأشيرة الخروج التى تمنحه اياها ادارة الشرطة الفرنسية بفرنسا •

ج (حرية الشغل

ان حرية الشغل لم تنظم وتحقق الا للفرنسيين والاجانب الآخريـن وهذا التنظيم يكفل لنشاطهم ومهنتهم الضمانات الكافية •

وتكاد حرية الشغل تكون منعدمة فيما يخص العمال الفلاحين المغاربة فزيادة على نظام الخدمة الاجبارية الذى يفرض على كل بدوى مغربى أن يشتغل مدة أربعة أيام لمصلحة الادارة فان آلافـا من الفلاحين يجبرون على ترك حقولهم للقيام بنوع من الاشغال الشاقة لفائدة المراقب الفرنسى أو القائد أو المعمرين المجاورين لهم •

ونشير هنا على سبيل المثال الى أنه صدر الحكم بتاريخ ١٠ سبتمبر سنة ١٩٥١ بأمر من السلطات الفرنسية على اثنين وعشرين تاجرا مسلما بالرباط لاغلاقهم متاجرهم يوم الجمعة الذى يعتبره المسلمون عيدا والذى اختاره هؤلاء التجار لعطلتهم الاسبوعية • هذا والحالة ان لكل من اليهود المغاربة والاوربيين الحرية فى اغلاق متاجرهم أيام السبت والاحد •

د (حرية الاجتماع وحق المظاهرات العامة

ان هاتين المسألتين تخضعان بالمغرب لنظام حالة الحصار ولا ينبغى الاعتقاد بأن هذا النظام موجود بصفة استثنائية فقد أعلنت حالة الحصار بالمغرب أولا بأمر من الجنرال القائد الاعلى لجيوش الاحتلال بالمغرب بتاريخ ٢ أغسطس سنة ١٩١٤ وبقي هذا الامر نافذا الى سنة ١٩٣٦ ثم جدد بقرار من المقيم العام القائد الاعلى للجيوش فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ ولا زال هذا القرار معمولا به بل صدر

تطبيقاً له أمر جديد بتاريخ ١٤ مارس سنة ١٩٤٥ وقد وقع تعديله في ٢٦ أبريل سنة ١٩٤٧ وهو الذي تنظم الآن الاجتماعات العامة والخاصة بمقتضاه

وينص على أنه :

- لا يمكن أن يعقد اجتماع عام أو خاص الا باذن سابق من السلطة العسكرية بعد أخذ رأى سلطة المراقبة المحلية فى الموضوع .
- ويجب أن يكون طلب الاذن موقعا عليه من طرف شخصين مقيمين بالمدينة التى سيقع فيها الاجتماع وأن يوجه للسلطة قبل الاجتماع بشمانية وأربعين ساعة وللفرنسيين وحدهم الحق فى القاء الخطب خلال الاجتماعات العامة والخاصة ولا تستعمل فيهما الا اللغة الفرنسية وحدها .

- يمكن منع المغاربة من الدخول الى قاعة الاجتماع .
- ويمنح هذا الاذن على أى حال للفرنسيين ويرفض باتا للمغاربة .
- ويعاقب على مخالفة هذه التدابير بما هو منصوص عليه فى باب المخالفات لاوامر السلطة العسكرية بالسجن من سنة الى ٥ سنوات وبغرامات متفاوتة .
- ان هذا النظام المبني على حالة الحصار يلغى تماما حرية المظاهرات العمومية حيث أنها ممنوعة منعاً باتاً كما يتضح ذلك مما تقدم ويقيد الحريات العامة بقيود خطيرة ويخضع الاجتماعات الخاصة لنفس النظام المطبق على الاجتماعات العامة .

هـ (حرية الصحافة

يقوم نظام الصحافة بالمغرب على تشريع مشبع بروح الميز العنصرى ومضاد للديمقراطية فيما يخص المغاربة :

١ (الاذن قبل الصدور

يكفى الاجانب بالمغرب أن يقدموا مجرد تصريح قبل اصدار جريدة أو مجلة دورية بينما يشترط على المغاربة الحصول على اذن قبل الاصدار (الظهير المؤرخ فى ٢١ أبريل سنة ١٩١٤ والظهير المؤرخ فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩٣٧) .

ويمكن فى كل آن الغاء قرار الاذن

أضف الى ذلك العراقيل التي تحول دون حرية الاخبار فقد بقي العمل جاريا بالرقابة السياسية التي تباشر قبل الطبع الى أول غشت سنة ١٩٥١ • وقد كانت أحدث منذ ١٨ أكتوبر ١٩٣٧ وكانت هذه الرقابة تشوه أو تحذف الافتتاحيات والتعليق على السياسة العامة التي تنتهجها فرنسا بالمغرب وكانت لا تترك أى خبر يتعلق بالمظالم والتعدييات المرتكبة نحو السكان المغاربة من لدن السلطات المحلية وكثيرا ما كانت تشوه أو تحذف حتى المقالات الادبية أو التاريخية المعدة لتهديب الجماهير المغربية وتثقيفها ومثل ذلك كان يصيب المنقولة عن الصحف الاجنبية وحتى الفرنسية منها كما كانت مصالح الرقابة الفرنسية لا تتردد فى حذف البلاغات الصادرة عن الكتابة الخاصة لجلالة ملك المغرب •

واصدار جريدة أو مجلة دورية بلغة غير اللغة العربية يستلزم بمقتضى المادة ٨ من ظهير ١٩١٤ أن يكون المتصرف المسئول فيها شخصا أجنبيا بحيث اذا أراد المغربى أن يصدر فى بلاده جريدة بغير لغته فانه لامناص له من الالتجاء الى أجنبى •

أما الصحافة الصادرة فى الخارج فيمكن منع ترويجها داخل المغرب ، كما يمكن منع نشر وترويج الصحف الصادرة فى المغرب بالعربية أو العبرانية بقرار خاص يصادق عليه المقيم العام (المادة ١٦ من الظهير المؤرخ فى ٢٧ أبريل سنة ١٩١٤ وفى سنة ١٩٤٨ كانت لائحة المطبوعات المنسوعة تتجاوز ١٢٠٠ وكان الادارة الفرنسية بالمغرب لم تكف بهذه التدابير الجافية فاتخذت فى ٢٢ مارس سنة ١٩٤٥ القرار الوزارى الذى ينص على ما يلى :

لا بد من اذن مصلحة الانباء العامة لاستيراد جريدة أو نشرة دورية أو منشور أو بلاغ أو نشرة أخبار أو اعلان منسوخ بالمطبعة أو على ألواح حجزية أو آلة كتابية وكذلك النظائر والنسخ المحصل عليها بأية وسيلة كانت كما لا بد من نفس الاذن لطبع ما ذكر أو توزيعه أو عرضه أو عرضه للبيع أو اشهاره أو اذاعته والاذن المذكور واجب فى حق أى شخص أراد أن يقوم بالاعمال المذكورة فى أى مكان كان أو على أية صورة •

لا صحة لما يقال من أن التشريع المتعلق بالجمعيات في المغرب هو نفس التشريع الجارى به العمل في فرنسا فإن حرية الرأي موفورة ومكفولة للجميع بفرنسا والمعارضة معترف بوجودها محترمة والاحزاب السياسية تتأسس وتباشر أعمالها بحرية ما دامت هذه الاعمال لا تمس مساسا فعليا أمن الدولة ، بينما الامر على خلاف ذلك في المغرب حيث تنشأ الاحزاب الفرنسية وترعرع بكل حرية في حين أن الاحزاب السياسية المغربية مضطهدة معرضة في كل حين الى تدابير قاسية لان نظام الحماية لا يقبل معارضة ولا يغض الطرف الا على الذين يساندونه .

وفيما يتعلق بالجمعيات في فرنسا يقرر قانون سنة ١٩٠١ حرية تأسيسها ففي استطاعة كل جمعية أن تتأسس بدون أى اجراء وزيادة على ذلك فإن القانون المشار اليه يذهب الى اثبات الصفة المدنية والشخصية لحق تأسيس الجمعيات فيعطى للسلطة القضائية وحدها حق حلها وفي المغرب نظم حق تأسيس الجمعيات بالظهير المؤرخ في ٢٤ مايو سنة ١٩١٤ الذى وقع تعديله بظواهر أخرى .

(هـ) الاذن قبل التأسيس

لا يمكن أن تؤسس أية جمعية أو يدخل عليها أى تغيير بدون اذن من الكاتب العام للحماية (المادة ٢ و ٣ من الظهير المؤرخ في ٢٤ مايو سنة ١٩١٤ والظهير المؤرخ في ٥ يونه سنة ١٩٣٣ .

وكل جمعية تنشأ أو تقوم بنشاط ما بدون اذن يقع حلها اما بقرار وزارى واما بحكم قضائى ويحكم على رؤسائها بغرامة تتراوح ما بين ٢٠٠٠ فرنك و ١٦ ألفا ويمكن مضاعفتها اذا تكررت المخالفة .

وفي حالة الاحتفاظ بجمعية غير مأذون لها ووقع حلها وكذلك في حالة إعادة تأسيس تلك الجمعية تتراوح العقوبة ما بين ١٠٠ و ٥٠٠٠ فرنك ويضاف اليها عقوبة السجن من ستة أيام الى سنة ويعاقب بنفس العقوبات كل الافراد الذين مكنوا للجمعية المنحلة محلا اتخذه مقرا لها أو ساعدوا على ابقائها أو على إعادة تشكيلها (المادتان ٧ و ٨ من الظهيرين المذكورين) .

وفى الواقع أن المغاربة لا نصيب لهم فى تأسيس الجمعيات لان الطلبات المقدمة للحصول على الاذن ترفض عادة من لدن السلطات الفرنسية والجمعيات الثقافية والرياضية المأذون لها بالوجود مهددة دائما بالحل من طرف الادارة ففى أول يناير سنة ١٩٤٧ كان عدد الجمعيات الرياضية الاجنبية يبلغ الثمانين بازاء ثلاث جمعيات رياضية مغربية (احصائيات مصلحة الشبيبة والرياضة) وقد منعت الحركة الكشفية المغربية فى سنة ١٩٤٢ وما يزال المنع سارى المفعول .

و) الجمعيات المهنية - النقابات

وفى الميدان النقابى لا حق للمغاربة فى تأسيس النقابات .
أما الاجانب غير الفرنسيين ففى وسعهم أن ينخرطوا فى النقابات كمطلق أعضاء ولكن ليس لهم الحق فى أن يكونوا من المشرفين عليها أو المديرين لها .
وأما الفرنسيون فيمكنهم أن يؤسسوا النقابات ولهم وحدهم الحق فى الاشراف عليها وادارتها .

وقد فكرت الاقامة العامة أمام الضغط الدولى وأمام المطالبة المتزايدة الملحة من طرف الطبقة العاملة المغربية أن تمنح للعمال المغاربة بعض الحريات فى هذا الميدان ، ولكن مشروعها لم يحظ بمصادقة القصر الملكى لانه يمنع هؤلاء العمال من احتلال أكثر من خمسين فى المائة من المقاعد فى مكاتب الجامعات النقابية ويمنع العمال الفلاحين من هذا الحق بحيث يبقون محرومين من كل حرية نقابية .

ز) حرية التعليم

إذا كان التعليم الحر خاضعا مبدئيا لنظام واحد عام فان فيه مع ذلك فوارق تتم عن روح الميز العنصرى .

فالمدارس الابتدائية الحرة المعدة للمغاربة لا يمكنها قانونيا أن تقبل الا الاطفال الذكور المسلمين ، وإذا كانت بعض المدارس توجد فيها فتيات مسلمات فانما ذلك مجرد تساهل ويمنع كل أجنبى ولو كان مسلما من فتح مدرسة من هذا النوع ومن التدريس بها .

ومن جهة أخرى فان طلبات الاذن لافتتاح المدارس تقدم للسلطة الفرنسية

المحلية وللمدير الفرنسي للداخلية ليدليا برأيهما في الموضوع • أما المدارس الفرنسية الحرة فقد كفلت لها الحرية التامة •

وان تعليم اللغة الفرنسية اجبارى فى المعاهد الاجنبية غير الفرنسية ويجب أن تخصص له حصة معينة فى الاوقات والبرامج، وهى لا تقل عن ست ساعات فى الاسبوع •

أما معاهد التعليم الفنى الحر الثانوى والعالى فاحداثها والقيام بشؤونها ممنوعان •

ن (حرية الدين

ان هذه الحرية تستند بالنسبة للفرنسيين وغيرهم من الاجانب على اتفاقات دولية مبرمة قبل الحماية •

أما فيما يتعلق بالمغاربة فان ممارسة الدين الاسلامى تخضع لمراقبة شديدة من لدن المصالح السياسية بالاقامة العامة بالرغم من نص معاهدة الحماية ، فكم من مرة حكم على بعض الوعاظ والائمة بأحكام قاسية من السجن أثناء قيامهم بمهامهم الدينية (١) أضف الى ذلك أن أداء فريضة الحج توضع فى كل عام تحت رقابة مندوب فرنسى ويراقبه فى قضاء هذه المهمة عدد من الموظفين السياسيين • أما المغاربة الذين تعتبرهم الادارة من المناوئين لسياستها فلا يمنحون التأشير للذهاب للبقاع المقدسة •

ح (حق الملكية

لا يحترم حق الملكية بالمغرب بالنسبة الى المغاربة ، ذلك أنه صدر قانون فى ديسمبر سنة ١٩٢٧ يعتبر نزع الملكية لاحداث مناطق للاستعمار الفرنسى من المصلحة العمومية • وهكذا فان آلاف من البدويين المغاربة سلبت منهم أملاكهم لفائدة بعض المعمرين الاوربيين أو بعض الشركات الكبيرة فى مقابل تعويض تافه تستبد الادارة بتقديره •

وزيادة على ذلك فان الاستعمار يستغل الظهير المؤرخ فى ٢ يونيه سنة ١٩١٥

(١) من ذلك أن السلطة الفرنسية ألقت القبض على عدد كبير من خطباء المساجد لانهم باركوا استقلال ليبيا فى خطبة الجمعة وتراوحت مدة السجن التى حكمت عليهم بها بين الشهر وسنة ونصف •

المتعلق بتسجيل العقارات لتضخيم أملاكه ويتوصل الى ذلك من طريق نظام التعويضات وانتهاء آمادها •
وهكذا تضمن فرنسا للاجانب التمتع بجميع الحريات بالمغرب ولكنها تحرم المغاربة من الحريات الاساسية الفردية والجماعية •

كل مغربي اما في السجن أو خرج منه أو يتوقع دخول السجن أو العودة الى السجن

ط (احترام شخص الانسان وكرامته - نظام السجن

هذه حالة المغربي تحت نظام الحماية ، والمغربي متى دخل السجن عومل معاملة واحدة ، سواء أكان محكوما عليه أو متهما فقط ، سواء أكان مسجوناً لسبب سياسي أو لجريمة ارتكبها ، والمغربي كثيراً ما يرغب بالسجن على القيام بأعمال شاقة خطيرة •

وزيادة على السجن العادية فقد أسس الفرنسيون بالمغرب معتقلات شاسعة الاطراف مثل سجن العذير وعلى ومومن وخريكة وافران والقيطرة، ففي العذير يطبق على المساجين الحفاة العراة نظام وحشي فيقومون بالمشى عدوا وراء خيل الحراس بينما تتساقط الضربات على رؤوسهم ، وبخريكة توجد عدة مئات من المساجين وجلهم مصابون بداء السل من جراء اشتغالهم المستمر في اخراج معادن الفوسفات لفائدة الدولة •

وهل نحن في حاجة الى سرد السجن المحلية الاخرى التي تتعدد بتعدد المدن والقرى ؟ ويكفي أن نقول ان لكل مراقبة مدنية سجنها ولكل قائد معتقله والمراقب والقائد يأمران بالقضاء القبض على أي مغربي شاءوا ومتى شاءوا •
أما النساء فهن يعاملن بنفس المعاملة دون أي اعتبار لكرامتهن ولا لحرمتهم ولا لاعراضهن •

وكذلك الاطفال المجرمون فهم يعرفون السجن منذ نعومة أظفارهم ومنهم عدد كبير يسجن في حجرات مع مجرمين حقيقيين فيحلون بهم المنكرات والفظائع على مرأى ومسمع من الحراس فليسوا بمغشيه ولا بمنقذهم •• وأين

نحن من دور التربية والاصلاح التى تعنى سائر الدول المتمدنة (ومن جملتها فرنسا بفرنسا) باعدادها للاطفال المجرمين •

ومما يجدر بالذكر أن المسجونين الفرنسيين وغيرهم من الاجانب لهم أجنحة خاصة بهم حيث يعاملون على حسب القواعد الانسانية فينامون على أسرة ويعطون غطاء ويختار لهم أكل طيب وماء نقى ، بينما المغاربة بجوارهم ، وكثيرا ما يستجن العلماء منهم والشيوخ والمرضى من أجل وطنيتهم ، ينامون على الارض أو على الاكثر فوق حصائر وضيقة ولا يتغطون الا « بكاشة » قذرة ويتناولون طعاما اختلط فيه الحجر بالعدس ، والخبز الاسود بالماء الوسخ ، وعليهم أن يتغوطوا فى مجرد ثقبه أعدت لهم بداخل الحجرة التى يسكنونها جميعا ولا يمكن لأحدهم أن يقضى حاجته الا على مرأى من رفاقه •

الكتاب الثالث

افلاس الحماية

- ١٦ (المقاومة الوطنية (المسلحة والسياسية)
- ١٧ (الازمة المغربية
- ١٨ (وجهة الاستعمار فى الظروف الراهنة .
- ١٩ (المصالح الوطنية

المقاومة الوطنية

أ (المقاومة المسلحة

ب (المقاومة السياسية

كان الشعب المغربي في عراك منذ القرن التاسع عشر مع الاستعمار الاوربي
و ضد حركة التوسع الفرنسي والاسباني وقد تم تطويق المغرب باستيلاء فرنسا
على الجزائر وشنقيط واستقرار الاسبان بسواحل الريف فلم ير المغرب بدا
من خوض غمار المعركة لضمان وجوده وكان هذا الكفاح سلميا في بادئ
الامر عن طريق الدبلوماسية فقدر للمغرب الانتصار في هذا الميدان ، غير أن
الحصار السري الذي ضرب على المغرب من طرف جاريه الاقربين فرنسا
وأسبانيا لم يسمح للدولة الشريفة بأن تجدد نظامها العسكري الى حد أنه عندما
صوبت فرنسا نيران مدافعها على الدار البيضاء ووجدة اضطر المغرب المهاجم أن
يدافع عن نفسه بسلاح غير متكافئ مع أسلحة الخصم .

وقد اغتتم الفرنسيون عامل المفاجأة فوطدوا أقدامهم بالدار البيضاء ثم
احتلوا تدريجيا السهول المغربية الممتدة جنوبى المدينة وشرقيها ثم احتلوا
فاس عاصمة المغرب عام ١٩١١ ، وفي ٣٠ مارس سنة ١٩١٢ أجبر السلطان
مولاي عبد الحفيظ على امضاء معاهدة الحماية .

المقاومة المسلحة

فماذا عسى أن يكون موقف الشعب المغربي ؟

أ يخضع أم يحمل السلاح ؟

أ يقبل بدون مقاومة ولا صمود الانحطاط من حالة الاستقلال الى حالة

العبودية ؟

ان الجواب عن هذه الاسئلة سهل على من عرف طبيعة المغاربة وعاش بين

ظهرانى تلك القبائل المغربية الابية الشديدة التى تغار الى النهاية على استقلالها .

وان استقاء بعض الشواهد من كتاب « البربر المغاربة واخضاع الاطلس

الاووسط » الذى نشره المقيم العام الحالى الجنرال كيوم - لأكبر دليل على ذلك .

فقد أكد الجنرال كيوم قائلا : « ان الاحساس السائد عند البرابرة والذي تمنحى أمامه جميع الاحساسات الاخرى هو هيامهم الفطرى بالاستقلال وان كراهيتهم الغريزية لكل سيطرة لتفسر لنا ما أبدوه من مقاومة يائسة لكل توغل أجنبي ورغم شدة تعلق البربرى بمتاعه فهو لا يتردد مع ذلك فى التضحية به كله فى هذا الكفاح فكل واحد يدافع عن بلده الى النهاية بشدة تدعو الى الدهشة ولكن تثير الاعجاب فان البربرى يساهم فى النضال بمجرد ما يبلغ سن حمل السلاح واحتقاره للموت يزيد فى أنفته فهو دائما مستعد للدفاع عن تراب قبيلته والهبوب للغارة تلبية لنداء اخوانه ! انه محارب لا نظير له لانه أحسن محارب فى أفريقيا الشمالية بدون نزاع » .

وهكذا فان روح الاستقلال التى تذكى المغاربة قد دفعتهم - كما يعترف بذلك الجنرال كيوم نفسه - الى محاربة المغير الفرنسى بكل قواهم وهل كان يقع غير هذا وقد عاش المغرب مستقلا منذ ثلاثة عشر قرنا صادوا بحد السلاح جميع محاولات التدخل الاجنبى .

والاتراك أنفسهم الذين كانت سلطتهم تمتد الى العالم الاسلامى أجمع أرغموا على الوقوف فى تلمسان بشرق الحدود المغربية .
وهكذا كان عزم الشعب المغربى وطيدا فان فرنسا لن تستقر فى المغرب بسهولة ، بل سيحارب المغاربة هذا المغير ، وسيرفضون الوعود المعسولة التى يعرضها عليهم وقد اعترف الجنرال كيوم قائلا : « ليست هناك أية قبيلة جاءت الينا خائفة من تلقاء نفسها ولا استسلمت لنا بدون كفاح وهنالك كثير من القبائل لم تستسلم حتى استنفدت جميع وسائل المقاومة .. ! نعم لم تخضع أية قبيلة حتى هزمت بالسلاح وكل مرحلة من مراحل تقدمنا كانت تعترضها معارك وكنا كلما بلغنا حدا من الحدود اضطررنا الى اقامة معاقل ظلت فيها وحداتنا محروسة طيلة أعوام بحراسة خطيرة لا تبعث على الفخر » .

ثم أضاف قائلا : « ان المبادئ التى كانت عزيزة على المريشال ليوطى وهى (أظهر القوة تستغن عن استخدامها) و (ورب ورشة تغنى عن فيلق) لم تكن لتطبق كلها على سكان مصممين على الدفاع عن استقلالهم الى آخر حد » .
وهكذا نشبت حرب المغرب وكانت حربا طويلة مدمرة شاملة .. ! بدأت عام ١٩٠٧ بنزول الفرنسيين فى الدار البيضاء ولم تنته الا بعد ذلك بتسع

وعشرين سنة فى عام ١٩٣٦ •

كان الفرنسيون يحاربون بوسائل واسعة النطاق : قيادة اختصاصية ، وجنود محترفين مدربين على حرب استعمارية خاصة •

وكان المغاربة يقاومون مقاومة شديدة « جذيرة باعجابنا » كما يقول الجنرال كيوم الذى يضيف « ان هذه المقاومة تستمد أصلها من ماض مستقل » • وقد استغرقت المقاومة المغربية مدة قبل أن تنتظم فقد اتخذت أولا شكل ثورة (ثورة الدار البيضاء والحوادث الدامية التى وقعت بفاس فى أبريل سنة ١٩١٢) ولكنها ما لبثت أن اندلعت فامتدت الى باقى أنحاء المغرب ، واليك أهم مراحل هذا الكفاح :

ففى سنة ١٩١٣ احتل الفرنسيون سهول مكناس وتادلة وخنيفرة • وفى سنة ١٩١٤ اغتتم سكان الاطلس شيوخ الحرب العظمى لانزال ضربة بالمغير فأحرزوا انتصارات باهرة كالتى حصلوا عليها فى معركة الهري (نوفمبر سنة ١٩١٤) •

وفى سنة ١٩١٧ تفكك التكتل البربرى فى الاطلس الاوسط من جراء ضربات جنود الاحتلال ولكن الكفاح استمر مع ذلك فى شكل حرب عصابات ويجب أن نتظر سنة ١٩٢٠ لمشاهدة انتهاء مقاومة زيان العنيفة دون أن يرضى أبدا القائد الماجد محمد وحمو الزيانى بارضاخ رأسه الاشيب الابى استسلاما للخصم •

وحرب الريف حلقة أضيفت الى معركة الاطلس ، وفى المدة المتراوحة بين سنة ١٩٢٢ و سنة ١٩٢٦ قاوم ابن عبد الكريم التكتل الفرنسى الاسبانى ، وقد اضطرت فرنسا واسبانيا من أجل اخضاع جيش الريف الى حشد قوات مسلحة هائلة تحت قيادة مريشالين كانا من أعظم قواد العصور هما بيتان وليوطى • وتجنيد عدد ساحق من القوات وأجهزة من أحدث طراز •

وقد نفى ابن عبد الكريم الى جزيرة لاريونيون رغم الوعود التى أعطيت له قبل الاستسلام بالاحتفاظ بحريته ، ثم لجأ الى القاهرة منذ عام ١٩٤٧ ، ولا يزال ابن عبد الكريم هو البطل الوطنى والمترجم المساجد للاستقلال المغربى ، والرجل الذى يشيد به تاريخ العروبة وآدابها •

وقد دارت آخر مراحل المقاومة المغربية المسلحة من عام ١٩٣١ الى عام ١٩٣٦

فى الاطلس الاكبر الذى تضافرت ضده حملات خمسة جنرالات فرنسيين وقد صمد رجال المقاومة المغربية صمود اليائس •

وقد أشاد الجنرال كيوم بهؤلاء الرجال عند ما كتب بعد ذلك يقول : « ان خصمنا هو أحسن محارب فى أفريقيا الشمالية ، فهو شجاع الى حد المجازفة وهو يعرف كيف يضحي عن طيب خاطر بمتاعه وأهليه ، بل يضحي أسهل من ذلك بحياته للدفاع عن حريته » •

ان المغرب لم يساوم فيما أراقه من دماء فى سبيل الدفاع عن كيانه ، فقد أجاب المغير بحد السيف •

ب (المقاومة السياسية

وبينما كان المقاومون المسلحون المغاربة يواصلون كفاحهم فى استماتة واستبسال رغم عدم تعادل سلاحهم مع الخصم بدأ سكان النواحي المحتلة ينظمون أنفسهم لاستثاف الكفاح فى شكل أقل ظهوراً ، ولكن ليس أقل مفعولاً ، هنالك نشأت حركة وطنية مغربية قامت ببعث العزائم وانهاض الهمم واستمد قاداتها ايمانهم واقدامهم من هذا التاريخ الحديث الحافل بالآلام والمجد ، فقد شاهد معظمهم كيف فقد المغرب استقلاله ، وان الذكريات التى يعيشها الناس لاعظم قوة توحدهم ، فقد قال ذلك رونان عند ما لاحظ بحق : « ان للاحزان فى ميدان الذكريات الوطنية مفعولاً أقوى من مفعول الانتصارات لانها تفرض واجبات ، وتوجه الجهود المشتركة » •

وهكذا تتجلى الوطنية المغربية فى مظهرها الحقيقى لا كحركة عداية للاجانب ، ولا كحملة ضد فرنسا ، ولكن كرد فعل عادل لشعب يكافح ليعيش عيشة الكرامة والعدل والحرية •

الظهير البربرى

والظهير البربرى هو الذى كان مبدأ المظهر الجديد الذى اتخذته الحركة الوطنية المغربية فقد أصدرت السلطات الفرنسية - خلال عهد الوصاية التى كانت فى السنوات الاولى لجلوس السلطان الحالى على العرش - مرسوماً يحمل تاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٣٠ ويرمى الى فصل سكان المغرب المدعوين خطأ برايرة

عن الشريعة الإسلامية التي تنطبق عليهم منذ عدة قرون .
وبهذا القرار الجديد وقع فصل ثلاثة أخماس سكان المغرب عن القوانين
التي يصدرها السلطان المؤتمن على السيادة الوطنية فلم يكن اذن شك في أن
هذا كان افتياتا على امتيازات السلطان وتمزيقا للوحدة المغربية الى كتلتين
متعارضتين : العرب والبربر .

وكانت نية محرري الظهير البربري واضحة لا غبار عليها ، ويكفي أن
نقرأ هذه الفقرة المقتبسة من محضر جلسات اللجنة الفرنسية المكلفة بدراسة
المسألة : « ومن جهة أخرى فليس هناك أى ضرر في فصل وحدة النظام
القضائي في المنطقة الفرنسية ما دام الغرض هو تعزيز جانب العنصر البربري
للقيام بما قد يطلب منه من تحقيق التوازن في الكفة ، بل ان هناك بالعكس فائدة
محققة من الوجهة السياسية نجنيها من وراء تكسير هذه المرأة » .

وقد اتخذت تدابير لنفس الغرض في الميدان الثقافي منذ عام ١٩٢٣ ، من
ذلك تأسيس المدرسة البربرية التي حرم فيها تعليم العربية التي هي اللغة الوطنية
وهكذا كانت الغاية المزدوجة وهي اخراج البربر من الاسلام وتجريدتهم من
جنسيتهم المغربية .

وعند ما تحقق الشبان المغاربة بالخطر الذي يهدد الوحدة الوطنية وسيادة
السلطان نظموا صفوفهم وهبوا لكشف الستار عن مطامح الادارة الفرنسية
أمام أنظار الرأي العام ، وعند ذلك اتسع نطاق الحركة وصارت تتغلغل في أوساط
الجماهير الشعبية .

وقد تلقت السلطات الفرنسية في كبريات المدن الامر بقمع الحركة فحكم
على بعض الزعماء بالنفي أو الاعتقال بينما جلد آخرون بالسياط .
وقد تردد في الشرق اذ ذاك صدى الاحتجاجات المغربية وأعمال القمع
التي عقبها فكبت الصحف العربية طوال عدة شهور تعليقات ضافية على هذه
الحوادث وانعقدت مؤتمرات وتأسست جمعيات .

وبالجملة فان الثورة ضد محاولات تمزيق الوحدة المغربية اتسع نطاقها
سواء داخل المغرب أو في باقي أجزاء العالم الاسلامي الى حد أن حكومة باريس
اضطرت بعد حيرة دامت أربع سنوات الى تعديل بعض مقتضيات الظهير البربري .
وبدلا من أن تستفيد السلطات الفرنسية من الحوادث المنصرفة فتملاً الهوة

التي تسببت في فتحها بما ارتكبته من أخطاء عملت بالعكس على توسيعها ،
فقد سارت تتوغل بخطى واسعة في طريق الحكم المباشر .
فكان من الطبيعي والحالة هذه أن تصيح الوطنية المغربية وتستغيث .

كتلة العمل الوطني :

هنالك تأسست كتلة العمل الوطني تحت قيادة نخبة تخلص لبلادها فالتزمت
القيام بواجب أولى وهي حملة من أجل تنوير الرأي العام الفرنسي حول الحالة
بالمغرب والاعراب في نفس الوقت عن حاجيات الشعب المغربي ومطامحه ،
فلهذا الغرض أحدثت بباريس باعانة شخصيات سياسية فرنسية مجلة « مغرب »
وهي مجلة شهرية تهتم بالشؤون المغربية .

ثم صدرت بفاس جريدة أسبوعية باللغة الفرنسية هي « عمل الشعب » بعد
آلاف العراقيل التي نصبتها لها السلطات الفرنسية .

والى جانب هذه الحملة الصحافية انكبت الكتلة على العمل فحررت برنامج
اصلاحات في « دفتر المطالب المغربية » قدمته في أول ديسمبر سنة ١٩٣٤ الى
الحكومة الفرنسية بباريس وجلالة السلطان والاقامة العامة بالرباط وذلك كي
الاتهم بالمعارضة حبا في المعارضة والتهريج العقيم .

ومن المفيد أن نرسم هنا الخطوط الكبرى لهذا البرنامج :

- تطبيق دقيق لمعاهدة ١٩١٢ والغاء كل حكم مباشر .
- الوحدة الادارية والقضائية في المغرب كله .
- مشاركة المغاربة في القبض على زمام السلطة في مختلف فروع الادارة .
- فصل السلطات المركزة في يد الباشوات والقواد .
- احداث بلديات ومجالس محلية وغرف اقتصادية ومجلس وطني يتكون
من ممثلين مغاربة مسلمين واسرائيليين .

وقد تلقت كتلة العمل الوطني عبارات التأييد من جميع أنحاء المغرب ولم
يكن نشاط هذه الكتلة مقصورا على المطالبة بتنفيذ هذه الاصلاحات بل امتد
الى ميادين الاسعاف والتعليم ، من ذلك ما ظهر في معظم مدن المغرب من مدارس
قرآنية مجددة تنشر تعليما حديثا .

وأمام الصمت المطلق الذي لزمته الادارة الفرنسية من جهة وحالة البؤس

التي كانت تتخبط فيها طبقات الشعب المغربي من جهة أخرى قررت كتلة العمل الوطني عقد سلسلة من المؤتمرات في مختلف مدن المغرب ، وذلك قصد لفت نظر الادارة الفرنسية الى ضرورة التعجيل بتحقيق بعض الاصلاحات وقد انعقد المؤتمر الاول يوم ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٣٦ واتخذ قرارا طالب فيه بتطبيق عدد من « المطالب المستعجلة » تمس الحريات الديموقراطية والتعليم والعدلية والفلاحة والقوانين الاجتماعية والضرائب والصحة العمومية .

وقد فتح أنصار الجبهة الشعبية بفرنسا في انتخابات مايو ١٩٣٦ باب الامل في بزوغ عهد تفاهم وتعاون صريح فتوجهت الى باريس وفود لعرض وجهة نظر الكتلة على الحكومة الفرنسية الجديدة والمطالبة بتطبيق الاصلاحات الجوهرية .

وفي غضون ذلك عين الجنرال نويس مقيما عاما بالمغرب (١٦ سبتمبر سنة ١٩٣٦ فلم يتمكن الوفد المقيم بباريس من الاتصال بالحكومة الفرنسية . وبعد مهرجان أقيم بالدار البيضاء يوم أول نوفمبر سنة ١٩٣٦ للمطالبة بحرية الصحافة قامت الادارة الفرنسية باعتقال زعماء الحركة الوطنية فنظمت بكبريات مدن المغرب في وقت واحد مظاهرات طالب فيها المتظاهرون باطلاق سراح المعتقلين السياسيين فأدى ذلك الى اعتقالات جديدة والى صدور عقوبات قاسية .

هنالك بلغت الازمة المغربية درجة من الحظورة اضطرت الجنرال نويس الى اتخاذ تدابير لتهدئة الناس فقرر اطلاق سراح المعتقلين ، وأذن بصدور أربع صحف باللغة العربية وصحيفتين باللغة الفرنسية (١٩٣٦) .

وقع اذ ذاك انشقاق داخل كتلة العمل الوطني حيث انفصل عنها أحد أعضائها وهو محمد الوزاني ليؤسس « حركة قومية » فواصلت الكتلة أعمالها وكشفت في جريدتي (الاطلس) العربية و (العمل الشعبي) - التي كانت تصدر بالفرنسية - أنواع الاستبداد المتولدة عن نظام الحماية وما فتئت تلجأ الى الادارة الفرنسية من أجل تحقيق تعاون خالص في دائرة السيادة المغربية وكامل المسؤولية للبلاد تحت مراقبة وباعانة موظفين وفنيين فرنسيين .

ولم تقتصر كتلة العمل الوطني على الكفاح في الميدان السياسي فقد كان الواجب يقضى عليها أيضا بشقيف جماهير الشعب وتوجيه المجتمع المغربي نحو

حياة عصرية فتم تنظيم دروس شعبية ومحاضرات في المعاهد والمساجد من أجل نشر المبادئ الوطنية وكان علال الفاسي هو الذي يتزعم بحماس التهذيب الشعبي .

وقد أحرزت الكتلة نجاحا أقض مضاجع الادارة الفرنسية التي قررت حل الكتلة الوطنية يوم ١٨ مارس سنة ١٩٣٧ .

وكان هذا القرار فاتحة سلسلة من التدابير التي أدت الى ثورات دامية ، وقد عبرت الادارة الفرنسية اذ ذاك عن عزمها على رفض كل اقتراح يرمى الى التقارب والتفاهم وذهبت أدراج الرياح تلك الجهود التي كان يبذلها بفرنسا كل من الحاج أحمد بلأفريج والحاج عمر بن عبد الجليل .

الحزب الوطني :

وقد انعقد مؤتمر سرى بالرباط في شهر أبريل سنة ١٩٣٧ فقرر تأسيس « الحزب الوطني لتحقيق المطالب » ويضم جميع أعضاء كتلة العمل الوطني . فازدادت الادارة الفرنسية ارتياحا ازاء ما أحرزه هذا الحزب من نجاح ونفوذ .

وقد تكاثرت الحوادث ففي أول سبتمبر سنة ١٩٣٧ قام سكان مكناس بمظاهرة في الشوارع ضد القرار الذي اتخذته الادارة لتحويل مياه بوفكران التي كانت تسقى المدينة نحو أراضي المستعمرين الفرنسيين وقد أطلق الجنود النار على المتظاهرين فمات أكثر من خمسة عشر شخصا وجرح نحو المائة ثم ألقى القبض على جماعات وفيرة من الناس .

فمنع صدور الصحف الوطنية « عمل الشعب » و « الاطلس » و « مغرب » ومنع كذلك انعقاد مؤتمر طلبة شمال أفريقيا الذي كان مقررا اجتماعه بالرباط يوم ١٥ سبتمبر .

واعقل نحو الخمسين شخصا بمراكش بمناسبة مرور م . راماديبى الذي كان اذ ذاك خليفة كاتب الدولة في الاشغال العمومية بفرنسا لما تقدم اليه بعض المتظاهرين ليوضحوا له حالة البؤس التي كان عليها سكان الجنوب المغربي . ووقعت أعمال قمع أخرى خلال شهر أكتوبر سنة ١٩٣٧ .

فقد وقع قمع سكان الخميسات « البرابر » يوم ٢٢ أكتوبر قمعاً شديداً

لاحتجاجهم ضد السياسة البربرية •

وبعد ذلك بضعة أيام أصدر الجنرال نوجيس أمره باعتقال زعماء الحزب الوطني وهم علال الفاسي ومحمد اليزيدي وعمر بن عبد الجليل واحمد مكوار •
فأثارت هذه التدابير رد فعل واسع مقلق في جميع المدن لا سيما منها القنيطرة وفاس والدار البيضاء والرباط وسلا ووجدة ومراكش حيث وقعت اصطدامات دامية أسفرت عن قتلى وجرحى •

فغصت السجون ومعسكرات الاعتقال بأفواج الوطنيين •

وقد تضامنت حركة الوزارني من جهتها مع الحزب الوطني فجاء هذا الحادث بمثابة تفنيد للذين كانوا يستغلون هذا « الشقاق » •

وفي ثالث نوفمبر نقل علال الفاسي الى الكابون حيث بقي منفيا تسعة أعوام •
أما الوزاني فقد أرغم على المقام الاجباري بجنوب المغرب ولم يعد الى فاس الا عام ١٩٤٦ •

ومع ذلك فقد بعث الحزب الوطني ليلة اعلان الحرب رغم كون عدد من أعضائه كانوا لا يزالون في المنفى وفدا الى الاقامة العامة يوم ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٩ لتأكيد تضامن المغرب مع فرنسا وعرض مساعدته أمام الخطر الداهم •

وقد وفي الحزب الوطني بكلمته طيلة الحرب فأصرحتى بعد النكبة الفرنسية عام ١٩٤٠ على عدم القيام بأى عمل من شأنه أن يحدث لفرنسا مشاكل •
حزب الاستقلال :

ولكن الاقامة العامة ظلت صارمة في سياستها المتشبهة بابقاء ما كان على ما كان ولم ينجم عن نزول الحلفاء وتحريرهم أفريقيا الشمالية من النفوذ الالماني ولا عن استقرار لجنة التحرير الفرنسية بالجزائر ولا عن عودة الجمهورية الفرنسية أى تعديل في هذا الوضع البائد الذى أقل ما يقال فيه انه لم يكن أقل فداحة من النظام الفاشستى •

وقد ظل الشعب المغربى محروما من جميع حريات القول والاجتماع ينوء تحت عبء الضرائب ويجرد بصورة فاحشة لفائدة العنصر الاوربى من حقوقه في جميع الميادين لا سيما في ميدان التمويل حيث كان محروما من بعض المواد •
ولم يكن بالمدارس الرسمية من التلاميذ سوى ثلاثين ألفا من بين مليونين

من الاطفال المغاربة بلغوا سن الدراسة ، هذا بينما العدد الكافي من المدارس يؤسس لايواء جميع التلاميذ الاوربيين •

وكان الفلاحون يخضعون لنظام استبدادى وللأعمال الشاقة وعمليات الحجز بينما كان العمال محرومون من الحق النقابي يتحملون شغلا شاقا فى مقابل أجرة لا تسمن ولا تغنى من جوع وكانت النخبة المغربية مقصاة عن ادارة شؤون بلادها •

فكان من المحتوم والحالة هذه أن يحس الشعب بخيبة أمل عميقة مصحوبة بئس فقد كانت تجربة اثنين وثلاثين عاما داخل الحماية تجربة حاسمة فرأى الشعب المغربى من حقه التعبير عن ارادته فى قطع صلاته بنظام بعيد عن تحقيق تطوره بل نظام لا يتردد أمام أية وسيلة تعرقل هذا التطور •
فالتضحيات التى تحملها المغرب طوال مدة الحرب قد خولته حق المطالبة باستعادة سيادته •

وفى هذا الوقت الذى كانت مصالح الشعب ألعوبة فى يد ادارة تتصرف حسب هواها قام حزب الاستقلال فضم :

١ - الحزب الوطنى السابق الذى كان ممثلا فيه المحترفون والعمال والتجار ومعظم النخبة المغربية •

٢ - رؤساء وأعضاء مكاتب جمعيات قدماء تلاميذ المدارس بفاس والرباط وسلا ومراكش وازرو ووجدة وآسفى ومكناس وكانت هذه الجمعيات تقوم بدور مهم فى توجيه الشبيبة المدرسية وكانت ممثلة رسميا أيضا فى « مجلس شورى الحكومة » •

٣ - شخصيات بارزة تنتمى للحركة القومية السابقة •

٤ - عدة شخصيات بارزة فى المجتمع المغربى كالمفتين وكبار الموظفين وأعضاء المحاكم وأساتذة القرويين وأساتذة معاهد التعليم الثانوى والابتدائى •
وقد قام حزب الاستقلال معززا بما كان له من نفوذ فى الشعب - بتقديم وثيقة يوم ١١ يناير سنة ١٩٤٤ الى جلالة السلطان وممثلى فرنسا ودول الحلفاء وقد احتوت هذه الوثيقة على ما يلى :

١ - الحماية نظام فرض بالقوة على الامة المغربية فى ظروف استثنائية كما تشهد بذلك المقاومة المسلحة التى قابل بها المغرب الاحتلال العسكرى والتى

استمرت من ١٩٠٧ الى ١٩٣٦ •

ب - وقع عمليا خرق هذه المعاهدة فى نصها وروحها من طرف نفس أولئك

الذين التزموا باحترامها وبذلك لم يصبح للسيادة المغربية أى وجود •

ج - وقد طبقت الحماية بكيفية تضمن مصالح الجالية الاوربية وتؤخر وتعرقل

تطور العنصر المغربى •

د - النص على مبدأ حقوق الشعوب فى حكم نفسها بنفسها فى مختلف

تصريحات الدول الخليفة لا سيما منها ميثاق الاطلنطى وأخيرا مشاركة الجنود

المغربية فى جميع واجهات القتال بالجهة الغربية - كل ذلك يخول المغرب الحق

فى أن يضمن لنفسه مستقبلا أحسن •

ولهذه الاسباب كلها عبر حزب الاستقلال عن ارادة الامة مطالبا :

١ - باستقلال المغرب ووحدة أراضيه •

٢ - باقرار نظام ديموقراطى « شبيه بنظام الحكم فى دول الشرق الاسلامية

يضمن حق جميع عناصر المجتمع المغربى وطبقاته » •

ثم قررت بعد ذلك بعض المبادئ لتكون أساسا للنشاط الاجتماعى

والسياسى والاقتصادى وهذه المبادئ هى :

١ - باستقلال المغرب ووحدة أراضيه •

٢ - الحريات بجميع مظاهرها •

٣ - اصلاح البلاد •

٤ - نظام ملكى دستورى •

٥ - التعاون الدولى •

وطيلة شهر يناير سنة ١٩٤٤ توالى الوفود من مختلف أنحاء المغرب على

قصر جلالة السلطان حاملة عرائض التأييد مذيلة بمئات آلاف الامضاءات •

وما لبثت الادارة أن أجابت عن ذلك يوم ٢٩ يناير باعتقال الحاج أحمد

بلافريج الامين العام لحزب الاستقلال بتهمة غريبة هى الاتصال بالعدو واعتقل

كذلك محمد اليزيدى وقادة استقلاليون آخرون فكان لهذا النبأ وقع عنيف فى

الشعب الذى اندهش لهذه الاعتقالات وقامت اذ ذاك مظاهرات عنيفة بفاس

والرباط وسلا فتلقى الجند الامر باطلاق النار على الجماهير •

وقد أسفرت تلك المظاهرات عن مئات القتلى وعدد كبير من الجرحى

واعتقل أزيد من خمسة آلاف شخص فى مختلف نواحي المغرب (فاس
وجدة - الرباط - سلا - ازرو) وكابد الوطنيون أقسى أنواع التعذيب والحرمان
فى معسكرات الاعتقال الفرنسية .

وقد حكم بالاعدام على عدة وطنيين ونفذ الاعدام صبيحة عيد المولد الشريف
كما حكم على عدة أفراد بالاشغال الشاقة الدائمة أو المؤقتة وأقفلت المعاهد
الثانوية الاسلامية وأجبر وزيران على تقديم استقالتهما ثم نفيا وأوقف عدد
كبير من الموظفين .

وعاش المغرب فى عهد ارهاب طوال سنتي ١٩٤٤ و ١٩٤٥ .
وكان حزب الاستقلال يوالى نداءاته الى الحكومة الفرنسية والشعب
الفرنسي لاقناعهما بحسن نيته وأنه لم يكن يريد الالقاء بالفرنسيين فى عرض
البحر وانما كان يريد البحث معهم عن الوسيلة العملية لتعويض نظام الحماية
بمعاهدة تبرم بكامل الحرية وتضمن سيادة المغرب دون أى مساس بما للفرنسيين
من مصالح مشروعة .

وفى عام ١٩٤٦ خيل للمغرب وقوع انفراج فى علاقاته مع الادارة
الفرنسية فقد قام السفير ايريك لابون الذى كان اذ ذاك مقيما عاما بالمغرب بعمل
ودى ازاء حزب الاستقلال وذلك بتحرير الزعيم علال الفاسي والامين العام
بلافريج كذلك والوزاني .

نعم كان هنالك عدة وطنيين لا يزالون فى غياهب السجون ولكن الحوار بدأ
على كل حال ولم تدم المذكرات طويلا لان السفير لابون أظهر صرامة فيما يخص
شكليات الحماية ولانه وضع سياسة اقتصادية جديدة تهدف الى توطيد سيطرة
رؤوس الاموال الفرنسية على خيرات البلاد المعدنية .

وفى يوم ٩ أبريل سنة ١٩٤٧ قام جلالة السلطان بزيارة رسمية لطنجة
وشعرت الادارة الفرنسية بأن رحلة كهذه من شأنها أن تبرز وحدة المغرب
بالرغم من الحدود الاصطناعية التى أحدثها الحاميان الفرنسي والاسباني .

وفى صباح يوم ٧ أبريل سنة ١٩٤٧ طرأ حادث بسيط فى أحد أحياء
الدار البيضاء فوقع استغلاله للقيام بمجزرة من أجل عرقلة الرحلة الملكية ، ذلك
أن جنودا سنغاليين مسلحين هجموا على المارة المغاربة فقتلوا وجرحوا وفتكوا .
ويعتبر خطاب جلالة السلطان بطنجة حادثا بارزا فى تاريخ الحماية السياسى

فقد حيي جلالته السلطان جامعة الدول العربية ونادى في نفس الوقت بحقوق شعبه في الحرية والسيادة •

هنالك ثارت ثائرة الصحافة الفرنسية فأنحت بالاقذاع في حق المغرب بل في شخص السلطان نفسه وطالبت بارضاخه •

وبعد هذا الخطاب بشهر عين الجنرال جوان مكان ايريك لابون •
وسنرى ما قام به الجنرال جوان في المغرب (من مايو سنة ١٩٤٧ الى سبتمبر سنة ١٩٥١) من أعمال في الفصل المعنون بـ « الازمة المغربية » •

الازمة المغربية

لقد كانت مهمة الجنرال جوان تنفيذ برنامج خطير هو :

١ - صد المغاربة قصرا وشعبا عن فكرة الاستقلال وصرف نظرهم عن الشرق والجامعة العربية وتوجيهه نحو الوحدة الفرنسية كما صرح بذلك في كثير من خطبه .

٢ - الضغط على صاحب الجلالة للحصول على عزل بعض كبار الموظفين وبعض القواد لادخال الرعب في قلوب سائر الموظفين المغاربة وحمل المواليين منهم للقصر على الخضوع لسلطة المراقبة الفرنسية .

٣ - محاولة نزع السلطة التشريعية من يد صاحب الجلالة وتأسيس مجلس وزراء مختلط تحت رئاسة السكرتير الفرنسي للحماية ومعنى ذلك تأسيس حكومة من وزراء صوريين لا سلطة لهم ولا نفوذ ومن مديرين فرنسيين بيدهم مقاليد كل شئ .

٤ - احداث سلك خلفاء للباشوات بمختلف المدن يعينون من قبل الادارة الفرنسية مباشرة قصد تقوية حكمها المباشر وخلق حرية الاجتماعات وتقوية نظام التجسس والارهاب .

٥ - محاولة تجويل نظام التباديات القائم ليصبح للجلالية الفرنسية بالمغرب حق الانتخاب وحق التقرير في المجالس البلدية .

٦ - محاولة تجويل المجلس المدعو مجلس شورى الحكومة من مجلس مقيمى الى شبه مجلس نيابى يكون جميع أعضائه منتخبين نصفهم مغاربة ونصفهم فرنسيون . وهناك مشاريع أخرى من هذا النوع كادماج الاذاعة المغربية فى الاذاعة الفرنسية وما الى ذلك .

٧ - المناشير

لما لاقى الجنرال جوان معارضة شديدة من لدن صاحب الجلالة فى جل هذه المشاريع عمدت الادارة الفرنسية الى أساليب دنيئة ترمى الى النيل من كرامة السلطان وهدم نفوذه فى النفوس بواسطة مناشير كلها قذف وبهتان ، وكانت

قضية مناشير المدير الفرنسي للداخلية فضيحة كبرى زادت في شقة الخلاف بين
المغاربة والفرنسيين •

٨ - احياء الطرق الضالة

كما عمدت الادارة الفرنسية الى احياء الطرق (الصوفية) الضالة بعد اندثارها
منذ زمان وتشجيعها للمشعوذين والدجالين والخرافيين الذين تقلص نفوذهم
بانتشار روح الاصلاح الديني والحركة الوطنية وقصد الادارة الفرنسية من
ذلك عرقلة ما يدعو اليه صاحب الجلالة من تعليم المرأة المغربية وتطهير الدين
من الخرافات •

٩ - ادعاء السيادة المزدوجة

صرح الجنرال جوان لدى أكاديمية العلوم الاستعمارية بباريس في خطاب له
بأن الحكم في المغرب بيد اثنين الملك من جهة والمقيم العام ممثل فرنسا من جهة
أخرى ، ومعنى ذلك أن السيادة بالمغرب في نظره ملك مشاع بين الملك وفرنسا
في حين أن السيادة المغربية جزء لا يتجزأ منصوصة بعهد دولي منها عقد
الجزيرة سنة ١٩٠٧ ، وعقد الحماية نفسه •

١٠ - تسهيل هجرة الفرنسيين: والاموال الفرنسية الى المغرب لتكثير عدد الجالية
الفرنسية والزيادة في الاستحواذ على الاقتصاد المغربي •

محادثات صاحب الجلالة في باريس أكتوبر سنة ١٩٥٠

بينما العلاقات بين القصر والاقامة العامة تزداد يوما بعد يوم تعقدا وشدة اذا
بحكومة الجمهورية الفرنسية تستدعي صاحب الجلالة لزيارة ودية للديار
الفرنسية فلم يلب صاحب الجلالة الدعوة الا على شرط عرض القضية المغربية
بصفة رسمية على أنظار الحكومة الفرنسية والتفاوض معها في ايجاد حل مرض
لهذه القضية كما اشترط أن لا يغادر المغرب الا بعد تعيين أعضاء ديوانه •

وأثناء مقام صاحب الجلالة بباريس قدم مذكرتين لحكومة فرنسا يطالب فيهما
بالغاء عقد الحماية فكان جواب الحكومة الفرنسية المراوغة واقتراح تشكيل لجان
مختلطة بالرباط لدرس اصلاحات جزئية في نطاق الحماية • هذه الحماية التي
أجمعت الامة المغربية ملكا وشعبا على بفضها فأبى صاحب الجلالة الا أن يصدر

بلاغا قبل مغادرته فرنسا يصرح فيه بعدم حصول اتفاق بينه وبين الحكومة الفرنسية التي أثبت الا أن ترضى الجالية الفرنسية بالمغرب التي ترعرت في ظل الحماية على حساب الشعب المغربي • ولما عاد جلالته الى المغرب استقبل من لدن شعبه استقبالا حماسيا تأييدا له على مواقفه بفرنسا فهال الاستعمار أن يصبح المغرب شعبا وملكا يطالب بحقه في الاستقلال ، وهنا بدأ الجنرال جوان يحيك مؤامراته التي أدت الى الازمة القائمة بالمغرب •

مؤامرة الجنرال جوان

وكان هدف هذه المؤامرة الضرب على يد دعاة الاستقلال وفي مقدمتهم صاحب الجلالة ورجال حزب الاستقلال وكل حركة وطنية والقضاء على روح المعارضة لدى رجال القصر الملكي وممثلهم في مختلف النواحي حتى اذا ما تم للادارة الفرنسية القضاء على كل مقاومة أمكنها - وهي صاحبة اليد المطلقة - أن تشرع في تنفيذ برنامجها •

تحضير المؤامرة واتخذ الجنرال جوان لذلك وسائل منها :

(١) تعبئة الصحافة والاذاعة والسينما بالمغرب وفرنسا فقامت هذه الابواق

بحملات عنيفة تزعم فيها التواطؤ بين صاحب الجلالة وحزب الاستقلال والشيوعية وتتهم صاحب الجلالة بتعرضه لكل اصلاح تقترحه الادارة الفرنسية لتطور البلاد كما تتهم حزب الاستقلال بنكران جميل فرنسا على المغرب وسبها وسب ممثلها واستعمال العنف والتفرقة بين عناصر الشعب •

في حين أن من الثابت أن صاحب الجلالة لا يعترض على ادخال اصلاحات على بلاده وانما يطالب بدرس المشاريع التي تعرضها عليه الادارة الفرنسية ، ويرفض كل ما فيه ضرر على مصالح البلاد العليا وسيادتها •

ومما يجدر بالذكر أن جميع هذه الاراجيف التي كانت تروجها الدعاية الفرنسية بالمغرب وفرنسا مصدرها من مصلحة الاخبار بالاقامة العامة ومكتب المقيم العام بباريس في حين أن الصحافة العربية بالمغرب تخضعها الرقابة الفرنسية خفقا وتمنعها حتى من حق الرد على تلك الاراجيف •

(٢) تعبئة عناصر الرجعية بالبلاد من بعض أصحاب الطرق وبعض صنائع

الاستعمار وبعض الباشاوات والقواد الذين يريدون أن يحافظوا على مصالحهم و ثروتهم التي نموها على حساب الشعب باستغلالهم ما لهم من اختصاصات ادارية وقضائية وجبائية أثبتت الادارة الفرنسية الا أن تتركها بأيديهم لانهم من صنائعها ولانها تجد فيهم خير مساعدين لتنفيذ خطتها . وأعظم مثال لذلك ما قام به الجلاوى «*» باشا مراکش أحد المستخرين في هذه المؤامرة

٣ (تعبئة البوليس والجند والباسوسية لمحاصرة أبواب القصر وأبواب

المدن والاحياء الاهلية وذلك للحيلولة دون كل مظاهرة أو حركة احتجاج وتدمير وقطع كل صلة بين صاحب الجلالة وأفراد شعبه .

٤ (ضرب نطاق الحصار على البلاد بأجمعها وعدم السماح لاي مغربي

بمغادرة البلاد وسحب رخص السفر للخارج لمن كانت بيدهم .
وبعد ما أخذ الجنرال جوان جميع عدته للقيام بهذه المؤامرة كما ذكرنا شرع في تنفيذها فانتهاز حادثة الباشا الجلاوى لمحاربة صاحب الجلالة وحادثة مجلس الشورى لمحاربة حزب الاستقلال .

١ (حادثة الباشا الجلاوى أن هذه الحادثة بسيطة في حد ذاتها لا تخرج

عن نطاق زجر رئيس لمروؤسه ولكن مكتب الاستخبارات بالاقامة العامة نشر رواية لما ادعاه بالنزاع الواقع بين صاحب الجلالة والجلاوى فذكر أن الجلاوى ندد بحزب الاستقلال وأساليه وادعى تواطؤه مع الحزب الشيوعي وانحراف أعضائه عن تعاليم الاسلام والتقاليد المغربية وعاب على صاحب الجلالة موقفه منه

(*) سأل صحافي من مجلة « كانزين » شارل داركون النائب بالمجلس الوطني عن شخصية الجلاوى فقال « كثيرا ما يلتبس الامر على الناس فبينما يرجع لمكانة الباشاوات والدور الذي يقومون به فالناس يحسبونهم من أولئك الاقطاعيين الذين يملكون سلطة موروثة في حين أن الادارة الفرنسية هي التي تعين أولئك الباشاوات كلهم بدون استثناء الجلاوى الذي هو أقدمهم والذي هو صنيعتنا منذ فجر الاحتلال ومنذ ذاك ونحن نغنيه ثم زدنا عائلته شهرة بتعييننا أبناءه قوادا وسملنا عليه ارتكاب مظالمه والكل يعرف المصدر المزرى لثروته ولم تكن في هذا العمل متساهلين فحسب بل كنا مشاركين في الجرائم التي يرتكبها ولا زلنا كذلك فالاقطاعية في المغرب لم تكن شيئا واقعا ليس لفرنسا الاحق الاسف له بل هو واقعي من عمل فرنسا الرسمي الذي تعمل على ازدهاره وتسيره حسب أهوائها السياسية .

وراحت الصحافة الفرنسية تنسج على هذا المنوال وتظهر باشا مراکش في صورة المدافع عن الاسلام وتحليه بمزايا ليس له منها شيء فصدر البلاغ الآتي من لدن الصدر الاعظم (رئيس الحكومة المغربية) :

بيان حقيقة من الصدارة العظمى

« أذاعت بعض الصحف رواية خاطئة عن الاسباب التي دعت صاحب الجلالة أيده الله الى مؤاخذه باشا مراکش يوم حضوره بالقصر العامر بمناسبة عيد المولد النبوي الاخير .

ان الحادث الذي بالغت الصحافة في عرضه ووصفه بخلاف بين صاحب الجلالة والباشا المذكور ليست له أية صبغة سياسية والواقع أن الامر لا يعدو عتبا موليا موجهها الى أحد ولانه .

وغير صحيح أن المساعي التي قام بها باشا مراکش لدى صاحب الجلالة كانت ترمى حسب زعم تلك الصحافة الى اطلاق جنابه الشريف على ما يساور دوائر متمسكة بالمبادئ الدينية والتقاليد من قلق مزعوم ، تلك الدوائر التي لا صفة للباشا تخوله الكلام بالنيابة عنها والاعراب عن آرائها ، وانما كانت تهدف تلك المساعي الى حرمان سكان عمالته من حق رفع ظلاماتهم الى القصر العامر وذلك بعدم قبول وفودهم بالاعتاب الشريفة وبصرفهم عنها وترك أمرهم موكلًا اليه وقد أعرب الباشا علاوة على هذا عن استياءه من الحملات الموجهة اليه من لدن الاحزاب السياسية وبعض الصحف الفرنسية .

فلفت صاحب الجلالة نصره الله نظره الى أنه لا يمكن بوجه من الوجوه أن تحرم طائفة من رعاياه مما جرت به العادة من السماح لهم برفع مظالمهم الى جنابه العالي بالله وان هناك محاكم جزرية لعقاب ما عسى أن ينال شخص الباشا وغيره من ولاية المخزن الشريف من أنواع القذف .

ولما تمادى الباشا على المطالبة بما طالب به من غير تبصر وأكد شكواه بعبارة لا تخلو من وقاحة أمره صاحب الجلالة بالانصراف وأبلغ اليه بواسطة وزيره الصدر الاعظم أن لا يعود الى القصر الملكي حتى يصدر له الامر بذلك . وبهذه المناسبة تعيد الصدارة العظمى الى الاذهان أن صاحب الجلالة لم يحد عن الخطأ التي رسمها لنفسه بالسير بالبلاد نحو مصيرها المجيد غير متأثر بأي

تأثير حزب من الاحزاب وفى نطاق العدالة واحترام المبادئ الاسلامية والتقاليد الصحيحة المرعية التى اضطلع بحراستها والذود عنها ولا يغيبن عن أذهان الباشوات والقواد الذين ليسوا سوى ممثلى صاحب الجلالة ان الواجب يقضى عليهم بخدمة الصالح العام اقتداء بعاهل البلاد •

٢٥ ربيع الاول عام ١٣٧٠ موافق ٤ يناير سنة ١٩٥١ «

(٢) حادثة مجلس الشورى وخلال دورة عادية بمجلس المقيم المدعو بمجلس

شورى الحكومة أثبت بعض المقررين الذين ينتمون لحزب الاستقلال ما فى توزيع الميزانية المغربية من حيف لفائدة الجالية الاجنبية مرتكزين فى تقاريرهم على الارقام والمستندات التى استقوها من الادارة الفرنسية نفسها فقال السيد أحمد اليزيدى المقرر العام للميزانية ورئيس جامعة الغرف المغربية للتجارة والصناعة فى تقريره ما يأتى :

« فالميزانية فى بلاد تحكم نفسها بنفسها حسب نظم ديموقراطية تكون معبرة عن ارادة الامة ومرآة للمسائل التى تهتم الدولة وللجهود التى تبذلها فى تحقيق حاجيات الشعب الاكيدة •

« وأهم ميزة للميزانية المغربية هو أنها تعبر قبل كل شئ تعبيرا واضحا مدعما بالارقام عن سياسة الحماية •
وختم المقرر تقريره قائلا :

« وقد يكون خيانة منا للثقة التى وضعها فينا منتخبونا ان لم نقل ان الميزانية كما تضعها الادارة وتنفذها عاجزة عن رفع مستوى الشعب المغربى ونحن لا نتوجه بانتقاداتنا الى الاختصائين الذين وضعوا هذه الميزانية ولكن الى السياسة التى هم مضطرون الى الخضوع لها •

« فاتهامنا اذن موجه الى نظام الحماية بأجمعه •

وقال بعد ذلك السيد محمد الاغزاوى المقرر لميزانية الاشغال العمومية فى تقريره : « من الثابت أن الجالية الاوربية التى تزداد يوما فيوما سيطرتها على مقاليد الاقتصاد المغربى هى التى تستفيد مباشرة أكبر الاستفادة من هذا الجهاز الاقتصادى المؤلف من الموانئ والطرق والسكك الحديدية والسدد - الخزانات - الى غير ذلك • أما المغاربة فهم يستفيدون كذلك من هذا الجهاز ولكنها استفادة

ثانوية ضئيلة » •

فعمد الجنرال جوان الى طرد السيد الاغزاوى رئيس الغرفة المغربية للتجارة والصناعة بفاس لاجل ما صرح به من حقائق فانسحب تضامنا معه رئيس جامعة الغرف التجارية والصناعية السيد احمد اليزيدى وجل الاعضاء المنتخبين وقامت قيامة الادارة الفرنسية اثر ذلك ووجهت حملة شعواء ضد حزب الاستقلال لكى تنال من سمعته ونفوذه أمام الجمهور المغربى وتحمل صاحب الجلالة على التبرؤ منه علانية •

(٣) تهديد الجنرال جوان لصاحب الجلالة - وبينما هذه الاستعدادات

ووسائل الارهاب قائمة على قدم وساق اذا بالجنرال جوان يقابل صاحب الجلالة تلك المقابلة التاريخية يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥١ قبل سفره الى أمريكا رفقة رئيس الحكومة الفرنسية •

واشتملت مطالب الجنرال جوان على ما يلى :

أولا - التبرؤ من حزب الاستقلال •

ثانيا - طرد أعضاء الديوان الملكى وبعض كبار الموظفين •

فاعتبر صاحب الجلالة انه بصفته ملكا للبلاد يريد أن يبقى فوق الاحزاب أما طرد الموظفين فلا يرى له مبررا •

وعند ذلك أنذره الجنرال جوان قائلا : « اما أن تفيضوا طلباتى واما أن تنازلوا عن العرش والا فساخلكم تطبيقا لاوامر حكومتى وها أنا ذاهب الى أمريكا وفى وسعكم أن تفكروا فى الامر » •

وبعد هذه المقابلة وقع تطويق أبواب القصر بالشرطة بينما كلفت الادارة الفرنسية الجلاوى بحمل رؤساء القبائل على قبول خلع الجنرال جوان لصاحب الجلالة •

وما لبث الشعب المغربى أن سمع بالتهديد الواقع على شخص صاحب الجلالة لان الصحافة الفرنسية أخذت تصرح باحتمال تنازل جلالته فسارع علماء فاس مؤيدين من علماء المغرب كله حواضره وبواديه الى تجديد بيعتهم لصاحب الجلالة محمد الخامس فى عريضة قدمها وفد خاص لصاحب الجلالة وقد استنكروا فيها موقف الجلاوى وأتباعه ونفوا عنه كل صبغة تخوله نصب نفسه للدفاع

عن الدين •

وقام حزب الاستقلال من جهته يستصرخ بدول العالم فكان لذلك من الاثر بالعالم الاسلامي كله ما حمل الجامعة العربية على التدخل في الامر وصرح معالي عبد الرحمن عزام باشا الامين العام للجامعة العربية معلنا تأييد الجامعة العربية لمطالب الشعب المغربي ومنددا بالاستعمار الفرنسي ومناوراته •
وفي ١٢ فبراير بعد ما عاد الجنرال جوان من أمريكا تقابل مرة أخرى مع صاحب الجلالة وعرف بعد أنه جدد له طلباته المذكورة •

وفي الغد عقد صاحب الجلالة مجلسا وزاريا أضاف اليه أفرادا من علماء الدين لدرس مشروع الإقامة وبعدما تداول المجلس الوزاري أجمع أعضاؤه على أن لا موجب للتبرؤ من طائفة معينة من رعايا صاحب الجلالة ثم توجهت الهيئة الوزارية عند الجنرال جوان لتبلغه مشافهة ما قرره ، فعامل الجنرال جوان أعضاء الهيئة بما لا يليق بمقامهم وكرامتهم وخاطبهم قائلا : « ان لم تنفذوا ارادتي فان القبائل البربرية ستقتض على أهل المدن بالذبح والسلب والنهب وحينئذ تأتون الى وتطلبون مني أن أحييكم ولن أغنيكم » •

فثبت الوزراء على موقفهم • وفي يوم ٢٢ فبراير قرر الجنرال جوان قطع العلاقات الرسمية مع القصر فاذا ذلك طلب صاحب الجلالة من الحكومة الفرنسية تحكيمها •

(٤) بروتوكول ٢٥ فبراير سنة ١٩٥١ - وأعلنت الصحافة الفرنسية نبأ

قطع العلاقات في مقالات بارزة وزاد في توتر الجو ما أمرت به سلطات المراقبة الفرنسية فرسانا من القبائل من قصد فاس والرباط والنزول بأرباضهما دون أن تبين لهم السبب الحقيقي لهذه الحركة بل قالت لفريق منهم انهم ذاهبون لحضور حفلة لدى صاحب الجلالة ولفريق انهم ذاهبون لحفلة استقبال مقيم جديد ولفريق انهم ذاهبون لحفلة وزير من وزراء فرنسا ولفريق انهم ذاهبون لحفلة استقبال وزير أمريكي فانخدع الفرسان لذلك لانهم معتادون أن يسخروا في جميع الحفلات الرسمية بينما أخذت الصحافة الفرنسية تضلل الرأي العام في الخارج مدعية أن القبائل الهائجة وسكان الجبال المسلحين متوجهون للهجوم على الاهالي من سكان المدن وان الادارة الفرنسية اتخذت الاحتياطات فأرسلت بعض جيشها

لحماية الحواضر وكان القصر الملكي ومقر ولي عهد المملكة المغربية محاطين
بالجيوش الفرنسية بدعوى حماية العائلة الملكية .

فى هذا الجو المرعب توجه م • دوبلصون الى القصر الملكى يوم الاحد ٢٥
فبراير وسلم لصاحب الجلالة رسالة رئيس الجمهورية تأكد أن فيها تأييد
الحكومة الفرنسية للجنرال جوان ودعوة لصاحب الجلالة الى الازعان •

وعند الساعة السادسة من مساء ذلك اليوم أرسل الجنرال جوان لصاحب
الجلالة نص بروتوكول مع انذار شفوى بأنه ان لم يوقعه صاحب الجلالة فى
ظرف ساعتين فيجب على جلالاته أن لا يعتبر نفسه ملكا على البلاد •

ويحتوى البروتوكول المذكور على النقاط الآتية :

(١) اصدار بلاغ ملكى وبلاغ وزارى لاستكثار أساليب ما عبر عنه
بحزب من الاحزاب •

(٢) طرد أعضاء الديوان وبعض كبار موظفى المخزن ومدير جامعة

القرويين •

(٣) تعديل الهيئة الوزارية بعزل وزراء ومندوبين •

(٤) عزل بعض القواد وتعيين آخرين عوضهم فرضتهم الادارة •

ولا ذهب لاولئك كلهم الا وقوفهم الى جانب صاحب الجلالة لما قرر
خلعه ان تمادى فى مقاومته كما صرح بذلك ديسانج فى مجلة
الابوسفاتور بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٩٥١ •

(٥) التوقيع على المراسيم التشريعية التى كان الخلاف قائما فى شأنها بين
القصر والادارة الفرنسية ومن الغريب أنه بمجرد ما وقع الحصول على توقيع
صاحب الجلالة أمرت الادارة الفرنسية فرسان القبائل بالرجوع الى منازلهم •
أما بفاس فقد أبت الادارة الفرنسية الا أن تقوم بتمثيل فصل آخر من الرواية
وذلك بأن أمرت فرسان القبائل بشق شوارع المدينة حاملين رايات فرنسية
كأنهم متظاهرون ونصبت الادارة فى الاحياء الاوربية أبواقا نادت بها على
الاوربيين ليخرجوا لمشاهدة القبائل يتظاهرون عفوا ضد الاستقلال ويعلمون
ولاءهم واخلاصهم لفرنسا • وقد أخذت صور لذلك وشرائط سينمائية عرضت
بقاعات السينما للتأثير على الجمهور •

والى القارىء ما كتبه أحد الفرنسيين بالمغرب فى هذا الصدد :

« رفيقي العزيز :

« أكتب لك وقلبي مفعم حزنا وألما • ان ما شاهدته اليوم لبشيع حقا ،
وليس السبب في ذلك الحلاف الخطير الذي بين القصر والاقامة العامة ، بل
السبب هو الاساليب المستعملة لتضليل الرأي العام • واني بصفتي فرنسيا
وديمقراطيا لا يمكنني أن أحذ مثل هذه الاساليب • لقد شاب قرني في السياسة
فأصبحت أميز ما بين العواطف النبيلة والاساليب التي يجب استعمالها للوصول
الى اقناع الناس في شأن وجهة نظر بسيط وقد بين لنا سارتر ان طرق الحرية
ملتوية محفوفة بالاطار •

« ومع ذلك فان بيرتون تنبأ في مقاله الافتتاحي الذي تجده بصحبة خطابي
بأن هذا اليوم (الاثنين) سوف يكون يوم نحس •

« ان الانسان يعجزه الادراك عند ما يشاهد أن ما يقرب من ١٠٠٠٠ فارس
صدوا عن عملهم الفلاحي وجرى بهم الى فاس بدعوى أن بها حفلة عظيمة
وتركوا قائمين أمس اليوم خارج أبواب المدينة غطاؤهم السماء ثم أحيطوا برجال
الشرطة واستعرضوا بشوارع المدينة لاثارة الفزع في قلوب السكان •

« كيف يمكن لفرنسا - سيدتنا فرنسا كما يقول دو كول - فرنسا التي قامت
بثورة سنة ١٧٨٩ أن ترذل فترتكب مثل هذه الاساليب •

« فمن المقصود بهذه الخديعة وأى هدف يرمى اليه ؟ أى معنى لهذه المظاهرات
المذبذبة التي تقضى العيون ؟ أهذا هو تطبيق معاهدة الحماية المؤرخة في ٣٠ مارس
سنة ١٩١٢ التي ينص فصلها على تأييد جلاله السلطان ضد كل خطر يمكن أن
يهدد سلامة مملكته ؟ انهم ينشرون البغضاء في قلوب البدو ضد سكان المدن الى
حد أن الناس بدكالة أحرقوا دار رجل غير موال للادارة وبعد هذا كله يصيح
الراديو بأن جنود القوم يحرسون قصر السلطان من المتظاهرين الذين ربما
يقصدونه فما المقصود من عملنا هذا ؟ أليس لنا وزراء اشتراكيون ؟ ان الانسان
ليتمنى أن لو كان يحكمنا قوم رجعيون فنستطيع على الاقل أن نفهم حقيقة الامر

« أيزعمون أن هذه البلاد غير قادرة على حكم نفسها بنفسها فكيف استطاعت
اذن أن تتكلم ضد مالا يلائمها • وبما أن كل مأساة لا تخلو من فكاكة فان بعض
أولئك الفرسان على ما يقال كانوا يخشون أن يوجهوا الى القتال بالهند الصينية •
« وعلى كل فان شوارع المدينة أثناء المظاهرات كانت تقريبا خالية من السكان

يسودها سكون عميق » •

وعلم من بعد أنه خلال يوم ٢٥ فبراير أعدت طائرة لنقل صاحب الجلالة وعائلته خارج المغرب ان أصر على الامتناع من التوقيع كما أنه كان من المقرر أن يتوجه الجلاوى وأصحابه المسلحون على يد الإقامة العامة الى فاس لاكرام علمائها على مبايعة سيدى محمد بن عرفة العلوى •

ويوم ٢٦ فبراير أذاعت الاذاعة الفرنسية أن اتفاقا (هكذا) وقع بين صاحب الجلالة والجنرال جوان وان الازمة انتهت فأمرت الادارة الفرنسية بتزيين جميع المدن بالرايات الفرنسية وبالغت فى اذاعة تصريحى صاحب الجلالة والصدر الاعظم وصارت تجمع الناس فى المدن والبوادرى وتطلب منهم أن يوقعوا على عرائض الولاء لفرنسا والعداوة لحزب الاستقلال وبلغت المغالطة والوسائل الخبيثة بالادارة الى أقصى حد فمن ذلك أنها عمدت بقرية السخيرات الى العاطلين وطلبت منهم أن يقيدوا أسماءهم فى لوائح ادعت انها لوائح من سيبحث لهم عن عمل ولم تلبث أن أصبحت تلك اللوائح « عرائض ولاء » وكذلك بسطات وغيرها من الجهات فان السلطة طوقت الناس الموجودين فى السوق الاسبوعى بينما صعد الباشا ليعلق على تصريح الملك وذلك لتستطيع شركة السياسة الفرنسية تسجيل أشرطة تدعى أنها تمثل المظاهرات التى قام بها عفوا البدو ضد حزب الاستقلال • أما بقبيلة الرحامنة فان الادارة اقتصرت على نسخ قوائم الذين يؤدون الضرائب وما أطولها • وفى ناحية فاس اكفى قائد قبيلة بوضع أصبعه عن عدد الافراد الذين كلف جمعهم لهذا الصدد •

وتنصت الآن الى شهادة مسيو بير باران الذى كان نائبا فيما قبل عن فرنسى المغرب بالمجلس التأسيسى الفرنسى وقد نشرتها مجلة الاوسرفاتور :

« رسالة موجهة من فرنسى يقطن بالمغرب الى السيدين م • روس و ك • بوردى بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٥١ » اتنى والاسى يملا قلبى أكتب لكما هذه الرسالة لاصف لكما القاذورات التى نعيش فيها هنا •

« فلا شك أنكما سمعتما بالمظاهرات التى تسارعت القبائل من تلقاء أنفسها الى القيام بها قصد اظهار ولائها لفرنسا وسأدلى لكما بتحقيقات تيسر لكما معرفة الحقيقة ولن أحدثكما طبعاً الا عن الناحية التى أقطن بها وأتتما تعلمان أن مايجرى بناحتى يجرى مثله بالنواحي الاخرى •

ولنبدأ بحادث له مغزاه فقد نشرت الصحف الفرنسية الثلاث التي تصدر في البيضاء بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٥١ الخبر القصير الآتي ذكره وهو وارد بنص واحد في جميعها فليس اذن هذا الخبر اختلاقاً من صحفيين فقدوا رشدهم بل هو صادر عن مصدر رسمي وقد وزع على جميع الصحف واليكمانص الخبر: « بلغنا في هذا الصباح أن بيتا يسكنه وطني قد اشتعلت فيه النار بالقرب من البئر الجديد ليلة ٢٥ فبراير » .

« في حين أنني أسكن البئر الجديد وأسعى منذ نحو ٤٨ ساعة للحصول على تدقيقات ولم أتمكن بعد لغاية مساء اليوم ٢٧ فبراير من العثور على الدار المحروقة ولا يدري ساكن في القرية شيئاً عن هذا الامر .
« انه أمر جد غريب أليس كذلك ؟

« لكن صحف اليوم ٢٧ فبراير تخبرنا أن « كثيرا من الفلاحين شخصوا الى أزموور عند الزوال وقد انضم اليهم صناع وتجار من المدينة وبعض قدماء المحاربين المغاربة بقصدوا ضريح مولاي بوشعيب الذي أعلنت زاويته عزمها على الانضمام الى الحركة ولهذه الزاوية نفوذ كبير في تلك الناحية وقد كان موقفها صريحا ضد حزب الاستقلال ثم قصد الموكب سعادة الباشا فمشى في طليعته واجتمع الكل أمام مركز المراقبة المدنية لتقديم عريضتهم .
« واليكما الرواية الرسمية سأقول لكما ما حدث في الواقع .

« في عشية ٢٥ فبراير طاف المكلف على الناس في البئر الجديد ليعلمهم بأنه يتعين عليهم أن يذهبوا في الغد الى أزموور في الساعة ٨ وأشار الى أن من يتخلف منهم عن الذهاب الى الدعوة يندم ولم يستطع أو لم يرد ذكر موجب هذه الدعوة فظن كثير من المغاربة انه للتلقيح ضد السل .

« وبالطبع ذهب في الغد عدد كبير من الاهالي الى أزموور وكثير منهم ركبوا في سيارات غير مأذون لها بنقل المسافرين لكن رجال الشرطة كانوا متعامين في ذلك اليوم عن مثل هذه المخالفة .

« وعند وصولهم الى أزموور تم تصفيفهم رباعا أو خماسا وطيف بهم عدة مرات في أزقة المدينة ليشاهدتهم سكانها .
« وكدت أنسى أن أقول أن كثيرا منهم عند مرورهم بسوق الاثنين - أي في منتصف الطريق من البئر الجديد الى أزموور - أتيح لهم أن يروا أعوانا يرغمون

الناس بدون رفق على ترك بضائعهم في حراسة بعضهم والانضمام الى المسافرين
« وعند الزوال كان هؤلاء الناس المساكين لا يزالون في أزموهم بعد مرورهم
في موكب ماكين في موضعهم من دون أن يعرفوا بعد لماذا وقع استدعاؤهم
فطلبوا أن يسمح لهم بالذهاب لتناول الغداء فلم يسمح لهم به وأبادر الى القول
بأنهم انتظروا حتى الساعة الخامسة ظهرا قبل أن يتمكنوا من تناول الطعام •
« وخلال مقامهم بأزموهم وجه اليهم خطاب صغير لم يشتمل على قذف والحق
يقال ولم يخرج عن المألوف من عبارات الدعاية العادية مذكرا اياهم بكل ما
يدينون به لفرنسا أمرا اياهم بعدم الانصياع الى نصحاء السوء وبالوشاية بهم ثم
سمح لهم بالرجوع الى حال سبلهم •
« وبديهي أن جميع هؤلاء المساكين قد أضاعوا عمل يومهم وتحملوا
مصروفات السفر •

« فأتما تريان أن رواية الصحف لا تبعد في الجملة عن الحقيقة بأكثر من ٩٠
في المائة ولكن هل بلغ الامر بالعصاة التي ترهق المغرب في الساعة الراحنة الى
أن تستخف بالشعب الفرنسي كل هذا الاستخفاف فتلق له هذه الخزعات
المدهشة التي تقرأها في الصحف الصادرة هنا وبفرنسا •
« هل المغرب يا ترى بلاد يعدم فيها الامن بحيث يستطيع الطاشون إحراق
الدور؟ هل المغرب يستعصى زمامه على الايدي بحيث يستطيع آلاف الفرسان
المجبيء الى فاس والى قصر السلطان بالرباط وهو الذي يبدو أن من الواجب
حمايته وتعجز السلطة عن منع كل هذا؟ ان هذا هو الشيء الخطير والخطير
جدا أن الميكافيليين الذين يتخبطون في أكاذيبهم لا يفتنون من خلال نواياهم
السيئة الى أنهم يعطون أسلحة ضدهم •

« وهل يظنون حقا أن سكان هذه البلاد النزهاء سيمكثون من دون أن يحتجوا
على تزييف الحقيقة •• ؟

« أما أنا فاني عاجز عن ذلك وينبغي أن أقول أنني طيلة ال ٣٥ سنة التي
قضيتها في المغرب وخصوصا منذ ابتداء ديكتاتورية الجنرال جوان قد شاهدت
في هذه البلاد عدة أشياء غير صالحة ولكني كنت ما أزال ساذجا ولم أكن أعتقد
أنه في الامكان الانغماس الى هذا الحد في الكذب والضعف •
« أوأه ثم أوأه هلا يتأتى للمغرب يوما التخلص من هذه العصاة الشريرة

«التي ستفضى به الى بغض فرنسا» •

وزيادة على هذه الحركة التي نظمها الادارة للتظاهر ضد الملك وحزب الاستقلال فانها سلطت على البلاد كلها موجة من الارهاب والقمع وكانت اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال أول ضحية وذكرت مجلة الاوبسير فاتور في عددها المؤرخ في ٢٠ مارس سنة ١٩٥١ رغم ما تدعيه الاقامة العامة فان عدد أعضاء حزب الاستقلال المعتقلين يمكن أن يقدر بنحو الالفين وقد حكم عليهم بالسجن بتلك التهم المعروفة كعقد اجتماع بغير اذن أو تحرير منشورات وما الى ذلك •

وان عدد الاعتقالات منذ ذلك التاريخ لا يزال في ازدياد •

ولم يلبث الناس في البوادي وخصوصا في الاطلس أن تنبها للحيلة التي انطلت عليهم فقاموا بمظاهرات احتجاج من ذلك أن عشرات الآلاف من البدو توالوا على مراكز القواد ورجال المراقبة الفرنسية بأغبلو وتيلوين والقصية وتادلة والقياب وغيرها منادين « خدعتمونا فلسنا أعداء لحزب الاستقلال وان ملكنا المحبوب هو صاحب الجلالة ، ونشبت مشاجرات عنيفة بين المتظاهرين وبين القواد وأعوانهم وكان المتظاهرون يطالبون بعزلهم فلم تستطع الادارة أن تتمادى في ستر هذه الحوادث وأخذت تنشر ادعاءات كاذبة منها وقوع فتن بين القبائل ومعارك بالقصية وتلوين والقياب وغيرها فكيف ياترى نشبت هذه المعارك وانتشرت في نواح مختلفة في آن واحد وذلك في الوقت نفسه الذي كانت تدعى فيه الادارة الفرنسية أن القبائل البربرية تقدم عبارات ولائها لفرنسا بدون شرط ولا قيد ، لكن مسيو جيجر المحرر المشهور بوكالة الانباء الفرنسية تنبه الى أنه لا يمكن التماهى في تضليل الرأي الفرنسى ، وذكر في جريدة الموند بتاريخ ٣ أبريل سنة ١٩٥١ : « اتنا نرى اليوم مظهرا جديدا للازمة المغربية مبينا لما سبق اذ بلغنا أن جماعات من الاهالى يجتمعون في هدوء بعض القرى على تخوم النواحي البربرية في جنوب مكناس ويقضون ساعات طوالا بدون أن يحدثوا جلبة ولا تظاهرا أمام مراكز المراقبات المدنية وقد بدأت هذه المظاهرات في أواسط الاسبوع المنصرم ومن السهل أن ندرك المحرك لهذه المظاهرات واذا ما سئل هؤلاء الناس عن مقصودهم اکتفوا بقولهم انهم يطالبون بعزل قوادهم الذين تتجاهروا بالعداء للسلطان وكل ذلك كان يجرى في هدوء وأدب فلا تستطيع الادارة الفرنسية زجرهم »

هذا قول م • جيجير أما الإقامة العامة فانها قابلت هذه المظاهرات السلمية بقمع عسكري عنيف فثارت ثائرة العالم العربى والاسلامى وتوارد على المغرب عدة صحفيين من مختلف جهات العالم للقيام بالتحقيق فى شأن هذه الحوادث ، غير أن الصحفيين المصريين منعوا من الدخول للمغرب وكان الدكتور محمود عزمى استطاع من قبل الدخول فأمكنه أن يسمع من جلالة الملك مباشرة شرح الظروف التى أدت به الى توقيع بروتوكول فبراير سنة ١٩٥١ اذ قال نصره الله: « انا وقعنا تحت التهديد وكان توقيعنا اجتنابا لما كان يتوقع من عواقب سيئة تحل بشعبنا » •

ان الازمة المغربية لا تزال مستمرة وقد وجهت الدول العربية من فبراير الى أكتوبر سنة ١٩٥١ نداءات متوالية لفرنسا قصد تصفية الخلاف الفرنسى المغربى بكيفية حية دون أن يكون صدى لتلك النداءات اذ رفضت الحكومة الفرنسية كل تلك المحاولات الودية لانها لايهمها الا المحافظة على نظام استعمارى بائد يمجّه الضمير العالمى •

نعم لقد حاولت ايهام الناس بحدوث تحسين فى علاقاتها مع المغاربة فأبدلت المقيم العام الجنرال جوان بالجنرال كيوم غير أن التصريحات الاولى التى فاه بها الجنرال كيوم بالمغرب تدل على أن فرنسا أبدلت مقيما بمقيم ولكنها لم تبدل سياستها •

وجهة الاستعمار في الظروف الراهنة

انتهاء عهد الامبراطورية الاستعمارية

شاهدنا على اثر الحرب العالمية الثانية تغييرا سريعا عميقا في خريطة العالم • فالامبراطوريات الاستعمارية التي كانت مفخرة ومصدر أرباح الدول الكبرى المستعمرة انهارت أشد انهيار أو تفككت تدريجيا تحت ضغط جبار من الشعوب المجاهدة في سبيل تحريرها واستقلالها الوطني •

وان الميثاق الاطلسي الذي صدر في أغسطس من سنة ١٩٤١ والذي وقعت عليه كبريات الدول الاستعمارية - ليحتوى على المبدأ الصريح في تغيير وضعية الامبراطوريات الاستعمارية ذلك التغير الذي يتم الآن أمام أنظارنا •

فالفصل الثالث من الميثاق المذكور ينص على أن الدول الموقعة عليه « تحترم حق جميع الشعوب في اختيار شكل الحكم التي تريد أن تعيش فيه وهي تمنى أن ترى عودة حقوق السيادة والحكم الذاتي الى الامم التي جردت منها بالقوة .. » ومنذ شهر مارس سنة ١٩٤٢ وتطبيقا لهذا المبدأ وعدت الهند بالاستقلال من طرف الانجليز الذين اضطروا الى أن يؤكدوا من جديد عام ١٩٤٣ عزمهم على اقرار « حكومات مسئولة » في سائر الكومنويلث (جامعة الشعوب البريطانية) وقد صدر نفس الوعد من الولايات المتحدة حيال مستعمراتها ، بينما أعلنت الملكة ولهمينا في شهر ديسمبر سنة ١٩٤٢ لاندونيسيا المحتلة من طرف اليابانيين ان « مؤتمر مائدة مستديرة » سيدعى بمجرد التحرير لتسوية علاقة أندونيسيا مع هولندا على أساس المساواة •

وفي عام ١٩٤٣ كان امضاء الهدنة من طرف المارشال بادليو المؤسس الاكبر للامبراطورية الفاشستية الإيطالية - ايذانا بانتهاء هذه الامبراطورية والتخلي عن اراض شاسعة مثل الحبشة والباينا والدوديكانيز واريتريا والصومال وليبيا • وأدى استسلام اليابان عام ١٩٤٥ الى اضمحلال امبراطورية استعمارية أخرى أوسع وأضخم •

والرأى العام الدولي وهو لا يزال تحت تأثير الحرب أصبح عداؤه للاستعمار يزداد يوما بعد يوم • ويحتوى ميثاق الامم المتحدة المضى بسان فرانسيسكو

يوم ٢٥ يونية سنة ١٩٤٥ على فصل كامل (وهو ١١) يندد فيه بالاستعمار ويضع المبادئ التي يجب أن تحكم بموجبها الاقطار المستعمرة .
ويرمى هذا الفصل (البندان ٧٣ - ٧٤) الى حماية سكان المستعمرات وتحديد امتيازات الدول المستعمرة .

ويبدأ التصريح « بجعل مشروعية الاستعمار مرتكزة على رسالته المقدسة التي قوامها العمل بكل ما في المستطاع على تحقيق رفاهية سكان تلك الاقطار » .
ثم يستنكر سياسة الاستعباد لان الدول الموقعة على الميثاق « تعترف بمبدأ أولوية مصالح سكان الاقطار المستعمرة » بل ان الميثاق استنكار للادماج المفروض اذ من واجب الدول تحقيق الرقي السياسي والاقتصادي والاجتماعي في تلك الاقطار مع احترام ثقافة السكان « ويقترح الميثاق أخيرا انتهاز سياسة الاستقلال الذاتي وقد قبل أعضاء هيئة الأمم المتحدة تطوير أهلية هذه الاقطار لحكم نفسها بنفسها واعتبار « مطامع هؤلاء السكان السياسية » واعانتهم على تطوير مؤسساتهم السياسية الحرة تدريجيا .

فماذا كانت نتيجة هذا الانقلاب العالمي الهائل وأفكار ما بعد الحرب في الامبراطورية الاستعمارية غير التي انهارت على أثر الانهزامات العسكرية ؟
لم تكن تلك الامبراطوريات قد عرفت نفس النهاية المفجعة التي عرفتها الامبراطوريات المنهارة فانها لم تبق من أجل ذلك مستقرة ، ذلك أن انبعاث وطنية الاهالي السريع قد زعزع هذه الامبراطوريات بكيفية خطيرة . ولمحاربة المطامع المشروعة التي تهدف اليها هذه الوطنيات ولتلافى مشاريع الرقابة الدولية استخدمت الدولة المستعمرة أساليب تختلف باختلاف مزاجها الوطني مع ترك مسؤولية هيئة الأمم في هذا الميدان جانبا .

الولايات المتحدة :

كانت جزر الفيلبين قد أصبحت عام ١٩٣٥ دولة تتمتع باستقلالها الذاتي ولكن خاضعة للرقابة الأمريكية وقد أعلن استقلالها عام ١٩٤٦ تفصيلا للالتزامات السابقة .

هولندا :

تمخضت المعارك الدامية التي أدت اليها عودة الهولنديين الى جاوة عن

استقلال الجمهورية الاندونيسية التي أصبحت في الوحدة الهولندية الاندونيسية
عضوا وندا لهولندا •

المملكة المتحدة :

اجتازت الامبراطورية البريطانية خلال الحرب الاخيرة مرحلة عصبية
استثنائية في تاريخها ، غير أن دهاء بريطانيا العظمى الدبلوماسي الفائق واجه
هذه الحالة بمرونة وتبصر وحكمة •

وقد أصبحت بورما مستقلة ومنفصلة عن الجامعة البريطانية •
ولم تكف المملكة المتحدة بأن تبرز بتجديد ثوري وهو احداث دومينيونات
تختلف باختلاف أهلها كالهند والباكستان وسيلان بل خولت لمعظم ممتلكاتها من
الجامايك الى ماليزيا الى نيجيريا وجزيرة موريس - دساتير جديدة موسومة
بطابع واسع من الحرية وآخر دومينيون نشأ هو ساحل الذهب الذي يقع في
قلب أفريقيا السوداء •

ويعلم من جهة أخرى أن تصفية الامم المتحدة للامبراطورية الايطالية
السابقة قد أدت الى استقلال برقة وليبيا •

الحل الفرنسي :

لاحظ الكسندر فارين (في ذكريات حول جورج منديل بقلم فرنسيس
فارين طبعة ١٩٤٥ - ص ٢٠٧-٢٠٨ كتبها بعد عودته من الهند الصينية على
أثر محادثة أجراها مع جورج منديل حوالي شهر أغسطس من سنة ١٩٣٩)
قائلا : « اتنا لم نفرق في التطبيق الاداري بين الشعوب التي توجد بينها أشد
الفروق فقد عاملنا بنفس المعاملة تقريبا أناميا متوهلا للظفر بشهادة التبريز في
باريس وزنجيا متطيرا من زنوج أفريقيا الاستوائية •

كما أننا جردنا في تطبيقنا الاداري شيئا فشيئا ولكن بصورة محققة سلطان
المغرب من كل سلطة وكذلك باي تونس وامبراطور الانام وملك الكومبودج •
فبدلا من تركيز سلطة مراقبتنا على ما كان للمؤسسات القديمة من نفوذ
قضينا بأيدينا على هذا النفوذ وتحملنا جميع المسؤوليات •

ولكن في هذا الوقت الذي يجري في العالم انقلاب عميق وفي هذه
الساعة التي يتعين على بلادنا - كما يلوح - أن تطبق سياسة الدومينيون اذا

أرادت أن تحتفظ بامبراطوريتها الاستعمارية تلك السياسة التي أنقذت
الامبراطورية البريطانية - فإن مسألة الحمايات والميز بين الاجناس ما زالت
موضوعة على البساط بشكل ملح .. »

وقوام اصلاح هذه الحالة هو قلب كل السياسة المتبعة في امبراطوريتنا
منذ أزيد من ثلاثين سنة ، أى أن نرجع الى السلطات والادارات الاهلية معظم
النفوذ الذى جردناها منه تدريجيا .

« ان حل المشكل ليس سهلا وقد برهن مندل على ادراكه لذلك عندما
صرح بأن الوزير الذى يتجراً على القيام بهذا العمل يثير ضده جزءاً من البرلمان

وجميع الادارات المحلية وجميع كبار الموظفين » .

وان لمندل الحق فى اطالة القول فى هذه المعارضة القوية التى يلاقيها تحقيق
مثل هذا العمل لانه يعلم أكثر من غيره أن التعلق بأهداب الماضى هو أبرز
خصائص سياسة فرنسا الاستعمارية فقد تخلت انجلترا قبل الآن عن العقد
الاستعمارى ، وبينما العالم أجمع يعلم أن هذا العقد قد حكم عليه حكماً مبرماً
اذا بفرنسا لا تزال تعمل مع ذلك على الاحتفاظ به أو الاستيحاء منه فى
سياستها الاستعمارية على العموم .

وازاء هذا التشبث بالماضى يبرهن الاستعمار الفرنسى عن اخلاصه لمبادئ
الادماج التى هى محور المؤتمر الافريقى الذى انعقد فى برازاڤيل فى شهرى
يناير وفبراير سنة ١٩٤٤ قصد :

اتخاذ « أحسن الوسائل لادماج الامبراطورية الفرنسية فى فرنسا الغد
وبالاخص فى الدستور الجديد الذى ستضعه البلاد » لان فرنسا كان عليها أن
تجازى المستعمرات وأقطار الحماية على اخلاصها .

فزيادة على توصية المؤتمر بفرض العمل الاجبارى على الشبان الاهالى
فانه وضع فى المقدمة المبدأ الآتى : « ان غايات العمل التمدينى المنجز من
طرف فرنسا فى مستعمراتها يقضى على كل فكرة للحكم الذاتى وكل امكانية للتطور
خارج الكتلة الفرنسية الامبراطورية كما يجب اقضاء كل تشكيل محتمل حتى

فى المستقبل البعيد لحكومة ذاتية فى المستعمرات ، وحرر المؤتمر توصية أخرى :

« يجب أن يكون التعليم باللغة الفرنسية وأن يمنع مطلقا استعمال اللهجات

المحلية في هذا التعليم سواء في المدارس الحرة أو الرسمية . . . »
وهكذا فإن تطور السياسة الاستعمارية الفرنسية كما حدده مؤتمر برازافيل لم يزد على كونه استأنف البرنامج التقليدي الذي كان في الحقيقة يترك الأهالي بدون حماية فريسة لاستغلال غير انساني والحكم الذاتي الذي يعدون به البلاد المستعمرة ليس معناه تحرير سكانها من جور الادارة الاستعمارية وطمعائها ولكن تجرد هذه الادارة نفسها من تلك المراقبة البسيطة التي تفرضها عليها سلطات فرنسا .

الاتحاد الفرنسي :

وبما أن فرنسا المحررة كانت مرتبطة بخيار منها بما التزمته في برازافيل وسان فرانسيسكو فقد اضطرت الى أن تعبر بواسطة القانون عن سياستها الاستعمارية الجديدة ويحتوي الدستور الفرنسي الموضوع سنة ١٩٤٦ على فصل يتعلق بالاتحاد الفرنسي وهيئاته .

وتضع مقدمة الدستور هذا المبدأ : وهو أنه لا يمكن أن يكون أى أحد في حالة اقتصادية واجتماعية وسياسية وضعية تنافى مع كرامته وتساعد استغلاله بسبب جنسه أو سنه أو لونه أو جنسيته أو دينه أو أفكاره أو أصوله الجنسية أو غير ذلك وتقرر المقدمة كذلك اقضاء كل نظام استعماري يركز على الاستبداد .

أما داخل هذا الاتحاد نفسه فلا يوجد كثير من الاصلاحات الاساسية حسب الدستور الذي يقتصر على اقرار الوضع القائم والامر الواقع .
ويعتبر الدستور فيما يخص المستعمرات أن أربعا من أقدمها أصبحت مقاطعات فيما وراء البحار .

أما الحمايات فانها تصبح « دولا مشاركة » دون أن يغير ذلك من علاقتها مع فرنسا وكل واحدة من هذه الدول تضع رهن اشارة حكومة الجمهورية الفرنسية كامل وسائلها ، والحكومة الفرنسية هي التي تتولى وحدها تنسيق هذه الوسائل وتوجيه السياسة الكفيلة بتهيء وضمانة الدفاع عن الاتحاد ، فسلطة الحكومة الفرنسية والحالة هذه لا حدود لها .

ولهذا الاتحاد رئيس معين سلفا وهو رئيس الجمهورية الفرنسية ولحد الآن ليس للدولة المشاركة سوى الالتزامات وللحكومة الفرنسية الكلمة العليا في المجلس الاعلى للاتحاد •

ومجلس الاتحاد الذى يتألف نصفه من أعضاء معينين من طرف الاحزاب الفرنسية لا يقوم الا بدور استشارى فهناك اذن نوع من الاحتكار السياسى والاقتصادى والعسكرى والدبلوماسى أحدث سلفا لفائدة الحكومة الفرنسية ، وهذا الاحتكار يركز على فكرة متأصلة جدا وهى أن العدول عن أساليب الحكم المباشر الاستعمارية والاعتراف بحق الشعوب فى تقرير مصيرها بنفسها بواسطة مؤسسات وطنية معناه التخلي عن مصلحة فرنسا ومهمتها ، فالاتحاد الفرنسى ليس فى الحقيقة سوى ستار يتقنع به استمرار النظام الاستعمارى الذى لم يستنكره عليه الا فى الظاهر •

وهذا النظام العتيق فى جوهره قد زادته تعقيدا الروح الرجعية التى تذكى أقلية من المعمرين وأرباب البنوك وأصحاب المعامل الذين استقر عزمهم على الدفاع مهما كلفهم الامر عما يتمتعون به من امتيازات باهظة وأقرب شاهد على ذلك نتائج الاستفتاء الذى وقع بخصوص مشروع الدستور فى مايو ويونيو وأكتوبر من سنة ١٩٤٦ فقد كانت هنالك فى كل مرة أغلبية بين فرنسيى ما وراء البحار ترفض هذين المشروعين فاذا أسقطنا من هذه النتائج اقتراعات لاريونيون والانطيل والسنغال لاحظنا أن الاستفتاء أسفر فى الاتحاد الفرنسى يوم ٥ مايو عن ٢٧٦٨٨٨ صوت بالنفى فى مقابل ٢٤٩١٣٢ صوت بالايجاب • وفى يوم ١٣ أكتوبر عن نسبة أشد وهى ٢٩٣٠٠٠ صوت بالنفى فى مقابل ١٦٠٨٧٩ صوت بالايجاب ، وهذا النقد الصريح من شأنه أن يدعو الى الاستغراب لا سيما وان كلا المشروعين لا يحفظ مصالح سكان المستعمرات الحقيقية كما لا يرضى مقامهم المشروعة وتشهد بذلك حرب الهند الصينية (١٩٤٦) ومجازر سنة ١٩٤٥ فى سطيف ودوالة وسنة ١٩٤٧ فى ألبجان وحوادث مارس سنة ١٩٤٧ فى مدغشكر زيادة على الازمتين التونسية والمغربية وما يقع فى البلادين من اضطهادات ومع ذلك فلا ينكر أحد اليوم أنه بعد انهزام فرنسا العسكرى عام ١٩٤٠ لم يحاول الاهالى فى أى مكان ولا زعمائهم استغلال ضعف فرنسا ، بل بالعكس فان « الامبراطورية » كلها قد تكتلت فى

الكفاح عام ١٩٤٢ باستثناء الهند الصينية التي كان يحتلها اليابان واندماج عشرات الآلاف من أبناء جميع هذه المستعمرات في جيوش التحرير كالرماة ورجال الكوم.

وإذا لم تكن « الامبراطورية » هي التي حررت وحدها فرنسا فيمكن القول بأنها هي التي أنقذتها وعلى فرنسا إذن أن تعترف لها بالجميل ولا يمكن أن يكون الاعتراف بهذا الجميل سوى بتحويلها حرية القبض على زمام مصيرها .

المطامح الوطنية

ان ما قاساه الشعب المغربي من المحن والنكبات جعله يؤمن بأن ازدهار مؤسساته وأنظمتها الوطنية وانتشار الحريات الديمقراطية فيه وتطبيق الاتفاقات الدولية التي وضعتها هيئة الامم المتحدة لفائدة الانسانية كل ذلك يتنافى مع الاحتفاظ بنظام الحماية الراهن .

لقد قاوم الشعب المغربي بجميع ضروب المقاومة الغزو الاستعماري المستتر خلف مظاهر الحماية وانتهت به مقاومته :

١ - الى بيان ١١ يناير سنة ١٩٤٤ الذي تجلت فيه ارادته وتصميمه على الغاء الحماية واستقلال البلاد واقامة نظام ملكي دستوري .

ب - الى ميثاق طنجة المبرم في تاريخ ٩ أبريل من سنة ١٩٥١ بين الاحزاب الوطنية الاتية :

١ (حزب الاستقلال .

٢ (حزب الشورى والاستقلال .

٣ (حزب الاصلاح الوطني .

٤ (حزب الوحدة والاستقلال .

وتعهد الاحزاب الوطنية في هذا الميثاق بأن توحد جهودها وتعمل جميعها في دائرة المبادئ التي قررتها واتفقت عليها كأساس لبرنامجها ونشاطها في الحاضر والمستقبل .

وتتخصر هذه المبادئ فيما يأتي :

أولا - أن تعمل هذه الاحزاب جميعا لاستقلال المغرب استقلالاً تاماً فلا

- يقبل أي حزب مبدأ الانخراط في الوحدة الفرنسية وانما تقوم العلاقات بين المغرب المستقل وبين فرنسا على أساس معاهدة جديدة .
- ثانيا - انه لا غاية يسعى اليها قبل الاستقلال .
- ثالثا - لا مفاوضة قبل اعلان الاستقلال .
- رابعا - لا مفاوضة مع المستعمر في الجزئيات ضمن النظام الحاضر .
- خامسا - كل عمل يؤيد توجهات الاقامة العامة ضد جلاله الملك محمد الخامس يعتبر خرقا لمبدأ الميثاق .
- سادسا - تعاون مراكش مع الجامعة العربية وفي دائرتها قبل الاستقلال وبعده واجب قومي .
- سابعا - يلتزم الموقعون أن لا يقبلوا تأليف جبهة مع الشيوعيين المغاربة .
- ثامنا - تؤسس الاحزاب الموقعة لجنة اتصال وتساور مع الاحتفاظ لكل حزب بحريته ضمن هذا الميثاق .
- أما موقف الحكومة المغربية من نظام الحماية فهو يتجلى لا من خلال التصريحات الرسمية التي أدلى بها صاحب الجلالة في مناسبات مختلفة فقط بل أيضا من المحادثات التي أجراها جلالته رسميا مع الحكومة الفرنسية أثناء زيارته لباريس في أكتوبر سنة ١٩٥٠ .

(١) بعض التصريحات الرسمية لجلالة الملك

أدلى صاحب الجلالة في طنجة بتاريخ ١٢ أبريل سنة ١٩٤٧ أمام السلك الدبلوماسي الذي جاء يحيي جلالته بالتصريح الآتي :

« لقد شارك المغرب في الحرب الأخيرة - كما تعلمون - بأبنائه وبجميع ما لديه من وسائل الى أن تم النصر النهائي . وقد أخذت الشعوب اليوم تطالب بحقوق متلائمة مع العصر الحاضر . فمن العدل أن ينال الشعب المغربي حقوقه المشروعة وأن تتحقق مطامحنا ومطامحه التي هي مطامح جميع الشعوب » .

كما صرح جلالته أمام الصحفيين بنفس التاريخ في طنجة :

« ان المغرب حريص على أن تكون له في المستقبل علاقات ودية مع جميع البلاد التي دافعت عن الحرية وما تزال تدافع عن قضيتها . كما يود من صميم قواذه أن ينال حقوقه كاملة . فمن البديهي أن المغرب - وبينه وبين بلاد الشرق

العربي روابط متينة - يود أن تزداد تلك الروابط توثقا وتماسكا لا سيما وأن الجامعة العربية أصبحت أداة مهمة تقوم بدور عظيم في السياسة العالمية » .
 وجاء في خطاب جلالته للشعب في طنجة أيضا :
 « لقد استيقظت الأمة وتبنت حقوقها وسلكت لطرق مجدها أنفع طرق ..
 ان حق الأمة المغربية لا يضعف ولن يضعف .. »
 وفي بلاغ أصدرته الكتابة الخاصة لصاحب الجلالة بتاريخ سبتمبر سنة ١٩٤٧ نجد ما يأتي :

« ان صاحب الجلالة لا يعارض مطلقا في منح رعاياه الاوفياء حق الانتخاب بل انه ما انفك يبين بأن هذا الحق يجب أن يمنحوه بالشروط المعروفة طبق قانون عادل . فجلالته يعلق أهمية عظيمة على أن يكون حق الانتخاب على درجة واحدة وأن يكون مماثلا في كل شيء لنظام الانتخاب عند الشعوب الحرة » .
 وفي خطاب العرش لسنة ١٩٤٧ قال جلالته :
 « اننا لم نحد عن الحطة التي سطرناها لانفسنا في خدمة بلادنا والسعي وراء مصلحة شعبنا والاخلاص كل الاخلاص لمبدأ الاسلام الديموقراطي وبذل كل مواهبنا حتى ينال رعايانا المخلصون ما يحق لهم جميعا من أن يكونوا أمة حرة تتمتع بكل حقوقها الشرعية وتحظى كأمة مسلمة بوحدتها وسيادتها وتربح مكانها الذي تستحقه بين كل الدول الحرة المتمتعة بكل ما يجب لها من الحقوق » .

وفي خطاب العرش أيضا لسنة ١٩٤٩ :
 « نحن متيقنون أن لاشيء يضمن المصالح العامة مثل النظام الديموقراطي الذي سن الاسلام مبادئه الاساسية قبل أن يتخذ شكله الحديث » .
 وفي خطاب العرش لسنة ١٩٥٠ :
 « ولم يغب عنا لحظة واحدة أن أفضل حكم ينبغي أن تعيش في ظله بلاد تتمتع بسيادتها وتمارس شؤونها بنفسها هو الحكم الديموقراطي الذي تقوم عليه الدول المعاصرة » .

٢ (محادثات باريس اكتوبر سنة ١٩٥٠ :

كان موضوع محادثات باريس خاصا بالقضية المغربية . فقد طالب صاحب

الجلالة الحكومة الفرنسية بالغاء عقد الحماية المبرم فى سنة ١٩١٢ ولكن الحكومة الفرنسية رفضت ذلك رفضا تاما كما يتضح ذلك من الفقرة الآتية من خطاب العرش سنة ١٩٥٠ :

« وانكم لتعلمون علم اليقين مبلغ سهرنا على مستقبل المغرب وحرصنا على رعاية مصالحه وحقوقه والاحتفاظ بمقوماته وكيانه .

ولهذا فقد جعلنا مقصدنا الاكيد - بعدما لبنا الدعوة الجميلة التى وجهها لجناينا الشريف فخامة رئيس الجمهورية الفرنسية لزيارة فرنسا - أن نعرض القضية على من لهم الحل والعقد من رجال الدولة الفرنسية ونسعى معهم فى الوصول الى الحل الذى يرضى الرغائب ويحقق المطامح ولم يكن قط هدفا من المحادثات السياسية التى أجريناها بفرنسا أن نظفر بتقوية سلطتنا لغاية شخصية وانما قصدنا بمساعينا وجهودنا صالح البلاد ورفقها وتقدمها . لقد عرضنا مطلبنا على من يهمهم الامر من رجال الدولة الفرنسية بالكتابة والقول وأضفينا عليه حلة الوضوح والبيان وذلك بأن رغبنا فى أن تبني علاقات المغرب بفرنسا على أسس جديدة وأن يقع الاتفاق بيننا وبينها على الغاية من تلك العلاقات على أسباب الوصول اليها بمعونتها . وعرضنا هذا المطلب فى دائرة الود والصداقة وما زلنا نؤمل انه سيظفر فى مستقبل الايام بالأذان الصاغية والقبول الجميل لاننا مقتنعون بأن الاساس الذى تركز عليه العلاقات السياسية بين الدول يجب أن يجرى على سنة الكون ويساير تطور الاحوال ويراعى تبدل الظروف » .

وهكذا فنظام الحماية لم ينجح فى شئ سوى اثارته السخط عليه من الامة المغربية حكومة وشعبا . وفرنسا لا يمكنها أن تستمر فى فرضه على المغاربة الا بالقوة والعنف . الامر الذى يجعل البلاد تعيش فى حالة دائمة من الهيجان والاضطراب ويخل بالامن العام وطمأنينة السكان اخلا خطيرا .

وقعت فى الارقام الواردة فى الكتاب بعض الاخطاء نرجو من القارىء
التفضل بتصحيحها وهى :

الصفحة	السطر	خطا	صواب
١٠٤	٢١	١٩١٢	١٩٨٢
١٠٤	٢٣	٢١٧٩	٢١٧٠
١١٢	٨	٢٦٣٢٠٠٠ر٠٠٠	٢٦٣٩٠٠٠ر٠٠٠
١١٢	١٠	٤٧٧٨٣٠٠٠ر٠٠٠	٣٧٧٨٣ ٠٠٠ر٠٠٠
١١٣	٧	٣٢١٩	٤٢١٩
١١٣	١٢	١٨	١٠ر١
١١٥	٢٢	١٤٥٢ر٢	١٤٠٢ر٢
١١٧	٢٨	١٧٨٢	١٧٨٢ر٢٧
١١٧	٣١	٥٥٥٦ر٦٨	٥٥٥٦ر٩٥
١١٧	٣٢	٣٣٣٤٥ر٦٨	٣٣٣٤٥ر٩٥
١١٨	١٧	٢٨٧٨ر٥٢٣ر١٤٨	٢٨٧٨ر٥٢٤ر١٤٨
١١٩	٢٦	٤٥٧ر٠٠٠	٤٥٧ر٨٠٠
١٢٢	١٦	ر٩٤٠	ر٩٥٠
١٢٤	١	ر٦٠٠	ر٦٦٠
١٤٠	٢٠	٣ ٢٥ر٩٠٠ر٠٠٠	٣ر٦٢٥ر٩٠٠ر٠٠٠



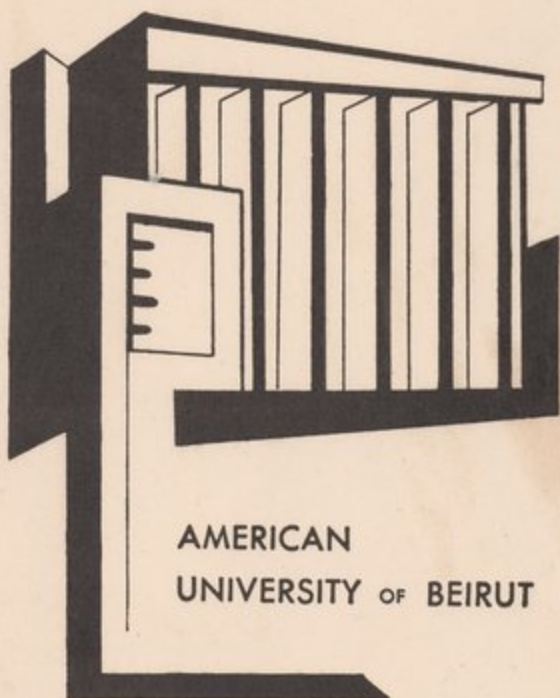
964:H67mA:c.1

حزب الاستقلال (مراكش)
المغرب الأقصى 'مراكش' قبل الحماي

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01000971



AMERICAN
UNIVERSITY OF BEIRUT

